www.kassioun.org

1078

الاثنين 11 تموز 2022

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

رغيف الخبز.. التجريب المستمر وإعادة اختراع العجلة [11]

الافتتاحية

الاشتراكية... مرة أخرى!

خلال اجتماع له يوم الثلاثاء الماضي، مع زعماء الأحزاب السياسية للدوما، ورداً على الدعوة لوضع «المهام الاشتراكية موضع التنفيذ»، قال بوتين: «لا أرى أي شيء سيئ في الفكرة الاشتراكية، القضية هي في كيفية تنفيذها، وخاصة بما يتعلق بالوضع الاقتصادي».

يشكّل هذا الكلام نقلة نوعية في الخطاب الرسمي الروسي، وإنْ كان في الحقيقة استمراراً وتراكماً ضمن سياق متصل لم يبدأ قطعاً مع هذا التصريح. ويمكن أن نستعيد للذاكرة تصريحات بوتين السابقة حول أنّ «الرأسمالية، بنموذجها الليبرالي السائد، تعيش أزمة عميقة».

وإذا كان تصريح بوتين الجديد هو التصريح الرسمي الأول الذي يجري فيه الحديث بهذه الصيغة عن الاشتراكية في روسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي، فإن أجواء النقاش العام قد وصلت إلى النتائج نفسها قبل ذلك بوقت غير قصير.

على سبيل المثال لا الحصر، فإنّ نائب رئيس الأكاديمية الروسية لعلوم الصواريخ والمدفعية، د. قسطنطين سيفكوف، عبّر بشكل واضح عن أنّ روسيا في إطار مواجهتها مع الغرب ستكون مجبرة على التحول باتجاه الاشتراكية، وليس لديها أي طريق آخر يمكّنها من البقاء. بل وذهب إلى أنّ قيادات روسيا نفسها لن تتمكن من البقاء هي نفسها، إنْ لم تسر بهذا الطريق... ما يعني أنّ المسألة ليست محكومة بالأشخاص الذي يديرون العملية، بقدر ما هي محكومة بالقانون الموضوعي للمعركة الجارية...

جوهر الأمر ما يزال مرتبطاً بمقولة لينين التي تعيد اليوم إثبات صحتها مرة أخرى، وهي: أنّ «الشعوب وفي إطار نضالها الوطني ضد الإمبريالية، ستندار ضد الرأسمالية في بلدانها». وهي المقولة التي عبّر عنها حزب الإرادة الشعبية في مشروع برنامجه عام 2013 بالقول: «شعوب دول «البريكس» «مثالاً» وفي إطار نضالها الوطني للدفاع عن وحدة أراضيها ومصالحها الوطنية في وجه الإمبريالية المحكومة بتوسيع رقعة الحرب والاستغلال، إنما تندار بالتدريج ضد الرأسمالية نفسها كنظام اقتصادي- اجتماعي، الأمر الذي ينسجم مع مصلحة شعوب العالم الثالث التي يندمج نضالها الوطني ضد الغرب الإمبريالي وضد الصهيونية أكثر فأكثر مع نضالها الاقتصادي- الاجتماعي».

إنهاء روسيا من الخارج، وكما بات واضحاً، أمرٌ غير ممكن أياً تكن الوسائل المستخدمة، ولذا فاستهدافها من الداخل، وعبر الملف الاقتصادي والثقافي يغدو وسيلة العمل الأساسية. وهذا لا مجال للتصدي له دون وضع اليد بشكل مباشر على ثروات الناهبين الكبار، ودون قدر غير قليل من مركزة الثروات والصناعات الاستراتيجية بيد الدولة، وبالتأكيد لا مجال للتصدي له دون إعادة توزيع الثروة داخلياً بشكل جذري لمصلحة السواد الأعظم من الناس... وأياً يكن اسم هذه الإجراءات، سواء اشتراكية أو أي اسم آخر، فإنّ جوهرها سيبقى هو نفسه.

الصراع العالمي حول نظام عالمي جديد، بديل للسائد، أعقد وأعمق من إحلال دول محل دول، وقوى محل قوى في إطار «مداولة للسلطة العالمية»؛ فالنظام العالمي القائم المأزوم، أي الرأسمالي، لم يعد يرى استمراره، «وهذا ما يقوله منظروه علناً وبينهم كلاوس شفاب»، إلّا عبر مجاعات وحروب وأوبئة بمقاييس غير مسبوقة، تؤدي إلى «تصفية» عدة مليارات من البشر حول العالم، وفي آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية بشكل خاص.

وإذا كان البعض، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي قد طرح السؤال حول: هل للاشتراكية مستقبل؟ فإنّ السؤال الذي كان وما يزال صحيحاً هو، هل للرأسمالية مستقبل؟ وإجابة النخبة العالمية هي نعم، عبر الدمار الشامل، وعبر قتل مليارات من البشر، وعبر المزيد من تدمير الطبيعة. السؤال الذي تتم الإجابة عنه بشكل عملي هذه الأيام، ليس حول مستقبل الرأسمالية، فذلك محسوم، ولكن حول ماهية الاشتراكية القادمة، اشتراكية القرن الواحد والعشرون، وعن كيف يمكنها تلافي الأخطاء السابقة والبناء على الإيجابيات السابقة، بوصفها الطريق الوحيد لتخليص البشرية من المصير الأسود الذي تعيشه، والأكثر سواداً الذي تعدها به الرأسمالية.

شؤون عمالية

خطوة لإحياء العمل النقابي

03

ملف «سورية 2022»

أزمة «إسرائيل» وجوديّة أساساً ولن ينقذها تبديل حكومات

06

شؤون اقتصادية

الدولار المتراجع والعملات الوطنية: تعددية قطبية أم لا قطبية؟

12

شؤون عربية ودولية

قرار الرياض النهائي وتأثيراته على المنطقة

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

حديث الناس

قبل العيد بأيام يدور الحديث بين العائلات ماذا سنشتري وماذا سنحضر وكل النقاشات المطولة التي تجري بهذا الخصوص تنتهي، ويصمت الجميع أمام الحال العسير الذي يعيشونه وأمام الواقع المرير الذي يصدمهم في كل مطلب من مطالبهم التي يحتاجونها وأطفالهم الذين يحلمون بلباس جديد على العيد ويحلمون بعيدية تمكنهم من اللعب واللهو في تجمعات العيد، إنها مطالب بسيطة لحياة الفقراء المعاشة ولكنها المعقدة جداً بسبب ضعف الحال وخلو جيوبهم من أية إمكانية حقيقية لتلبية تلك المطالب.

تحدثت معي إحدى السيدات عن الواقع المعاش ومرارته وطرحت سؤالاً بحجم مأساتها التي تعيشها، والسؤال مشروع ومحق وهو لماذا الحكومة تأخذ ما في جيوبنا في كل يوم بقراراتها وضرائبها التي لا تنتهي؟ ما هي الفائدة التي تحصل عليها الحكومة من إفراغ جيوبنا بالرغم من قلة ما يتواجد بها؟ ألا تحسب حساب أن الجوع كافر وقد يشعل أموراً لا يعلم بنتائجها إلا الله؟

بالحقيقة الإجابة عن تلك الأسئلة كانت صعبة واحتاجت لوقت طويل من الأخذ والرد للإجابة عنها.

الحكومة عبر تصريحات أعضائها حول الوضع المعيشي يؤكد ما توصل له الناس من استنتاجات حول النهب عالي المستوى للقمة الفقراء وتركهم يقاتلون هم وربهم.

يصرحون لنا الآن بأن الخبز سيتحسن بإضافة مواد تحوي فيتامينات ومتممات غذائية حرصاً من الحكومة على صحة الشعب وحرصاً منها أيضاً بحصول الناس على الحريرات المطلوبة أو كما قال وزيرهم الحصول على «الكلوريز- السعرات الحرارية» المطلوب لكي يستعيد الناس صحتهم ولكن هذا الموضوع كما عبر سيادته بلقاء على الشاشة يحتاج تنفيذه لمليارات، وهذا بيت القصيد الذي يتحدث الناس عنه، المليارات التي تريد الحكومة جمعها مما تبقى من لقمة الفقراء والغلابة في بلدنا حتى تمكنهم من الحفاظ على صحتهم.

مرور خاطف في هذه الأيام أيام العيد أي بعض الأماكن التي يجري فيها ذبح الأضاحي لتجد النساء والأطفال والعجّز ينتظرون دورهم في قطعة لحم من تلك الأضاحي وهذا مشهد يعكس حال الناس وأوضاعهم ويعكس أيضاً مدى القهر والإذلال الذي يعيشه الناس في هذه الأماكن كي يحصلوا على ما يمكن الحصول عليه من قطعة لحم أو أمعاء خروف وغيره من الأشياء.

أيها الناس أسمعوا وعوا لن يحك جلودكم سوى أظافركم والمفهومية عندكم.

التعويض المعيشي للعمال
لا يدخل في حساب الأجر

تعني كلمة التعويض المعيشي اعترافاً ضمنياً أن الأجر الأساسي لا يكفي ولا يصلح للمعيشة، لذلك تم اختراع مصطلح التعويض المعيشي تعويضاً عن الارتفاع الجنوني للأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة وقد تم اعتماده في القطاع الخاص أيضاً كأسلوب غير مباشر لرفع الأجور ولكن دون أن يصبح حقاً للعامل.

■ أديب خالد

فغالبية المنشآت والمعامل تحدد الأجر المقطوع على أساس الحد الأدنى للأجور والرواتب في حين تعطي عمالها تعويضاً معيشياً يعادل أضعاف الراتب لإيمانهم بأن الحد الأدنى لا يمثل شيئاً، وهذا التعويض المعيشي يحدَّد عادة بناءً على رغبة رب العمل، فليس هناك أي قانون يلزمه به أو يحدد مقداره. وعلى أساس الحد الأدنى تحسب كافة التعويضات والتأمينات الاجتماعية وتعويض التسريح غير المبرر وهو الذي يكون متدنياً عادة، ولأنه لا شيء قانونياً يلزم رب العمل بتعويض المعيشة فإن العامل لا يستطيع المطالبة به أمام المحكمة العمّالية أو أمام مديرية العمل.

وفي حال تم رفع الحد الأدنى للأجور والرواتب كما حدث أمس فإن أرباب العمل يقومون عادة بحسم الزيادة من التعويض المعيشي للعامل أي لا فائدة فعلية تعود على العامل من رفع الحد الأدنى للأجور.

وإذا كان القطاع الخاص يعطي عمّاله تعويض معيشة يعادل أضعاف الراتب فلماذا لا يتم رفع الحد الأدنى للأجور إلى مستوى مقبول أو يعادل تعويض المعيشة وفي هذا إنصاف للعمال ولحقهم في أجر يؤمن احتياجاتهم الأساسية ويرفع من تعويضاتهم واشتراكاتهم في مؤسسة التأمينات الاجتماعية ويلزم أرباب العمل بتعويض المعيشة ويجعله أو يضمه إلى الراتب بحيث لا تبقى منّة من رب العمل على عماله.

حتى الزيادات الدورية التي يستحقها العامل 9% كل سنتين يتم حسمها من تعويض المعيشة وهكذا لا يخسر رب العمل شيئاً ولا يكون قد خالف القانون أيضاً!!

مع العلم أن هناك كتاباً موجهاً من وزارة العمل إلى السيد مدير التأمينات الاجتماعية المتضمن بيان الرأي بخصوص التعويض المعيشي على أجور العاملين في القطاع الخاص والمشترك غير المشمول بأحكام قانون العاملين الأساسي في الدولة رقم 50 لعام 2004: حيث أكد الكتاب أنه فيما يخص الحد الأدنى للأجور يطبق رأي قسم الفتوى والتشريع في مجلس الدولة رقم 180 لسنة 2019، الذي خلص إلى أن أجور العاملين في القطاع الخاص والمشترك والمحدد وقتها بـ 47675 ليرة سورية شاملاً للتعويض المعيشي المضاف إلى الأجر بحكم القانون، أي يضاف التعويض المعيشي الممنوح إلى الفئات المستفيدة المحدد بأحكام المرسوم التشريعي رقم /7/ لعام 2015 وأحكام المرسوم التشريعي رقم /13/ لعام 2016 إلى الأجور الشهرية بتاريخ نفاذ المرسوم التشريعي رقم /23/ 2019.

ولكن المحكمة العمّالية ومديرية العمل كان لهما رأيٌ مخالف بأن القانون المذكور نص على حالة التعويض المعيشي المحدد بـ 11500 ليرة سورية فقط في حين لا يطبق حين يكون التعويض المعيشي يعادل أضعاف الراتب المقطوع وفي هذا الرأي إلحاق ضرر كبير بالعمال ويحرمهم من أبسطِ حقوقهم في أجر عادل.

وأرباب العمل على علم تام بأنه لولا التعويض المعيشي لن يجدوا عاملاً واحداً يعمل لديهم على الحد الأدنى للأجور، ولكن مبلغ التعويض المعيشي هو الذي يرفع الأجور إلى حد ما ويجعل من ظروف العمل مقبولة نوعاً ما، لذلك لا بدّ من توفير الحماية القانونية للتعويض المعيشي أو ضمّه واعتباره جزءاً من الراتب المقطوع.

لأنه لا شيء قانونياً يلزم رب العمل بتعويض المعيشة فإن العامل لا يستطيع المطالبة به أمام المحكمة العمّالية أو أمام مديرية العمل

خطوة لإحياء العمل النقابي

يدور بين الكثير من العمال وخاصة بين عمال القطاع الخاص والعديد من النقابيين الأسئلة، التي قد طرحنا البعض منها سابقاً والتي تأتي من خلال النقاشات بين أوساط العمال والنقابيين والتي منها:

إن المهمة الأساسية والأولى في العمل النقابي التركيز بشكل جدي على كيفية تنظيم صفوفهم بهذه الأداة المهمة للقيام بعملية التغيير القائم على أساس تحرير الطبقة العاملة وتحقيق مطالبها المعيشية والديمقراطية

■ نبيل عكام

ما هي النقابة؟ وهل هذه النقابات تعمل على تمثيل العمال؟ وما هو شكل العلاقة التي يجب أن تكون بين العمال والنقابات وما هو العمل النقابي؟ كيف يمكن خوض نضال عمالي حقيقي يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للعمال من أجور مجزية وغيرها من الحقوق. وماهي الأدوات والوسائل التي تستخدمها النقابات؟ وكيف يجب أن تعمل النقابة على ترسيخ وعي العمال بالعمل النقابي؟ ما هي الأهداف التي تسعى النقابة إلى تحقيقها؟ ما هي العلاقة بين النقابات، والأحزاب السياسية الوطنية وكيف يجب أن تكون؟ كيف يختار العمال ممثليهم في النقابات؟ وكيف تقوم النقابات بتعبئة العمال؟ لخوض المعارك النضالية، التي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية، وحقوقهم التشريعية والمهنية. ما العمل من أجل نقابة مبدئية وديمقراطية، تعمل على أن يشعر العمال بالتحسين المستمر لأجورهم وأوضاعهم المعيشية وظروف عملهم وسلامتهم المهنية؟ إننا بمحاولة الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها الكثير التي يطرحها العمال وكافة العاملين بأجر، وكذلك الكثير من النقابيين الكفاحيين، نسعى لأن نصل إلى نتائج، تمكّن العاملين بأجر من امتلاك صورة حقيقية عن النقابات، وعن العمل النقابي، الذي يهدف إلى وضع النقابات، في موقع قيادة النضال النقابي والحراك العمّالي لصالح العمال، وتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال التوزيع العادل للثروة الوطنية.

النقابات العمالية تعاني الكثير من قيود العمل النقابي، وقد ازداد شكل المعاناة هذه بعد انفجار الأزمة الوطنية، لذلك لا يمكن لنا أن نغض الطرف عن كسل النقابات الموجودة، فالطبقة العاملة لم تلمس تحركاً جدياً وحقيقياً اتجاه قضيتهم الأساسية وهي الأجور غير المجزية والتي لا تتناسب متطلبات حياتهم المعيشية، حيث هناك هوة واسعة بين أجورهم ومتطلبات حياتهم الأساسية اليومية.

بالتالي نرى العمال يبتعدون كثيراً عن النقابات، وأي حديث عن العمل النقابي بين أوساط العمال يواجه باللامبالاة أو الامتعاض، لأن هذه النقابات لم تكلف نفسها عناء ومشقة إقامة أي احتجاج عملي وكفاحي يزيد من وعي وتثقيف العمال بأهمية العمل النقابي لتحصيل حقوقهم ومطالبهم سواء الصغيرة منها أو الكبيرة، وتجيب عن كل الأسئلة التي يطرحها العمال، وتقدم الناشطين من العمال المسلحين بالوعي والموقف النقابي إلى صفوفها.

إن المهمة ليست بالسهلة أو البسيطة، غير أنها ممكنة التحقيق، فالأزمة الاقتصادية والمعيشية تتفاقم يوماً بعد يوم، وقوى النهب والفساد في تصاعد مستمر، فلا يمر يوم دون أن نسمع عن زيادة ضرائب هنا أو هناك من جيوب العمال وعموم العاملين بأجر، بينما قوى النهب والفساد تُمنح الإعفاءات والاستثمارات المختلفة ومنها منشآت قطاع الدولة وخاصة القطاعات التي تعمل بنجاح إلى حد ما، إضافة إلى تخلي الدولة عن واجباتها اتجاه المواطنين، في المزيد من تقليص الدعم، وعدم تأمين أساسيات الحياة من كهرباء ومحروقات وغيرها. كذلك نرى ذلك الاستياء والتذمر وعدم الرضا في صفوف كافة العاملين بأجر بسبب ضعف الأجور وغيرها من المنغصات التي يعانون منها، بصمت وبتعابير وجوهم الكالحة المختلفة، وهي لا ينقصها إلا عملية التنظيم لكي تثمر شيئاً مهماً ملموساً لمطالبها وحقوقها المسلوبة. إن المهمة الأساسية والأولى في العمل النقابي، والذي يجب أن تنطلق منها النقابات اليوم، التركيز بشكل جدي على كيفية تنظيم صفوفهم بهذه الأداة المهمة للقيام بعملية التغيير القائم على أساس تحرير الطبقة العاملة وتحقيق مطالبها المعيشية والديمقراطية.

الطبقة العاملة

الأردن- إضراب عمال الموانئ في العقبة

يواصل عمال شركة العقبة لإدارة وتشغيل الموانئ، العمل والمنظم منذ يوم الاثنين الماضي للمطالبة بتحسين بيئة العمل وتوفير السلامة المهنية وأوضاعهم المعيشية والتي تقدموا بها مراراً، من دون أن يستجاب لها. وأفادت نقابة العاملين في الموانئ أن الإضراب الذي قام به كافة العاملين شمل مرافق الميناء، بما فيها الأرصفة والمستودعات والساحات وعمليات المناولة والتفريغ، وأن الإضراب عن العمل ما زال مستمراً حتى تتحقق جميع مطالب العمال وأهمها السلامة العامة التي يفتقدها الميناء. وحسب المرصد العمالي يطالب العاملون بصرف علاوة بدل أرباح بنسبة 3,5 بالمئة من صافي الأرباح السنوية للشركة لجميع العاملين، بمن فيهم العاملون بعقود «المياومة» وصرف مكافأة نهاية الخدمة بواقع شهر عن كلّ سنة خدمة.

النروج- إضراب عمّال النفط

بدأ عمال النفط والغاز النرويجيون إضراباً عن العمل احتجاجاً على نقص رواتبهم يوم، الثلاثاء 5 من تموز، وهو اليوم الأول من الإضراب العام المخطط الذي قد يؤدي إلى تفاقم نقص الإمدادات. يأتي هذا الإضراب بعد تصويت أعضاء نقابات عمّال النفط والتي تمثل في الغالب كبار العاملين الذين يعتبرون مهمين في عمليات الإنتاج، على رفض صفقة أجور تفاوضت عليها مع شركات النفط. حيث رفضت النقابة، التي تتفاوض وتمثل أكثر من 1300 عضو، زيادة في الأجور تراوحت بين 4% و4,5%، بموجب اتفاق بين منظمات العمال وأصحاب العمل الرئيسيين، والتي تحدد معياراً لمحددات الأجور في القطاع بالنروج. وأضافت النقابة أنها ستصعد الإضراب للضغط على أرباب العمل، لتحقيق مطالب العمال بزيادة الأجور وتعويض ارتفاع التضخم.

لندن- الإضرابات تصل إلى مطار هيثرو

صوّت العاملون في شركة لخدمات تزويد الطائرات بالوقود في مطار هيثرو لصالح الإضراب عن العمل احتجاجاً على ضعف الأجور مهددين بمزيد من الإضرابات في خدمات النقل ببريطانيا، وقالت نقابة يونايت العمالية البريطانية الثلاثاء إن ما يزيد عن 93% من أعضائها العاملين في شركة «أفيبشن فيول سيرفسيز» صوتوا لصالح الإضراب بعد عدم حصولهم على زيادات في الأجور منذ ثلاث سنوات، موضحة أن إضراباً أولياً سيبدأ في 21 تموز. ورجحت النقابة أن الإضراب يتسبب في «اضطراب كبير وتأخيرات» في أنحاء مطار هيثرو، حيث تقدم الشركة خدمات التزود بالوقود لأكثر من 70 شركة طيران بينها «فيرجن أتلانتيك» و«أمريكان إيرلاينز» و«يونايتد» و«دلتا» و«إير فرانس» و«الملكية الهولندية» وغيرها. هذا وكانت العديد من المطارات الأوربية شهدت إضرابات واضطرابات في حركة النقل شملت إلغاء وتأجيل مئات الرحلات خلال الأيام الماضية.

ستوكهولم- إضراب طياري شركة الطيران الاسكندنافي ساس

أعلن طيارو شركة الطيران الاسكندنافي ساس الاثنين إضراباً عن العمل إثر فشل المفاوضات بين نقابات الطيارين وإدارة الشركة في التوصل إلى اتفاقية جماعية جديدة وإعادة الشركة توظيف 560 طياراً. وكانت مفاوضات ماراثونية عقدت بين الطرفين من أجل التوصل إلى اتفاقية جماعية جديدة. ومنح الطيارون إدارة الشركة مهلة، بعد تمديد المفاوضات أكثر من مرة. وسيشارك في الإضراب حوالي 900 طيار في الشركة. ويخطط أكثر من 200 عامل ميكانيكي للطائرات في نقابة Dansk Metal للإضراب دعماً للطيارين. هذا وكانت المفاوضات بين نقابات الطيارين السويدية والنروجية والدنماركية وإدارة ساس قد بدأت منذ كانون الأول الماضي، دون أن تتمكن الأطراف من التوصل إلى اتفاق. حيث انتهت صلاحية الاتفاقية الجماعية القديمة للطيارين مع نهاية آذار الماضي من هذا العام.

الذاتي والموضوعي في دور الحركة العمالية

الأزمة بين الحركة العمالية والقوى السياسية ليست وليدة الظروف الحالية أي: ظروف الأزمة الوطنية، بل هي تراكمية منذ عقود خلت، كان فيها مستوى الحريات السياسية والديمقراطية منخفضاً إلى حد بعيد، وما زال هذا الواقع مستمراً بأشكاله وألوانه المتعددة، الأمر الذي أدى إلى انكفاء الطرفين عن الفعل الحقيقي المؤدي إلى تطور تلك العلاقة وهنا تتحمل الحركة السياسية «التقدمية» مسؤولية إضافية بهذا الخصوص كونها تتسلح بنظرية تعبر أعمق تعبير عن الدور الذي ستلعبه الطبقة العاملة في عملية الانتقال من تشكيلة إلى تشكيلة أخرى وهذا يعني دورها في تسليح العمال عبر نقل الوعي السياسي لهم وبدورهم الأساسي في عملية التغيير التي يجري النضال من أجلها.

■ محرر الشؤون العمالية

كانت العلاقة بين الحركة العمالية والنقابية والقوى التقدمية نشطة ومتطورة في مراحل سابقة لعهد الوحدة بين سورية ومصر، لتأخذ شكل الاحتواء لهما أثناء الوحدة وما بعدها على أساس طيف واسع من الشعارات «الاشتراكية» التي غابت عن التداول في مرحلة تبني اقتصاد السوق، والسياسات الاقتصادية الليبرالية.

تعمق الفراق بين الحركتين أكثر فأكثر، مما جعل نتائجه كارثية على واقع الطبقة العاملة السورية، من حيث حقوقها الاقتصادية والديمقراطية النقابية، وهذا الواقع جعل قوى رأس المال «قوى السوق» تفرض على الطبقة العاملة شروطها من قوانين عمل ومستوى أجور و«خلافه» تنتقص من مصالح العمال الحقيقية كمنتجين للثروة، وهو ما انعكس وبالاً عليهم وعائقاً أمام تحسن مستوى معيشتهم وحصولهم على بقية حقوقهم، لأن رأس المال محمي بينما حقوق العمال ليست محمية، وحتى تصبح كذلك فالأمور مرهونة بقدرة الطبقة العاملة على انتزاع الاعتراف من قبل القوى السياسية والنقابية باستقلاليتها ومن ضمنها حقها بالإضراب، كشكل من أشكال الحماية لتلك الحقوق، والتي مارسها العمال في أوقات سابقة، وكانت نتائجها إيجابية بالعموم، ويمكن أن نعرض بعض ما قام به العمال في مرحلة الاستقلال الأولى، من أجل إصدار قانون العمل الذي عارضه أرباب العمل، ولكنه صدر.

خطوة كانت متقدمة

المؤتمر الخامس للنقابات المنعقد في دمشق نقطة علام في تاريخ الحركة النقابية والعمالية أعلن الإضراب العام أثناء مداولات مجلس النواب، مطالباً بإقرار قانون عمل جديد، يتضمن إقرار ثماني ساعات عمل وحق النقابات في العمل السياسي، وحق الإضراب، بديلاً لقانون الشغل العثماني، والقوانين الأخرى التي أصدرها المستعمر الفرنسي المنحازة تماماً لمصلحة الشركات الأجنبية، التي استقدمها معه، ولمصلحة أرباب العمل المستفيدين من تلك القوانين الجائرة، المانعة للعمال من الدفاع عن حقوقهم السياسية والاقتصادية.

لم يكن وقتها مجلس النواب يضم في عضويته أي نائب يمثل الطبقة العاملة، بل كانت هناك شخصيات ديمقراطية تدعم حقوق العمال، دافعت عن المطالب العمالية، وخاصة حقها في إقرار قانون عمل ينظم العلاقة من حيث الحقوق والواجبات بين أرباب العمل والعمال، وذلك تحت ضغط الحراك العمالي، وزيادة دور الشارع.

استنتاج من الواقع

ما نود استنتاجه من سير العملية التاريخية بتجاربها، أن الطبقة العاملة السورية كي تحقق مطالبها وتدافع عن مصالحها وحقها فيما تنتج من ثروة، لابدَّ من توفر عاملين أساسيين، أولاً: الظرف الذاتي للحركة العمالية من حيث البرنامج والتنظيم والاستقلالية، والظرف الموضوعي المرتبط بوجود أحزاب تقدمية متبنية ومدافعة عن حقوق الطبقة العاملة تحمل برنامجاً واضحاً تقبل وتقتنع به الطبقة العاملة، في مقابل برنامج قوى رأس المال، والشرطان متداخلان لا يمكن فصلهما، لأنهما في النهاية يعبران عن موازين القوى الاجتماعية والسياسية، وهذا ما جعل النقابات تنجح في فرض قانون العمل في تلك الحقبة، رغم معارضة الكثيرين من أعضاء المجلس النيابي لإصدار مثل هذا القانون، بالرغم من عدم تعبيره الكلي عن مصلحة العمال، ولكن العمال من خلاله استطاعوا انتزاع ما هو أساس في ذلك الوقت، وضمن الموازين السائدة أيضاً.

أن الطبقة العاملة السورية كي تحقق مطالبها وتدافع عن مصالحها لابدَّ من توفر الظرف الذاتي للحركة العمالية والظرف الموضوعي المرتبط بوجود أحزاب تقدمية متبنية ومدافعة عن حقوق الطبقة العاملة

بين السياسي والنقابي

في العقود الأخيرة تبدلت اللوحة السياسية وتغيرت معها موازين القوى المحلية، وتبدل معها واقع الحركة النقابية والعمالية، بالرغم من الذي جرى من تغيرات حاصلة على واقع الطبقة العاملة التي زاد عددها، وتوسعت وتنوعت الصناعات والتكنولوجيا والمدن الصناعية وأصبح هناك عدد لا يستهان به من العمّال المهنيين الذين يمتلكون خبرات مهمة على صعيد الصناعة والإنتاج، ولكن لم تكن هناك تبدلات نوعية في العلاقة الكفاحية معها، لأسباب عدة، منها التوافق على اقتسام الكعكة النقابية والتي تقلصت فيها الحصص في وقتنا الحالي حيث أصبحت النقابات بلون واحد تقريباً.

الشكل المتبنى في الانتخابات أي قانون الانتخابات المعمول به حالياً الذي حصر الانتخابات والنشاط النقابي بقائمة واحدة يجري عبرها تقديم المرشحين للمقاعد النقابية، وعبرها أيضاً يتم تقسيم الحصص وبهذا تتشكل النقابات بمستوياتها التنظيمية المختلفة.

هذا الشكل من العمل وعوامل أخرى كان لها تأثير على الطبقة العاملة، ولعبت دوراً مهماً غير قليل في انكفائها عن خوض معركتها، وابتعادها عن الانخراط في العمل السياسي والأحزاب السياسية، وأيضاً العمل النقابي، وإن كانت شكلاً منخرطة في النقابات بحكم القوانين بالنسبة لعمال قطاع الدولة، أم عمال القطاع الخاص، فلا ينطبق عليهم ما ينطبق على عمال قطاع الدولة بالرغم من أنهم- أي عمال القطاع الخاص- يشكلون الوزن الأساس في تعداد الطبقة العاملة، ولكن وزنهم في النقابات غير ذلك، وهذا لا يغير من واقع الحال شيئاً، لأن الجوهر في العمل السياسي، والنقابي، وجود مستوى من الحريات العامة التي من ضمنها الحريات النقابية، والاستقلالية في القرار تمكن الطبقة العاملة من الدفاع عن مصالحها كطبقة لها وزنها وتأثيرها في مجرى الصراع الطبقي والسياسي الجاري من أجل عملية التغيير المطلوبة.

إن القوى المختلفة لم تحاول لأسباب متعلقة بتحالفاتها من لعب الدور المطلوب منها، والانخراط في الدفاع عن حقوق مختلف الطبقات المظلومة بفعل قوانين السوق، وقوى السوق التي يتطلب لمواجهتها برنامجاً سياسياً اقتصادياً اجتماعياً، تقبل به الطبقة العاملة، وتقتنع بحامله قولاً وفعلاً من أجل التغيير الحقيقي المستحق.

أزمة «إسرائيل» وجوديّة أساساً ولن ينقذها تبديل حكومات

في شهر يونيو/ حزيران الماضي، أجرى «معهد القدس للإستراتيجيا والأمن» «JISS» استطلاعاً لآراء المستوطنين «الإسرائيليين» بعد عام من الحرب على غزة بمعركة سيف القدس، أو ما يسميها الاحتلال «عملية حارس الأسوار».

فكانت النتائج: 82% من المستوطنين باتوا لا يشعرون بالأمن نتيجة الأحداث وأعمال «الشغب» «المقصود عمليات المقاومة» التي وقعت خلال العملية، و66% يعتقدون بفشل الحكومة «الإسرائيلية» بالتعامل مع موجة العمليات «الفدائية الفلسطينية» الأخيرة، و43% لا يشعرون بالأمان أثناء إقامتهم أو زيارتهم للمدن «المختلطة» «التي فيها فلسطينيون ومستوطنون»، و39% لا يشعرون بالأمان أثناء إقامتهم في القدس نفسها، و52% يتوقعون أنه بحال تجددت «أعمال العنف بين اليهود والعرب» ستكون إقامتهم أكثر صعوبة. و35% لا يثقون بقدرة قوات أمن الاحتلال على ضبط «المدن المختلطة» إذا تجددت «أعمال عنف». وبسبب هذا الواقع غير المسبوق في تاريخ كيان الاحتلال منذ تأسيسه، قفزت نسبة طلبات الحصول على سلاح شخصي في «إسرائيل» بنسبة 700%! مع 30 ألف طلب ترخيص سلاح خلال شهرين فقط «آذار ونيسان 2022» في مؤشر مهمّ على فقدان المحتلّين ثقتهم بأنّ لديهم ما يسمّى «دولة» أصلاً، لفشلها بمجرد الحفاظ على حياة «شعبها» المزعوم، مما يعني بأنّ وضع كلمتي «إسرائيل» و«دولة» لوصف هذا الكيان الاحتلالي الفاشي لم يعد فقط موقفنا وموقف الرافضين للاعتراف به والتطبيع معه، بل يبدو أنّ أكثرية المحتلّين أنفسهم صاروا يضعونه ويضعون إمكانية عيشهم فيه كلّها بين قوسين من الشك الشديد، وحتى لو أصرّوا على وصفه بـ«الدولة» باتوا مضطرين إلى إضافة صفة إليها في التعبير المتناقض «دولة فاشلة». التقرير التالي يستعرض جزءاً يسيراً مما تكشفه مؤسسات أبحاث الاحتلال وإعلامُه والمحتلون أنفسهم، من علامات وأرقام عن فشل كيانهم وتعفّنه وانهياراته من الداخل، ليس فقط أمنياً وسياسياً، بل واقتصادياً واجتماعياً ونفسياً ومعنوياً.

ولا تقتصر الأزمة الأمنية على شعور المستوطنين بالخطر على حياتهم بالمعنى الأمني العسكري المباشر، وبالخوف من عمليات المقاومة، بل وتزدادُ طينتهم بلّة مع أزمة اقتصادية في الكيان، وهي ليست مستغربة بوصفه جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الغربية الإمبريالية المأزومة رأسمالياً ودولارياً. وباتت الاحتجاجات المعيشية لمستوطني الكيان ظاهرة متكررة، لتدهور أحوالهم وزيادة الفقر والبطالة بينهم، كما حدث مؤخراً من اضطراب بحركة المواصلات العامة بعد احتجاجات السائقين في القدس والشمال المحتل، بسبب تدني أجورهم وشكواهم من «زيادة العنف» ضدهم. بل وبات يُسمَع ويرى على شاشات الاحتلال تصريحات لمستوطنين في الشارع يقولون كلاماً من قبيل «لم تعد هناك فائدة في العيش هنا – لو كان لديّ مال بما فيه الكفاية لغادرت «الدولة»» وفق ما قالته حرفياً على سبيل المثال امرأة «إسرائيلية» من إحدى المستوطَنات. في حين قال مستوطن آخر: «الناس يتجولون في الأسواق مطأطئي الرأس لا يشترون لعدم توفر المال». لذلك ليست مستغربةً ظاهرة «الهجرة اليهودية العكسية» هروباً من «إسرائيل» إلى خارجها، وهي أمرٌ خطير جداً على الكيان وتزيد من أزمته الديمغرافية والسكانية المتفاقمة أصلاً. فعلى سبيل المثال: ناقشت المنظومة الأمنية للاحتلال بشكل مغلق أواخر شهر يونيو/ حزيران الماضي، كيف سيكون واقع غزة مستقبلاً، ومن المواضيع التي تم الكشف عنها أنهم ناقشوا المسألة الديمغرافية، وأنه وفقاً لتقديرات الاحتلال سيتزايد تعداد الفلسطينيين في غزة لوحدها إلى 3 مليون نسمة عام 2035. وذلك بعد أن كان 2،1 مليون عام 2021، ومليون واحد عام 1987، و350 ألف نسمة عام 1976، و96 ألف نسمة فقط عام 1948.

أزمات عنف وجريمة وتعليم أيضاً

يبدو أنّ عنف الاحتلال ووحشيته وطبيعة التربية المريضة نفسياً على العنصرية والإجرام واستباحة الدماء على مدى أجيال، قد تراكمت لتخلق أزمة عنف وجريمة داخلية أيضاً فيما بينهم أنفسهم، على غرار وباء الجريمة نفسه في الولايات المتحدة الأمريكية على ما يبدو. وقال أحد التقارير الإعلامية «الإسرائيلية»: «العنف يزداد في «إسرائيل» من لحظة إلى أخرى. سبع عمليات قتل خلال 24 ساعة. 12 عملية قتل خلال أسبوع»، حتى أنّ أحد الخبراء «الإسرائيليين» علّق حرفياً بما يلي، وربما كان يقصد معها أيضاً عمليات المقاومة: «العنف الداخلي هو «إرهاب» وإنْ لم تستدرك «إسرائيل» هذا الوضع فإنّ «الدولة» ستزول... الشرطة رفعت الراية البيضاء، وليس لديها قوات كافية ولا إمكانيات».

حتى في قطاع التعليم، ينقل أحد التقارير التلفزيونية «الإسرائيلية» عن إحدى مسؤولاته قولها ما يلي حرفياً: «جهاز التعليم في مرحلة انهيار. العاملون المميزون يقدمون استقالتهم ويهربون... يدور الحديث عن ظاهرة خطيرة. استقالات كبيرة من العاملين والعاملات في مجال التعليم. وزارة التعليم تتوقع نقصاً حاداً في عدد المعلمات والمربيات خلال العام الدراسي القادم».

تتعمق أزمة الكيان الوجودية بوصفه جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الغربية الإمبريالية المأزومة رأسمالياً ودولارياً

مِن سيناريوهات الحرب القادمة بين الاحتلال والفلسطينيين

الأسبوع الماضي، تحدث أحد كتاب الاحتلال يوني بن مناحيم، عن أحد سيناريوهات الحرب القادمة مع «إسرائيل»، فقال: إن عملية للمقاومة يمكن أن تبدأ على السياج الحدودي بين قطاع غزة ومستوطنات الاحتلال، بهدف اختراق الحاجز الأرضي الجديد الذي بناه جيش الاحتلال، حيث قال بأنّ التقديرات الأمنية تقول: إنّ المقاومة وجدت طريقة للتغلب على هذا الحاجز، وقيل: إن ذلك ممكن عبر تفجيره أو تجاوزه باستخدام سلالم قابلة للطي، وأنه وفق هذا السيناريو سيتم تنفيذ العملية بعد إطلاق صواريخ على «إسرائيل» كعملية تضليل في حين تكون المهمة الرئيسية هي التسلل إلى غلاف غزة بشكل مفاجئ ومتزامن في عدة نقاط على طول حدود القطاع، وبشكل سريع لا يترك وقتاً للاحتلال لإخلاء سكان مستوطنات الغلاف. ويتضمن السيناريو المفترض قتل وخطف جنود ومستوطنين. وذكر بن مناحيم بأنّ المقاومة الفلسطينية في غزة تقدر أن عملية كهذه «ممكنة من الناحية العملية» وأنّ حكومة الاحتلال لن تجرؤ على اجتياح برّي لقطاع غزة بعد هذا الحادث إذا تم تنفيذه، وسيتعيّن عليها بنهاية المطاف أن تسلّم بالواقع الجديد، مما سيجبرها على مفاوضات سريعة مع المقاومة لإتمام صفقة تبادل أسرى. وأنه من المتوقع أن يأتي هذا العمل في توقيت ما، بعد زيارة الرئيس بايدن للمنطقة وقبل انتخابات الكنيست في أواخر العام الجاري، لأن هذه الفترة ستشهد عدم اهتمام الحكومة «الإسرائيلية» الانتقالية بجولة قتال جديدة في غزة.

لم تقتصر التحليلات في الكيان على الخوف من المقاومة على محور واحد فقط، بل يعتقد العقيد احتياط البروفيسور «الإسرائيلي» غابي سيبوني، على سبيل المثال، في تحليل أدلى به لـ«معهد القدس للإستراتيجيا والأمن» بأنّ عرب الداخل «48» «سينضمّون للمعركة القادمة إلى جانب غزة أو الشمال»، وخاصة بعد ما كشفه نهوض موجة العمليات الفدائية الأخيرة التي بدأت على الأقل منذ آذار 2022، ومظاهر المقاومة المختلفة للاحتلال في الداخل. فتحدث سيبوني عن سيناريو «اندلاع أعمال عنف في المدن العربية والمدن المختلطة» وعن «إغلاق لمحاور وطرق تحركات القوات العسكرية للإضرار بتدفق القوات وإمداداتها على الجبهة» موضحاً: «هذان التهديدان إذا تحقّقا خلال المعركة القادمة سيشكلان تحدياً كبيراً لقوات الأمن والجيش» «الإسرائيلي» وتابع بأنّ «تهديد الأمن الداخلي سيسبب أضراراً منهجية ودائمة مع مرور الوقت داخل المجتمع «الإسرائيلي»، وهو تزايد العنف وفقدان شعور «المواطنين» بالأمن وتطوّر الجماعات الانفصالية التي لا ترى «إسرائيل» كـ«دولة» وتسعى فعلياً إلى إنشاء مناطق خارج سيطرتها».

روسيا و«الوكالة اليهودية» أبعد

نشرت صحيفة جيروزاليم بوست «الإسرائيلية»، يوم الثلاثاء الماضي، 5 تموز الجاري، مقالاً حصرياً بعنوان: «روسيا تصدر أمراً للوكالة اليهودية بوقف كل نشاطاتها في البلاد».

■ مركز دراسات قاسيون

ورغم أنّ الخبر لم يجر تأكيده من أية جهة أخرى، بل وجرى نفيه لاحقاً، إلا أنّ الأكيد، وعلى لسان مسؤول رفيع في الوكالة «ضمن الرابط السابق نفسه، حيث تم تحديثه بعد أيام من نشره»، هو أنّ الوكالة تلقت رسالة من وزارة العدل الروسية، تهددها بوقف نشاطها ما لم تلتزم بالقوانين، وتوقف مخالفاتها التي لم يفصح المسؤول عن طبيعتها.

المخالفة الأبرز والأكثر علنية التي يمكن أنْ يجري تفسير الرسالة «بجانبها القانوني لا السياسي» على أساسها، هي تصريحات المديرة التنفيذية للوكالة «أميرة أخرونوفيتش» خلال اشتراكها إلكترونياً في مؤتمر جورازليم بوست السنوي في لندن في الأول من نيسان الماضي، والتي زعمت فيها أنّ: «أزمة اللاجئين اليهود الأوكرانيين هي الأكبر منذ الهولوكوست». وليس صعباً فهم البعد السياسي لهذا التصريح الذي يساوي عملياً بين العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا وبين النازية.

الدم اليهودي لهتلر

التصعيد والتوتر الذي تمظهر في إثارة الوضع القانوني للوكالة اليهودية في روسيا، هو عتبة جديدة نوعياً، ضمن جملة من التوترات والتصعيدات في الاتجاه نفسه؛ وليس خافياً أن إحدى محطات هذا التصعيد هي تصريحات وزير الخارجية الروسي لافروف خلال لقاء مع جهة إعلامية إيطالية يوم الأول من أيار الماضي، حيث سأله المذيع عن أنّ الكلام الروسي عن نازية في أوكرانيا، يجري الرد عليه بأنّ زيلينسكي نفسه يهودي، فكيف يمكن أن يكون نازياً؟

في إجابته، قال لافروف: «سمعته يقول [أي زيلينسكي]: إنهم لن يناقشوا حتى نزع السلاح ونزع النازية أثناء محادثات السلام. أولاً: إنهم ينسفون المحادثات مثلما فعلوا مع اتفاقات مينسك لمدة ثماني سنوات. ثانياً: توجد نازية هناك: فالمقاتلون المأسورون وكذلك أعضاء كتائب آزوف وآيدار والوحدات الأخرى يرتدون على ملابسهم صلباناً معقوفة، أو رموز كتائب فافن إس- إس النازية، أو يضعون وشوماً مشابهة على أجسادهم؛ يقرأون ويروجون لكتاب «كفاحي» علانية. حجته هي: كيف يمكن أن تكون هناك نازية في أوكرانيا إذا كان هو يهودياً؟ قد أكون مخطئاً، ولكن كان لأدولف هتلر دم يهودي أيضاً. هذا لا يعني شيئاً على الإطلاق. يقول الحكماء من الشعب اليهودي: إن أكثر المعادين للسامية حماسة هم عادة من اليهود. «كل عائلة لها خروفها الأسود» «كما نقول».

وكما هو معلوم، فإنّ هذا التصريح أثار في حينه موجة من ردود الأفعال الغاضبة، دفعت بالخارجية الروسية إلى إعادة تأكيد كلامها في تغريدة على حسابها الرسمي على تويتر في إطار الرد على يائير لابيد، وفي التغريدة: «تصريح وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد، يتناقض مع التاريخ، ويفسر إلى حد كبير سياسة الحكومة الإسرائيلية الحالية لدعم نظام النازيين الجدد في كييف»، وأرفقت التغريدة برابط حول الموضوع نفسه، أي الدم اليهودي لهتلر، منشورة في التلغراف البريطانية، يتضمن روابط دراسات تثبت هذا الموضوع!

وكان مركز دراسات قاسيون قد أفرد مقالاً لتناول هذا الموضوع، نُشر في 9 أيار الماضي بمعانيه الراهنة في إطار الصراع الجاري، تحت عنوان «اليهودي يمكن أن يكون نازياً».

اختصار التصعيد الجاري «مع إسرائيل» في حدود الموقف من أوكرانيا هو بالضرورة تشويه لجوهر الأمر بل وتضليلٌ عنه

«التفسيرات» الإعلامية

دارت التحليلات والتفسيرات التي جرى تقديمها لهذا التصعيد، سواء منها الغربية، وضمناً «الإسرائيلية»، أو حتى غير الغربية، حول جملة من الأمور، نلخصها بما يلي:

أولاً: المقصود من التصعيد الروسي هو معاقبة «إسرائيل» على موقفها بما يتعلق بأوكرانيا، سواء السياسي أو الميداني، حيث بات واضحاً وجود دعم متعدد المستويات يتلقاه زيلينسكي ومجموعته من الكيان.

ثانياً: وضع حد لهذا الدعم ومنعه من الانتقال إلى مستوى الدعم العسكري المباشر عبر منظومات أسلحة متطورة مثل «القبة الحديدية» وغيرها.

ثالثاً: محاولة الضغط على «إسرائيل» لاستمالتها بعيداً عن الغرب في مسألة أوكرانيا، وبما يصب في مصلحة روسيا «التي تعيش عزلة دولية».

رابعاً: الضغط على الغرب من خلال الضغط على «إسرائيل».

أي بالمجمل، فإنّ كل التفسيرات تقريباً درات في فلك معركة أوكرانيا، وفي فلك «إسرائيل»، والموقف من كلٍ منهما.

سياق ضروري

قبل تقديم رؤيتنا حول التفسير الحقيقي للمسألة، لا بد من الإشارة إلى بضعة أمورٍ منطقية من الواضح أنه جرى إسقاطها من مجمل التحليلات الرائجة:

أولاً: المعركة في أوكرانيا ليست معركة بحدود أوكرانيا، بل هي معركة عالمية حول النظام الدولي القائم، والنظام الدولي الجديد، ولذا فإنّ اختصار التصعيد الجاري «مع إسرائيل»، في حدود الموقف من أوكرانيا، هو بالضرورة تشويه لجوهر الأمر، بل وتضليلٌ عنه.

ثانياً: القول بوجود «تخوفات» في روسيا من دعم إضافي يمكن أن تقدمه «إسرائيل» لأوكرانيا، بما في ذلك الدعم العسكري عبر منظومة القبة الحديدية وغيرها، هو أمرٌ مثير للسخرية بالفعل؛ فروسيا تواجه اليوم الغرب الجماعي بأكمله، وبكلّ منظومات تسليحه التي تتدفق على أوكرانيا، بما فيها السلاح «الإسرائيلي» الذي وصل فعلاً لأوكرانيا.

ثالثاً: عدا عن ذلك، وبالذات فيما يخص الحديث عن «القبة الحديدية»، فإنّ هذه التحليلات هي ضربٌ من العنجهية الفارغة للكيان، والتي يستخدمها في وضعه المأزوم الحالي، محاولاً بالتعاون مع الإدارة الأمريكية المأزومة، بث خرافة «الناتو العربي»، وخاصة في إطار التحضير لزيارة بايدن إلى الخليج العربي، والمحكومة بالفشل مسبقاً؛ إذ حتى دول الخليج العربي، لا ترى في قبة «إسرائيل» الحديدية، سوى ورطة يراد لها أن تقع فيها لتفجير المنطقة، في وقت تتقدم فيه عمليات التقارب الإقليمي بين جميع الدول الأساسية، وتفقد «إسرائيل» أهم دور لها في المنطقة، وبالأحرى دورها الوحيد الذي أقيمت لأجله: أي دور التخريب... ناقشنا هذه المسألة في مادة لمركز دراسات قاسيون نشرت في الثلاثين من حزيران الماضي تحت عنوان: «ما هو الهدف الحقيقي لزيارة بايدن للسعودية؟ خرافة «الناتو العربي»... قنبلة دخانية».

معركة وجود!

بعيداً عن «التفسيرات» التي يجري إغراق وسائل الإعلام فيها، فإنّ هنالك أبعاداً أكثر جوهرية بكثير بما يخص التصعيد الجاري، وأهم محددات هذا الجوهر هي المسائل التالية:

أولاً: لا يمكن لأية دولة التعامل مع «إسرائيل» إلا بوصفها جزءاً عضوياً من المشروع الغربي بأسره، وضمناً كجزء من النظام الدولي الذي تجري الآن الإطاحةُ به؛

من أوكرانيا وأقرب إلى موسكو!

أي أنّ شتى التفسيرات والتحليلات التي تتعامل مع «إسرائيل» بوصفها دولة طبيعية، أو «دولة قائمة بحد ذاتها» ويمكنها أن تنتقل بين المحاور الدولية، أو أن توازن بينها، هو ضربٌ من القصص الخيالية لما قبل النوم.

فهذه «الدولة» موجودة بوصفها مشروعاً وامتداداً لمشروع غربي، إلى ذلك الحد الذي لا يمكنها فيه أن تستمر في البقاء في حال انحسر ذلك المشروع... ولذا، فإنّ التعامل الروسي مع هذه «الدولة»، لا يمكن له أن يتم خارج هذا التشخيص، وذلك بغض النظر عن المستوى الدبلوماسي والإعلامي الذي يتم من خلاله تناول المسألة.

ثانياً: إضافة إلى كون «إسرائيل» امتداداً للمشروع الغربي، فإنّ ما هو أكثر أهمية، أنها امتدادٌ بالذات للمشروع الأنغلو- ساكسوني، وللكتلة المالية الصهيونية ضمنه؛ أي بالذات للمشروع الذي تجري الحرب الروسية اليوم ضده؛ لأنّ هذه الكتلة وهذا المشروع، هما المهدد الأول من العمل الروسي الصيني على ضرب الدولار وعلى ضرب منظومته العالمية... وبهذا المعنى، فإنّ أي حديث عن «حياد إسرائيلي»، أو عن محاولات موازنة، أو انحياز جزئي لأوكرانيا، هو مجرد تعمية عن واقع الحال.

ثالثاً: ما لا ينبغي أن يغيب عن البال لحظة واحدة، هو أنّ «الوكالة اليهودية» هي الشركة الأم، و«إسرائيل» هي أحد فروعها، وليس العكس. والمواجهة مع الوكالة اليهودية وإنْ كانت تعني ضمناً مواجهة مع «إسرائيل»، لكنها أكبر من ذلك بما لا يقاس في جوهرها؛ فهي مواجهة مع معلم «إسرائيل»، أي مع الصهيونية العالمية، كجزء من المواجهة الشاملة مع المنظومة الأنغلوساكسونية الدولارية.

رابعاً: في السياق نفسه، فليس خافياً الدور الصهيوني الخطير في تفكيك وتدمير الاتحاد السوفييتي، بل وفي العمل ضده منذ 1917 وحتى قبل ذلك... وضمن ما بات مكشوفاً حول هذا الدور تاريخياً، ليس فقط المساهمة الأساسية في تخريب الاتحاد السوفييتي وتفكيكه، بل وأيضاً في العمل لتخريب الحركة الشيوعية العالمية، وكذلك العمل ضمن منطقتنا عبر «المشروع الإسرائيلي» التخريبي... وإنْ كان ذلك «تاريخاً»، فهو مستمر حتى الآن، وليس خافياً ضمنه، أنّ للصهيونية نفوذاً غير قليل في روسيا الحديثة، أحد أهم تمظهراته هو قسمٌ كبير من الأوليغارك اليهود الذين يضعون يدهم على موارد هامة في روسيا، بل وعلى قسم من أهم الوسائل الإعلامية فيها... أي أنهم يمثلون شبكة كبرى من «عملاء النفوذ» في روسيا. كما هو واضح، فإنّ الغرب عاجزٌ عن تكبيل روسيا وضربها وإنهائها من الخارج، سواء بالوسائل العسكرية، أو الاقتصادية أو الإعلامية أو الدبلوماسية أو غيرها؛ ولذا فإنّ الوسيلة الوحيدة التي يمكنه اللجوء إليها هو تفكيكها من الداخل؛ وهذا الأمر بات علنياً في تصريحات وتحليلات العديد من الوسائل الإعلامية الغربية... وهنا يأتي دور الصهيونية ممثلة بالوكالة اليهودية، والتي تقع على عاتقها اليوم مهمة أن تكون رأس حربة في عملية تفكيك روسيا من الداخل، وباستخدام الوسائل الاقتصادية والثقافية الإعلامية بالدرجة الأولى. ولأنّ هذا الأمر واضح، ولأنّه لا يمكن لدغ روسيا من الجحر ذاته مرتين، فإنّ عملية ضرب هذه الأوليغارشية قد بدأت فعلاً، ومصيرها الحتمي هو أن تشتد وتتعمق وصولاً لاستئصالها كلياً...

لا يمكن لأي دولة التعامل مع «إسرائيل» إلا بوصفها جزءاً عضوياً من المشروع الغربي بأسره

بالمحصلة، ورغم كل محاولات التضليل والتعمية للقول بأنّ التصعيد المتبادل هو بين روسيا و«إسرائيل»، فإنّ جوهر المسألة هو المعركة الداخلية التي على روسيا خوضها حتى النهاية، وعلى أراضيها بالذات بالدرجة الأولى، لأنها وإنْ كانت معركة تغيير للنظام العالمي من جهة، إلا أنها من جهة أخرى، وبما يخص روسيا نفسها، هي معركة وجود قبل أي شيء آخر...

لماذا يتصاعد الحديث عن الاشتراكية في روسيا؟

خلال لقاءٍ له مع قيادات أحزاب الدوما الروسية، يوم الثلاثاء 7 من الجاري، وفي نقاشٍ مع غينادي زيوغانوف زعيم الحزب الشيوعي الروسي، قال بوتين: «لا يوجد أي خطأ في الفكرة الاشتراكية، القضية هي في كيفية تنفيذها في المجال الاقتصادي». وفق ما نقل موقع وكالة الأنباء الروسية إنترفاكس.

لماذا يتصاعد الحديث عن الاشتراكية في روسيا؟

وأضاف: «بالنسبة للفكرة الاشتراكية، فليس هنالك فيها أي خطأ، المسألة هي مضمونها، كيف يمكن ملؤها؟ خاصة في المجال الاقتصادي».

«أما بالنسبة لمشاركة الدولة [في الاقتصاد]، فهذا عموماً أمر موضع نقاش. هنا السؤال هو أيضاً: أين وإلى أي مدى ينبغي أن تشارك الدولة، وبأي شكل، وكيف ينبغي أن تنظم الدولة أنشطتها في المجال الاقتصادي. حسناً، نحن جميعاً، بالطبع، سنقرر ذلك في سياق المناقشات، وأنا أنطلق من حقيقة أنه إذا فهمنا أن الشيء الرئيسي هو مصالح الشعب والبلد، فسنجد هذه النتائج».

سيفكوف: التحول إجباري!

حديث بوتين الإيجابي عن الاشتراكية، ليس الحديث الوحيد في روسيا حولها، ولكنه بالتأكيد يعكس حقيقة أنّ الفكرة وأنّ «الشبح»، عاد يطوف بقوة وثبات، بما في ذلك فوق الكرملين نفسه.

وكي لا نقفز إلى الاستنتاجات، ينبغي وضع الأمور في نصابها، عبر استحضار مقابلة كانت قاسيون قد ترجمتها منذ أيام ونشرتها على معرفاتها الالكترونية، مع د. قسطنطين سيفكوف، الدكتور في العلوم السياسية- العسكرية، ونائب رئيس الأكاديمية الروسية لعلوم الصواريخ والمدفعية.

في المقابلة، «وهنا رابطها»، يشرح سيفكوف تصوره عن طبيعة التوجه الذي سلكته روسيا خلال العقدين الماضيين، ابتداءً من العمل للوصول إلى سياسة خارجية مستقلة، ووصولاً إلى الصدام الحالي.

ويخرج بمجموعة من الاستنتاجات، بينها أنّ طبيعة المواجهة نفسها، ستفرض على روسيا السير في طريق محدد بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي، ابتداءً من أن روسيا وفي ظل العقوبات غير المسبوقة، ستكون مضطرة لوضع اليد بما في ذلك التأميم، على الموارد والثروات الاستراتيجية كلها، وكذلك على الصناعات الاستراتيجية الأساسية.

وأيضاً يشرح سيفكوف، أنّ عنصر المواجهة الأساسي للغرب مع روسيا سيكون في روسيا نفسها، وخاصة باستخدام الحرب الهجينة والثورات الملونة، والتصدي لهذا الأمر يتطلب بالضرورة استعادة العدالة الاجتماعية.

ويقول سيفكوف، إنّ هذه الإجراءات بمجملها هي ذاتها الاشتراكية، ولكن بالتأكيد ليست الاشتراكية التي رأيناها في عهد بريجينيف أو غورباتشوف، ولكن نسخة جديدة منقحة ومحسنة.

وربما بين أهم ما يشير إليه سيفكوف في مقابلته هذه، هو أنّ طبيعة المواجهة ودرجة حدتها، ستفرض ليس على روسيا كبلد وكشعب فحسب، بل وعلى القيادة الروسية أيضاً، السير في هذا الطريق نحو النهاية، ويقول حرفياً، أنه إذا لم يتم ذلك فإنّ هذه القيادة نفسها «ستختفي مع اختفاء روسيا نفسها».

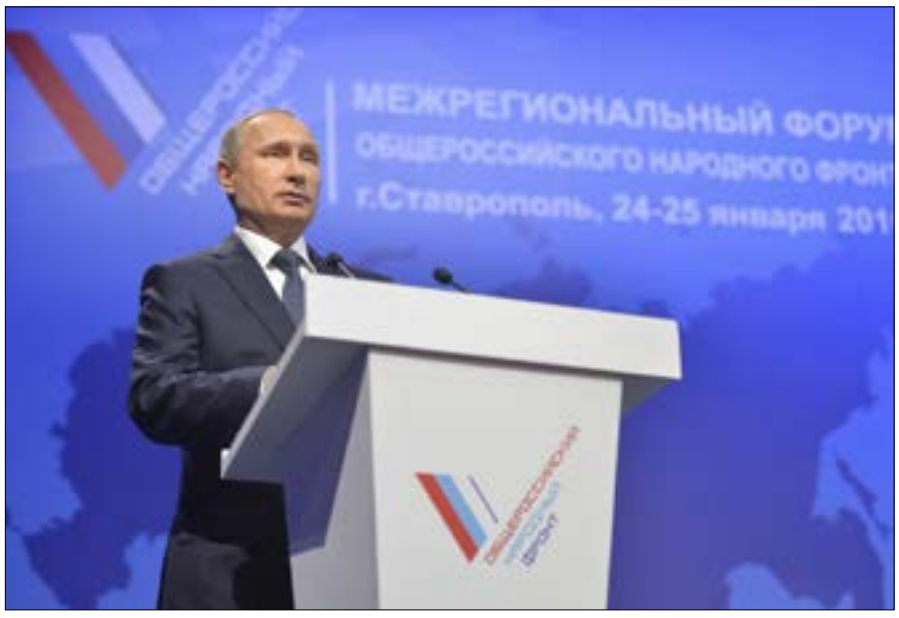

أصل المسألة

يكمن أصل المسألة في مقولة لينين التي ما تزال سارية المفعول حتى اللحظة: «الشعوب وفي إطار نضالها الوطني ضد الإمبريالية، ستندار ضد الرأسمالية في بلدانها».

وهذا ما يجري مع روسيا اليوم، والإجراءات التي يجري اتخاذها ضد الأوليغارك، وضمناً ضد «الوكالة اليهودية»، هو جزء من هذه المعركة الشاملة، والإجبارية.

فمنع تفتيت روسيا من الداخل، يتطلب بالضرورة وضعاً اقتصادياً اجتماعياً جيداً لعموم الناس، وحتى إن احتدت المواجهة وبات الوضع أكثر صعوبة مما هو الآن، فينبغي أن يكون لدى عامة الروس قناعة بأنّ التكلفة يجري اقتسامها بشكل عادل، وهذا غير ممكن إطلاقاً في ظل توزيع الثروة القائم، والذي يبتلع وفقه أساطين المال والأعمال الحصة الكبرى من الناتج.

وفي الجانب الاقتصادي والعسكري الصرف، فإنّ تعبئة قوى البلاد للمعركة، لا يمكنه أن يتم بحال من الأحوال مع استمرار النهب واستمرار الأوليغارك بمصّ دم البلاد وشعبها... هذا كله يؤدي في النهاية المؤدى نفسه، وعبر عملية صراعٍ بدأت، وستحتدم مع الوقت.

القانون رقم «29»..

استقلالية في الجباية وقيود في الصرف.. والمتضرر الطالب المفقر

صدر القانون رقم «29» لعام 2022 الذي ينص على تحويل المدن الجامعية إلى هيئات عامة ذات طابع إداري مستقلة مالياً وإدارياً، وذلك بهدف «منح إدارات المدن الجامعية صلاحيات مالية وإدارية كافية تمكنها من توفير سكن نظيف وآمن ومريح بكفاءة وفاعلية للطلاب، وتساعدها في إنجاز الأعمال المطلوبة من خدمات وصيانة وإعادة تأهيل إضافة إلى بناء وحدات جديدة وإدارة المرافق والمنشآت الملحقة بالمدن واستثمار بعضها».

■ عاصي اسماعيل

وبموجب المادة /3/ منه: «تهدف المدينة الجامعية إلى تأمين سكن لائق وآمن بكفاءة وفعالية لطلاب الجامعة المقيمين فيها، وذلك وفق الأسس والمعايير التي يضعها مجلس الإدارة».

يبدو أن مهمة الهيئات المحدثة بموجب القانون تعتبر كبيرة بالتوازي مع الأهداف أعلاه، وخاصة ما يتعلق بجانب «إنجاز الأعمال المطلوبة من خدمات وصيانة وإعادة تأهيل إضافة إلى بناء وحدات جديدة».

فهل منحت هذه الهيئات الاستقلالية فعلاً؟

وما هي الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف أعلاه؟

وما هي المآلات المتوقعة على مستوى مصلحة الطلاب؟

الموارد ذاتية فقط

بحسب المادة /11/ من القانون فإن موارد المدينة الجامعية ذاتية وتتمثل بالتالي:

50% خمسون بالمئة من بدل الخدمة المستوفى سنوياً للإقامة والسكن في المدينة الجامعية.

-بدلات استثمار المطاعم والمقاصف والمنتديات والأكشاك والمباني والأراضي والملاعب والمنشآت في المدينة الجامعية.

-المنح والإعانات والهبات والوصايا التي يقبلها مجلس الإدارة وفق القوانين والأنظمة النافذة.

-الإعانة السنوية التي يخصصها مجلس التعليم العالي بناء على اقتراح مجلس الجامعة المختصة من الموارد الذاتية للجامعة.

-أية موارد أخرى تسمح بها القوانين والأنظمة النافذة.

من الواضح أن ما يمكن أن يعول عليه كموارد رئيسية وفقاً لهذه البنود هي بدلات الخدمة المستوفاة سنوياً للإقامة والسكن من الطلاب، وبدلات الاستثمار المذكورة أعلاه.

موازنة مستقلة دون اعتمادات مخصصة

نص القانون بموجب المادة /15/ منه على ما يلي: «تكون لكل مدينة جامعية موازنة مستقلة بفرع خاص في الموازنة العامة للدولة».

لكن بالمقابل لم يتم ذكر اعتمادات مخصصة من الموازنة العامة للمدن الجامعية، حيث تم الاكتفاء بالتأكيد على أن مواردها ذاتية في أكثر من مادة، ولم يرد في بند الموارد أعلاه ما يشي بتخصيص المدن الجامعية بأية اعتمادات من الموازنة العامة للدولة!

اقتطاعات من الموارد الذاتية

لم يتم الاكتفاء بالتأكيد على أن الموارد ذاتية فقط، مع عدم تخصيص اعتمادات من الموازنة العامة للدولة، بل تم اقتطاع جزء من هذه الموارد الذاتية أيضاً!

فبموجب الفقرة /أ/ من المادة /11/ تم اقتطاع نسبة 50% من بدل الخدمة المستوفى سنوياً للإقامة والسكن في المدينة الجامعية لصالح الخزينة العامة للدولة.

وبموجب المادة /12/ تم اقتطاع نسبة 25% من «بدلات استثمار المطاعم والمقاصف والمنتديات والأكشاك والمباني والأراضي والملاعب والمنشآت في المدينة الجامعية»، لتوزع على الشكل التالي: نسبة 15% لصالح الاتحاد، ونسبة 10% لصالح فرع نقابة المعلمين في الجامعة وصندوق التكافل الصحي والاجتماعي في الجامعة مناصفة.

أي إن جزءاً هاماً من الموارد الذاتية لن تستفيد منه الهيئات المحدثة لتحقيق أهدافها.

غايات صرف الموارد

نصت الفقرة /ب/ من المادة /11/ على ما يلي: «يتم الصرف من الموارد الذاتية المذكورة في الفقرة «أ» من هذه المادة في الغايات الآتية: المساهمة في بناء وحدات سكنية جديدة وتجهيزها- ترميم وصيانة الوحدات السكنية القائمة- ترميم وصيانة المرافق العامة وتحسين الخدمات العامة- بناء مرافق ملحقة بالمدينة الجامعية- الغايات الأخرى التي تحدد بقرار من الوزير بعد موافقة وزير المالية».

والسؤال الذي يفرض نفسه هل تكفي الموارد المذكورة أعلاه، وبعد نسب الاقتطاعات المبوبة آنفاً، للصرف على هذه الغايات، وبما يوفر بالنتيجة «سكناً نظيفاً وآمناً ومريحاً بكفاءة وفاعلية للطلاب»؟!

صلاحيات ومهام

تم تحديد صلاحيات ومهام مجلس الإدارة والمدير العام بموجب المواد /7و11/ من القانون، وقد كانت مفتوحة بطرف ومسقوفة بطرف آخر، وفيما يلي بعض الملاحظات:

تم منح كامل الصلاحية لمجلس الإدارة بما يخص تعليمات قبول الطلاب وتحديد بدلات خدمة السكن والإقامة وجبايتها، فمن صلاحيات ومهام مجلس الإدارة بحسب المادة /7/: إقرار الأنظمة المتعلقة بالمدينة الجامعية والأحكام المتعلقة بقبول الطلاب وشروط الإقامة ونظام الانضباط فيها، وتصدر هذه الأنظمة بقرار من رئيس الجامعة- اقتراح بدل خدمة السكن والإقامة في المدينة الجامعية بما يتناسب مع سياسة الدولة التعليمية، ويصدر بقرار من الوزير- وضع قواعد المفاضلة بين الطلاب للإقامة في المدينة الجامعية.

لم يتم ذكر بدلات الاستثمار وتحديدها لبعض مرافق المدينة الجامعية «المطاعم والمقاصف والمنتديات والأكشاك والمباني والأراضي والملاعب والمنشآت»، على الرغم أنها تشكل جزءاً أساسياً من موارد الهيئات المحدثة، حيث تم الاكتفاء بإيرادها بشكل عام ومختصر من ضمن التعليمات التي يصدرها المدير العام بحسب مهامه على الشكل التالي: «يصدر جميع التعليمات التي تنظم الشؤون المالية والإدارية والفنية والخدمية والاستثمارية في المدينة الجامعية».

تم اعتبار المدير العام عاقد نفقة وآمر صرف وفق أحكام القوانين والأنظمة المالية النافذة للهيئات العامة ذات الطابع الإداري، وذلك بموجب المادة /10/ الفقرة /ج/، أي صلاحيات مسقوفة من الناحية العملية بموافقة وزارة المالية، بما في ذلك المناقلة بين بنود موازنة المدينة الجامعية للعمليات الجارية، بموجب الفقرة /و/.

والنتيجة بكل اختصار فقد تم منح مجلس الإدارة والمدير العام صلاحيات كافية في وضع تعليمات الجباية والاستثمار وتنفيذها، مع وضع سقوف لهذه الصلاحية على مستوى الإنفاق والصرف.

المآلات المتوقعة بحسب الصلاحيات أعلاه أن جل عمل مجلس الإدارة والمدير العام سينصرف نحو زيادة الإيرادات والمتمثلة أساساً بالرسوم السنوية المجباة من الطلاب وبدلات الاستثمار وتوسيعها

الصرف مقيد بموافقة وزارة المالية

اللافت في القانون أنه اعتبر أن الهيئات العامة المحدثة بموجبه مستقلة مالياً، لكن بموجب مواده فقد تم منح الصلاحيات في الجباية والاستثمار لمجلس الإدارة والمدير العام، مع سحب هذه الصلاحيات في الصرف كما أشرنا، وبالتالي فقد غابت الاستقلالية المالية المشار إليها أعلاه، حيث يتبين أنها استقلالية مجتزأة، محدودة ومقيدة!

وكذلك فقد نصت الفقرة /ج/ من المادة /11/ على ما يلي: «تحدد نسبة الصرف في الغايات المحددة في الفقرة «ب» من هذه المادة بقرار من الوزير بعد موافقة وزارة المالية بناء على اقتراح مجلس الإدارة».

الواضح أنه لم يتم الاكتفاء باعتبار الوزير بمثابة آمر صرف محدود الصلاحيات بموجب المواد أعلاه، بل تم تقييده بموافقة وزارة المالية على نسب الصرف أيضاً!

أي إن كل عملية صرف يتم إقرارها من مجلس الإدارة، للغايات المبوبة بموجب الفقرة «ب» أعلاه، سترفع من قبل مجلس الإدارة للوزير عن طريق رئاسة الجامعة على شكل اقتراح موجه بكتاب إلى وزارة المالية، وبحال موافقتها على الصرف، بعد دراسته وتمحيصه، تعاد للوزير ليصدر القرار اللازم بشأنها، لتوضع في التنفيذ بعد ذلك!

ولكم أن تتخيلوا مثلاً أن مجرد صيانة وإصلاح صنبور مياه، في وحدة سكنية ما من المدن الجامعية في المحافظات، سيحتاج إلى هذه السلسلة من المراسلات والدراسات والموافقات!

فعن أية صلاحية واستقلالية مالية للهيئات العامة المحدثة يجري الحديث هنا، لا وبل مع روتين قاتل أيضاً؟!

وهل الصلاحية والاستقلالية في الجباية وزيادة الموارد أهم من الصلاحية في الصرف؟

زيادة الإيرادات مهمة أساسية

أمام المهام الملقاة على عاتق مجلس الإدارة والمدير العام بموجب نصوص القانون، وفي ظل محدودية الموارد الذاتية، مع عدم وجود اعتمادات مخصصة من الموازنة العامة للدولة، فإن المآلات المتوقعة بحسب الصلاحيات أعلاه ستركز جلّ عمل مجلس الإدارة والمدير العام نحو زيادة الإيرادات، والمتمثلة أساساً بالرسوم السنوية المجباة من الطلاب، وبدلات الاستثمار وتوسيعها، وذلك لتأمين الموارد لعمليات الصيانة وإعادة التأهيل للوحدات السكنية الموجودة فقط!

فكيف الحال مع مهام المساهمة في إحداث وحدات سكن جامعي جديدة وتجهيزها، باعتبار أن هذه المهمة مكلفة جداً، وبنفس الوقت ضرورية نظراً لتزايد أعداد الطلاب عاماً بعد آخر؟!

فالقانون منح مجلس الإدارة الصلاحيات الكافية لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الخاصة في المدن الجامعية، مع مروحة واسعة من العناوين والغايات، بما في ذلك الأراضي المتاحة بهذه المدن بحسب نوع المشروع الاستثماري، وهذا لا شك يعتبر فرصة مناسبة للمستثمرين بغاية تحقيق هوامش الربح المضمونة، بغض النظر عن مصلحة الطلاب من ذلك!

سيناريو سيئ على حساب الطلاب المفقرين ما يُخشى منه بعد كل ذلك أن يتم اللجوء إلى ما يلي كسيناريو متوقع ومتوافق مع الصلاحيات والمهام المنصوص عنها قانوناً، والذي لن تنقصه المبررات والذرائع:

زيادة الرسوم مقابل بدلات الخدمة المستوفاة سنوياً للإقامة والسكن من الطلاب، مع تعديل شروط القبول في السكن الجامعي، مع ضمان تشجيع وزارة المالية والحكومة على هذا الإجراء باعتبار الخزينة ستستفيد بنسبة 50% من هذه الرسوم، وربما تصبح المدن الجامعية مخصصة للمليئين مالياً والمحظيين بالمحسوبية والوساطة بالنتيجة، أي تكريس أسوأ لما هو قائم حالياً على هذا المستوى!

زيادة بدلات استثمار المطاعم والمقاصف والمنتديات والأكشاك و... والتي سيتم تحصيلها من جيوب الطلاب طبعاً عبر الأسعار، باعتبارها تقدم خدمات طلابية افتراضاً، مع ضمان موافقة الاتحاد، أو صمته بالحد الأدنى، على ذلك باعتباره مستفيداً من نسبة 15% من هذه الإيرادات، وربما بالتالي تصبح هذه الخدمات مخصصة هي الأخرى للمقتدرين مالياً فقط!

استقطاب المزيد من المستثمرين للمباني والأراضي والملاعب والمنشآت في المدن الجامعية، أي توسيع حصة الاستثمار على حساب الحدائق والوجائب، أي على حساب المتنفسات الطلابية في هذه المدن، كما على حساب المساحات الممكن الاستفادة منها لبناء وحدات سكن جديدة، وطبعاً ذلك يتماشى مع السياسات العامة تحت عناوين «تشجيع الاستثمار واستقطابه»!

مع تغوّل الاستثمار، بالتوازي مع تغول أوجه الفساد، فإن كل ما سبق أعلاه ستكون نتائجه أكثر سوءاً وكارثية على عموم الطلاب في السكن الجامعي، وخاصة شريحة المفقرين!

لا شك أن سيناريو الخشية السيئ أعلاه ليس مستغرباً، فهو انعكاس ونتيجة لجملة الواقع الأكثر سوءاً على كافة المستويات.

فهو لا يتعارض مع الهدف «العائم» المتمثل بعبارة «تأمين سكن لائق وآمن بكفاءة وفعالية لطلاب الجامعة المقيمين فيها»، لكن يبقى السؤال من هم «المقيمون» وفقاً لهذا السيناريو الواقعي؟!

وكذلك لا يتعارض مع «سياسة الدولة التعليمية» المشار إليها بعبارة مختصرة في متن القانون، فالملموس من هذه السياسة هو تكرس التمييز الطبقي وشرعنته تباعاً، وذلك توافقاً مع جملة السياسات الليبرالية المطبقة منذ عقود!

فهؤلاء «المقيمون» ربما لن يكونوا بالنتيجة إلا الطلاب المقتدرين من أبناء النخبة الثرية القادرين على تحمل الإنفاق، والمزيد منه ربما على الخدمات الترفيّة والترفيهية أيضاً من خلال الاستثمارات المستقطبة، ولم لا؟!

وليذهب الطلاب من أبناء المفقرين والمعوزين، أصحاب المصلحة الحقيقية بالسكن الجامعي، وزيادة وحداته وتوسيع خدماته وتحسينها، إلى الجحيم!

تم منح مجلس الإدارة والمدير العام صلاحيات كافية في الجباية والاستثمار مع وضع سقوف لهذه الصلاحية على مستوى الإنفاق والصرف

هل ستحل أزمة المواصلات؟

استلمت وزارة الإدارة المحلية، يوم الأربعاء 29 حزيران، 100 باص نقل داخلي جديد مقدمة من جمهورية الصين الشعبية، والتي شكّلت الدفعة الثانية من المساعدات الصينية، حيث تمّ تسليم الحكومة السورية 100 باص نقل داخلي في مدينة المعارض والأسواق الدولية في دمشق، بتاريخ 2019/6/21.

■ باسل ياسين

هذا وقد أعلنت الحكومة عن هذه المنحة الصينية، إضافةً إلى عقودٍ مع الجانب الإيراني بنحو 500 باص جديدٍ لتحسين واقع النقل في المحافظات.

أزمة النقل المركبة

للأسف، يشهد واقع المواصلات في سورية- حاله حال الوضع السوري برمته- أزمة مركبة، فالمشكلة وبعد سنين من الإهمال لم تعد تتعلق بعدد السرافيس أو الباصات العاملة على الخطوط- مع عدم إهمال إمكانية تخفيف الأزمة عبر زيادة هذه الأعداد طبعاً- فقد تشعبت إلى أزمة محروقات وخطوط مواصلات وبنى تحتية!

فحتى ولو كانت هذه الأعداد كافية لاحتواء تخديم الكثافة السكانية العالية، خصوصاً في مراكز المحافظات ودمشق خصوصاً، فإنه ومن الواجب أيضاً تأمين المازوت بشكل كاف لتعمل هذه الباصات والسرافيس على خطوطها دون توقف!

وحتى وإن تأمنت المحروقات، فالازدحام المروري الخانق سيحوّل أية رحلة بسيطة إلى كابوس لدى المواطن!

لذلك ربما ما ينبغي فعله، عدا عن استلام المساعدات والترويج الإعلامي المصاحب لها، هو العمل الجدّي على حل جذور المشكلة بتفرعاتها، لأنّه بدون هذا الحل لن يشعر السوريون بأيّ اختلاف في أوضاعهم الخدمية، كما لم يشعروا بتحسن عندما تمّ استلام المئة باص الأولى منذ ثلاث سنوات!

النقل في دمشق نموذجاً

أكد مدير عام الشركة العامة للنقل الداخلي في دمشق: أنه يتم العمل لتجهيز الباصات التي تسلمتها دمشق وعددها 30 باصاً من الباصات التي قدمها الجانب الصيني.

وبين أنه يتم حالياً تجهيز بطاقات خاصة بالمحروقات، وأخرى خاصة بالتأمين، كما أنه يتم العمل على اختيار السائقين الأكفاء لهذه الباصات، وكشف أن عدد الباصات العاملة في الشركة 138 باصاً مع الباصات التي تم استلامها مؤخراً، كما أن هناك 130 باصاً للقطاع الخاص، لافتاً إلى أنه يجب أن يصل الرقم إلى 500 باص في دمشق كحدٍّ أدنى لكي تغطي الحاجة، وتصبح الأمور ميسرة للمواطنين.

أي وبما معناه، أنّ دمشق وحدها سوف تحتاج ضعف ما لديها من الباصات حالياً لتأمين الحاجات الأساسية لسكانها بالتنقل إلى وظائفهم ومدارسهم وجامعاتهم!

وذكر أيضاً، أن هناك 40 باصاً معطلة تم استثمارها من مستثمر خاص لتشغليها، أي يتم صيانة هذه الباصات على حساب المستثمر الخاص، ومن ثم يدفع للشركة بدل استثمار، ومن ثم يستثمرها تحت إشراف الشركة، موضحاً أن مدة تنفيذ العقد حتى تدخل هذه الباصات الخدمة هي ستة أشهر.

أيّ أنّه ومع كلّ ما يتحمله المواطن من سوء في واقع النقل، هناك من يستفيد من أزمتهً هذه، وهذا المحظي له من الإمكانات ما تسمح له بصيانة الباصات الحكومية بشكل أفضل من الشركة العامة للنقل الداخلي، وعلى حسابها وحساب المواطنين بالنتيجة!

على هذا الأساس، ربما لا يوجد أي ضمان بأنّ الهدية الصينية إلى الشعب السوري التي تصل تباعاً، أو الصفقة المعلنة مع الجانب الإيراني المذكورة أعلاه، لن تنتهي بقدرة قادر في محطة صيانة خاصة ما، وقد يتم تحوّلها في أيّة لحظة إلى استثمار يستفيد منه بعض الخاصة المحظيين من الشعب، بدلاً عن عامته!

ولتبق الأزمة مستمرة، مع المستفيدين منها طبعاً!

إنما الأعمال بالنيات الحكومية لا بالتصريحات الرسمية!

لا نية لرفع سعري... ليس هناك معلومات عن نية لرفع سعري جديد...غير صحيح حول ما يشاع عن تخفيض الكميات...؟!

■ عبير حداد

عبارات قد تبدو للوهلة الأولى مطمئنة لأي مواطن بشكل عام، في حال استُخدمت ضمن تصريحات مسؤولي حكوماتهم، ولكن في الحالة السورية يبدو الوضع خاصاً جداً!

فمثل هذه التصريحات، تعد نذير شؤم للمواطن، بل وتأكيد له أن الرفع السعري أو التخفيض على الدعم قادم لا محالة...

قانون ثابت

أفرزت الحالة السورية، المتمثلة ببعض التصريحات الحكومية الرسمية، قانوناً جديداً قد أثبتت التجارب، المكررة على مستوى المقدمات والنتائج ذاتها، صحته، حتى أصبح قانوناً ثابتاً لدى المواطنين!

فما أن يسمعوا بتصريحات المسؤولين التي تنفي أية نية أو فعل ما من شأنه أن يضر بالمصلحة العامة، أو بوضع المواطن المعيشي السيِّئ أصلاً، إلّا وتصبح لديهم معرفة مسبقة بأن النية المبيّتة لدى الحكومة عكس ذلك، وأن الأسوأ قادم في القريب العاجل جداً... وأصبح لديهم قواميس من الاستشهادات العملية والتنفيذية على ذلك!!

المحروقات مثالنا الراهن

عادت أزمة المحروقات من جديد إلى الواجهة، علماً أنها قديمة ومستمرة، لتعصف معها مرحلة جديدة، وأعتى من الأزمات المتلاحقة لبعض القطاعات المرتبطة بها عضوياً، بدءاً من قطاع النقل والقطاع الإنتاجي والخدمي، وليس انتهاءً بقطاع الكهرباء.

هذه الأزمة أدت إلى زيادة مدة استلام رسائل البنزين، سواء للسيارات الخاصة أو العامة، والتي أدت إلى شل حركة البلاد والعباد، وخاصة يومي الجمعة والسبت بعد حرمان «السرافيس» من مخصصاتهم من مادة المازوت خلال هذين اليومين.

ومن الواضح، أن وصول ناقلات النفط لم يف بغرض الانفراج في الأزمة الخانقة، بل بقيت مستمرة دونما تغير يذكر!

فبحسب تصريح عضو مكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في محافظة ريف دمشق يوم 7 تموز الجاري، الذي قال فيه: «نطمئن الأخوة المواطنين أنه بسبب وصول التوريدات لمصفاة بانياس تمت زيادة طلبات المازوت من 21 طلب إلى 23 طلب، أما البنزين كانت نسبة الارتباط 80% لكل محطة، وأصبحت اليوم 95% مع تخفيض أيام وصول الرسائل».

لكن بقي أمل المواطنين معلقاً في الهواء، فلا تغير يذكر على أرض الواقع ينبئ بانفراج حقيقي قريب...

تصريحات عضو المكتب التنفيذي بما يخص مادة المازوت أحد تلك الأمثلة الكثيرة، بل إن كلامه أدخل المواطن بمتاهة تكهنات رفع الأسعار المبهمة!

فقد جاء في تصريحه أيضاً: «يبقى سعر المازوت على حاله، وليست هناك تكهنات بالزيادة ولكن زيادة أسعار النفط عالمياً تقتضي زيادته، ولكن ليس هناك أية معلومات حول إذا كانت هناك نية لرفع الأسعار»..

باتت الجهات المعنية باتخاذ القرار وكأنها مجرد جهة مشرعنة لقانون الغاب وتوصيات القلة الناهبة المتحكمة والمسيطرة على اقتصاد البلاد والعباد وبما يتماشى مع مصلحتها في زيادة أرباحها

تفاصيل خفية

إن التصريح أعلاه يحمل معانٍ عدة تحتاج للإيضاح، فربما عضو المكتب التنفيذي يجيب بشكل منطقي، فلا إجابة نهائية قدمها لنا سوى أن السعر الحالي كما هو، وليس لديه معلومات واضحة ونهائية، ويبرر إن حدث ذلك فهو بسبب ارتفاع الأسعار عالمياً، وإن ذلك يعني بما لا شك فيه أن الجهات الحكومية القائمة على اتخاذ القرار لا تملك القرار النهائي، بغض النظر إن كانت هناك لجان تعمل على دراسة الجدوى من ذلك، بين إمكانية رفع الأسعار وواقع المواطنين المعيشي!

وبكلمة أخرى، فقد باتت الجهات المعنية باتخاذ القرار وكأنها مجرد جهة مشرعنة لقانون الغاب، وتوصيات القلة الناهبة المتحكمة والمسيطرة على اقتصاد البلاد والعباد، وبما يتماشى مع مصلحتها في زيادة أرباحها من جيوب المواطنين، ومن الخزينة العامة، وعلى حساب الاقتصاد الوطني، وبحجج وذرائع كانت تدرج تحت مسميات عدة كالعقوبات والحصار الاقتصادي والتضخم، وارتفاع أجور الشحن والنقل، وفي ظل الأزمة الأوكرانية، باتت الآن تلصق تلك الحجج بزيادة أسعار النفط عالمياً، والأزمة الأوكرانية وتداعياتها... والمأساة مستمرة...

الحل الحكومي المرتقب!

بغض النظر عن حجم التوريدات النفطية التي وصلت للبلاد، وعن إمكانية تغطيتها للحاجة الفعلية لأشهر مقبلة، فإن التوريدات قد وصلت فعلاً، والمفارقة أن الوعود الحكومية بالانفراج قد ذهبت أدراج الرياح، فلا انفراج يذكر على واقع مدة استلام الرسائل، ولا على نطاق الشلل الذي أصاب البلاد!

فأين مكامن المشكلة إذاً، وكيف يمكن حلها حسب الوصفة الحكومية؟!

ربما لا نبالغ إن جزمنا، أن السيناريو الحكومي في الحل بات معروفاً لدى عموم المواطنين، والذي يبدأ بأزمة محروقات تشل البلاد والعباد، وتالياً تتأخر التوريدات النفطية، ثم وصولها، ومن ثم لا انفراج يذكر على أرض الواقع بعد وصول الناقلات، يتبعه إعلان ألّا نية مبيتة لرفع سعري جديد، ثم أيام معدودات ليتبع ذلك إعلان رسمي عن رفع أسعار المحروقات كنتيجة!!

إن تلك الخطوات، المدروسة والمكررة والمتكررة كقانون ثابت، أصبحت ممجوجة ومملة إلى تلك الدرجة التي تجعل المواطن يقرف من وضعه الخانق!

وقد بات المضطرون، وخاصة القطاعات المذكورة أعلاه، بانتظار قرار الرفع السعري المرتقب حكومياً، على الرغم من نفيه الحالي، فهو أفضل من واقع الشلل الراهن، ومن الاضطرار إلى اللجوء للسوق السوداء بأسعارها الكاوية، مع العلم أنهم يعلمون علم اليقين أن رفع الأسعار الرسمية ما هو إلّا مهماز لرفع الأسعار في السوق السوداء، كحلقة مضافة بشكل دائم إلى مسلسل رفع الأسعار الحكومي، في تناغمٍ منقطع النظير فيما بينها!

رغيف الخبز.. التجريب المستمر وإعادة اختراع العجلة

بعد آلاف السنين من الخبرة العملية المتوارثة في زراعة القمح وصناعة الخبز، قال وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، بحسب ما تناقلته بعض وسائل الإعلام، أن: «تجربة الخبز في تحسن مستمر..»!

■ عادل ابراهيم

لا شك أن المقصود هنا الرغيف التمويني، فالوزارة هي المعنية بشأنه، والمسؤولة عنه ناحية المواصفة والنوعية والجودة والسعر، بالإضافة إلى مسؤوليتها وواجبها تجاه تأمينه بالكميات الكافية التي تفي حاجات الاستهلاك في البلاد.

لكن لا ندري عن أي تحسن مستمر يجري الحديث هنا بالضبط؟

ولا كيف أن الوزارة ما زالت قيد التجربة بهذه الصناعة، بعد باعها الطويل بعمل وإدارة المخابز الآلية والاحتياطية في البلاد طيلة السنوات والعقود الماضية؟!

والأهم ما هي النتائج المتوقعة من استمرار التجريب بهذا الرغيف في القادم من الأيام؟

تردي وانخفاض كمية وارتفاع سعري ونهب

بعد كل الأخذ والرد والتجريب الحكومي بما يخص ملف رغيف الخبز طيلة السنوات الماضية، وبعد كل الحديث الرسمي عن تحسين جودته وتأمينه، وبعد استثمار الذكاء من أجل ضمان وصوله للمواطنين «المستحقين»، ومن أجل وضع حد للاتجار والفساد والنهب فيه ومن خلاله، إلا أن أي شيء من ذلك لم يتم!

فبالنسبة للمواطنين فإن الرغيف قد تردى بالمواصفة والنوعية والجودة بشكل كبير خلال السنوات الماضية، بالإضافة طبعاً لما طاله من ارتفاعات سعرية متتالية، بالتوازي مع تحديد سقوف استهلاك له «بغض النظر عن الحاجة والاكتفاء»، مع استمرار عمل شبكات النهب والفساد بهذا الملف، وكل ذلك طبعاً بما يساير سياسات تخفيض الدعم على هذا الرغيف، والسير نحو إنهائه بالنتيجة!

ومع ذلك ما زالت الوزارة قيد التجريب بهذا الرغيف!

فما هي مفردات التجارب المزمعة بهذا الشأن، ولمصلحة مَن؟

سيناريوهات تم نفي بعضها رسمياً

نفى وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، عبر صفحته الرسمية بتاريخ 2022/7/8، أي نية رفع سعري قادم للخبز، فقد قال: «إن كل ما يشاع عن رفع سعر ربطة الخبز أو تخفيف وزنها هو إشاعات لا أساس لها من الصحة».

وقد أتى نفي الوزير أعلاه بعد طرح عدة سيناريوهات بهذا الشأن عبر صحيفة البعث مطلع الأسبوع الماضي علمت بها من «مصادر ذات صلة»، والتي تمثلت بالتالي: تخفيض وزن الربطة من 1100 غرام إلى 1000 غرام– أو تصحيح الكميات المخصصة للعائلات عبر البطاقة الإلكترونية وفقاً لعدد أفراد الأسرة– أو زيادة سعر الربطة من 200 إلى 300 ليرة سورية، والذي يمكن تطبيقه بالتوازي مع أحد الإجراءين الآخرين.

نفي الوزير أعلاه تضمن سيناريوهات رفع السعر وتخفيض الوزن فقط، ومن الناحية العملية فقد يشي باحتمال تبني الخيار المتبقي المتمثل بـ «تصحيح الكميات المخصصة»، أي تخفيض حصة العائلة والفرد من الخبز، وهو بالنتيجة يعني تخفيضاً إضافياً للدعم على الخبز!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن وزن الربطة لا يصل عملياً إلى 1100 غرام، وأن سعرها يتجاوز 200 ليرة، وأن المخصصات لا تكفي الحاجات الفعلية.

وبمطلق الأحوال فإن التجريب في رغيف الخبز وبحاجات المواطنين يبدو أنه سيستمر على هذا المنوال وفقاً لنفس السيناريوهات المعادة والمكررة أعلاه، وبالضد من مصلحة المواطنين بالنتيجة!

التجريب في رغيف الخبز وبحاجات المواطنين يبدو أنه سيستمر وفقاً لنفس السيناريوهات المعادة والمكررة وبالضد من مصلحة المواطنين بالنتيجة!

إضافات غذائية بالمليارات

ومن جملة السيناريوهات المزمعة، على أرضية استمرار التجريب برغيف الخبز، هو ما أعلنته مديرة التخطيط والتعاون الدولي في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبر صحيفة البعث مطلع الأسبوع الماضي، حيث قالت: «إن من ضمن خطط الوزارة لتحسين منتج الخبز سيتم إدخال مغذيات دقيقة ترفع القيمة الغذائية وتحسن الواقع الغذائي، المبني على أسس ركيزة، لرغيف الخبز الذي يشكل العنصر الأساسي على المائدة السورية».

وما يؤكد على وجود مثل هذه الخطط هو كلام وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك الأسبوع الماضي عبر الفضائية السورية أيضاً، حيث تحدث عن «الحريرات» التي يحتاجها المواطن يومياً، وبأن الوزارة تعمل على دراسة هذه الاحتياجات لتحديدها والعمل على تأمينها.

وبعيداً عن الخوض في أهمية وضرورة المغذيات التي يجري الحديث عنها وتفاصيلها، إلا أن الهام في الأمر هو الحديث عن التكلفة التقديرية لهذا المشروع!

فقد قالت مديرة التخطيط والتعاون الدولي أن: «كلفة المشروع تقدر بالمليارات، والهدف منها تحسين سوية الغذاء وتعزيز الصحة الجسدية والذهنية للمواطنين في إطار المعايير العالمية، من خلال تأمين الاحتياجات الأساسية من المغذيات الضرورية التي قلما تتواجد في الغذاء السوري ورغم حاجة الجسم لها».

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا، بعد كل إجراءات تخفيض الدعم على رغيف الخبز بذريعة التكلفة والموارد والأعباء، وبحال تم وضع المشروع بالتنفيذ الفعلي، من أين ستتم تغطية التكلفة المليارية لهذا المشروع؟

من الخزينة العامة للدولة، أي من جيوب المواطنين بشكل غير مباشر، أم من جيوب المواطنين وعلى حسابهم بشكل مباشر، عبر رفع سعري قادم لرغيف الخبز بهذه الذريعة؟

بوابات نهب وفساد جديدة

من الواضح أن كل الإجراءات التي تم اتخاذها حتى الآن بما يخص ملف رغيف الخبز كانت على حساب المواطنين ومن جيوبهم، مع استمرار تردي جودة الرغيف واستمرار كل أوجه وأشكال النهب والفساد في هذا الملف طبعاً!

فسيناريو الإضافات الغذائية بالتكلفة المليارية أعلاه بذريعة «تعزيز الصحة الجسدية والذهنية للمواطنين في إطار المعايير العالمية» لن يكون أفضل حالاً على هذا المستوى، بحال تم تنفيذ هذا المشروع!

فهذه المليارات، بحال إقرار صرفها، لن تكون إلا بوابة جديدة لتستفيد منها قنوات وشبكات النهب والفساد، اعتباراً من الموردين لهذه المحسنات والمكملات، وليس انتهاءً بالأفران، وعلى حساب المواطنين والخزينة العامة معاً، حالها كحال حبة القمح والدقيق التمويني تماماً!

أما الطامة الكبرى، تعقيباً على موضوع المغذيات أعلاه، فقد عبر عنها أحد المواطنين بقوله: «هنيئاً للشعب السوري هذا الإنجاز العظيم، وبذلك سيكتفي برغيف الخبز كوجبة غذائية كاملة بعيداً عن أية مادة غذائية أخرى يعجز بالأساس عن شرائها.. فوداعاً للحوم الحمراء والبيضاء، ووداعاً للبيض وللألبان والأجبان ومشتقاتها، ووداعاً لكل ما يؤكل مع رغيف الخبز فلم نعد بحاجة له!».

فقد تكرس لدى المواطنين حال اليأس من كل السياسات الحكومية وتوجهاتها، فلا رهان على أن الحكومة يعنيها من قريب أو من بعيد موضوع «تعزيز الصحة الجسدية والذهنية للمواطنين»، أو «تأمين الاحتياجات الأساسية من المغذيات»، أو مصلحة المواطنين عموماً والمفقرين خصوصاً، بل جل ما يعنيها هو ما يمكن أن تستفيد منه شريحة كبار أصحاب الأرباح، وشبكات النهب والفساد في البلاد، وإلا لكان حالنا أفضل بما لا يقاس مما هو عليه الآن من بؤس!

الدولار المتراجع والعملات الوطنية:

تحوّلت الأحداث الجيوسياسية التي لم يكن من الممكن للبعض تصوّرها قبل سنوات قليلة فقط إلى حقيقة ماثلة أمامنا، تعمل على استبعاد فكرة هيمنة «عملة واحدة موثوقة» وقلبها رأساً على عقب، حيث وجّهت الدول التي أنشأت وسيطرت على النظام المالي العالمي القائم منذ منتصف القرن العشرين - والتي استفادت بطرق شتى من سيادة هذا النظام المالي على حساب عذابات شعوب ما يسمى بـ«دول الجنوب»- ضربة قاصمة ومدمّرة لنظامها هذا.

■ قاسيون

لم يعد التنظير للمستقبل القاتم للدولار الأمريكي حكراً اليوم على بعض المتفائلين بتغيّر مسار الهيمنة الأمريكية الذي تعزّز على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين، بل وصل كذلك مراكز وأدوات الهيمنة الغربية ذاتها، مثل حديث النائبة الأولى للمدير العام لصندوق النقد الدولي، غيتا غوبيناث، التي أكدت في مقابلة مع صحيفة «فاينانشال تايمز» في أواخر شهر آذار الماضي أن العقوبات المالية غير المسبوقة المفروضة على روسيا «تهدّد جدياً بتآكل الدولار الأمريكي تدريجياً، ويمكن أن تؤدي إلى نظام نقدي دولي أكثر تجزيئاً».

كمن يوجّه ضربة إلى صدره

تتفق معظم آراء الخبراء مع «الاستنتاج المرير» الذي خلص إليه صندوق النقد الدولي، ويرون أيضاً أن المبالغة الأمريكية في فرض العقوبات على روسيا جعل الدول الأخرى تدرك أهمية تجاوز أي اعتماد على الدولار الأمريكي والنظام المالي العالمي المُدار من الولايات المتحدة. وفي هذا الصدد مثلاً، يؤكد مدير معهد تحليل الأمن العالمي «IAGS»، الدكتور غال لوفت، أن عقوبات واشنطن على موسكو تعني أن أصحاب القرار الاقتصادي في دول كثيرة، وكذلك بعض البنوك المركزية، بدأت في طرح السؤال عما إذا كان وضع كل بيضها في سلة واحدة والاعتماد بشكل كبير على الدولار فكرة قابلة للاستمرار. ولا سيما أن دول عدّة انضمت إلى قائمة الدول المُعاقَبة أمريكياً «كوبا وإيران وفنزويلا وأفغانستان وسورية، وغيرهم».

وهذا ما جعل الفكرة تبدو أوضح اليوم: صحيح أن السيطرة على الموارد المالية العالمية هي واحدة من ركائز الهيمنة الأميركية، ولكن في كل مرة تقوم فيها الولايات المتحدة باعتماد الدور القيادي للدولار في النظام المالي العالمي كسلاح لمعاقبة دولة ما، تبدأ بقية العالم في البحث عن بدائل للدولار في التجارة الدولية والتسويات العابرة للحدود.

لا بديل إلا العملات الوطنية

لا يزال الدولار العملة الاحتياطية الدولية الرئيسية، وهذا هو السبب في أن توزّع النقد والتدفقات المالية في جميع أنحاء العالم ترتبط ومرهونة إلى حد كبير بالدورات المالية والاقتصادية داخل الولايات المتحدة. والنقطة المهمة في هذا السياق هي أنه مع استخدام الدولار الأمريكي للتداول المحلي، بالإضافة إلى خدمة كميات كبيرة من التسويات الدولية، واضطرار البنوك المركزية لمراكمة احتياطيات بالدولار أيضاً، فإنه يُشترط أن يكون هناك أكبر عدد ممكن من الدولارات المتداولة خارج الولايات المتحدة حتى تتمكن واشنطن من استيراد أكبر عدد ممكن من السلع والخدمات مقابل دولاراتها المصدّرة، وهي السلع والخدمات التي يعتمد توريدها بدوره على السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وحجم السوق الاستهلاكية الأمريكية وقدرتها الشرائية. لكن هذا يخلق ميزاناً تجارياً سلبياً ويدفع الدين الوطني الأمريكي إلى الارتفاع لأن بنك الاحتياطي الفيدرالي يصدّر دولارات غير نقدية مقابل سندات الخزانة.

ومن أجل تسريع التسويات الدولية وتعزيز النمو الاقتصادي العالمي، يجب أن يزداد عجز ميزان المدفوعات في الولايات المتحدة وديون حكومة الولايات المتحدة والبنوك والشركات والأسر باستمرار. كان هذا هو نموذج رأس المال المالي المهيمن، والذي بدا من الواضح اليوم أنه لا يمكن أن يستمر إلى الأبد. حيث إن أزمة النظام المالي، والتدابير الرامية إلى مكافحة التضخم المرتفع بشكل قياسي، والتشديد الذي يضطر بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لفرضه، والركود في الاقتصاد الأميركي، وأزمة الديون التي تتفاقم، سوف تأخذ قدراً كبيراً من الدولارات «الخارجية» التي يستهلكها النظام المالي العالمي. ولا يمكن الاستعاضة عن النقص في الدولار، بوصفه عملة التسوية الرئيسية في التجارة، إلا بالعملات الوطنية للدول الرئيسية التي تلعب دوراً محورياً في هذه التجارة الدولية.

كل مرة تقوم فيها الولايات المتحدة باعتماد الدور القيادي للدولار في النظام المالي العالمي كسلاح لمعاقبة دولة ما، يبدأ بقية العالم في البحث عن بدائل للدولار

المصالح تدفع الدول بعيداً عن الدولار

على هذا النحو، فإن العمليات التي تحفّز الانتقال واسع النطاق إلى التسوية بالعملات الوطنية بدأت الآن تتكشّف بوضوح في الاقتصاد العالمي، حيث تحاول الدول التي تخضع بالفعل لعقوبات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذلك الدول التي تشعر بالتهديد من قبل واشنطن، تجنب تسوية معاملاتها بالدولار الأمريكي، والتوقّف عن مراكمة الاحتياطيات بالدولار الأمريكي واليورو، وفوق ذلك، سحب أموالها من الأصول الموجودة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إن أمكن، إذ تجبر المخاطر الجيوسياسية الدول على التحول نحو العملات الوطنية في التسويات، والمضي قدماً في إنشاء أنظمة دفع بديلة.

وتحاول العديد من الدول التي تشعر بالقلق إزاء انعكاسات التضخم الجاري في الولايات المتحدة وإمكانية أن يقلّ المعروض من الدولار، عليها هي بالذات أن تتحول أيضاً إلى تسوية معاملاتها المالية بأقوى عملة إقليمية متاحة وفقاً لبنى التجارة العابرة للحدود. لذلك، واعتباراً من أواخر عام 2021، احتل اليوان الصيني المرتبة الرابعة من حيث حصته في المعاملات الدولية.

الدولار الأمريكي من 71% إلى 59%

الاحتياطيات الدولية التي يشار إليها غالباً كاحتياطيات الذهب والنقد الأجنبي هي أصول خارجية موثوقة وسلسة بحيث يمكن استخدامها لأغراض التوازن في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات وضبط الميزان التجاري. وهذا هو السبب في أن البنوك المركزية تراكم احتياطياتها بالعملات التي

تعددية قطبية أم لا قطبية؟

تستخدمها شركات هذه الدول في التجارة الدولية، والتي يتم بها الاقتراض في أسواق رأس المال الأجنبية.

وقبل جائحة فيروس كورونا، كانت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم تحتفظ بنسبة 62% من احتياطياتها من النقد الأجنبي بالدولار الأمريكي، لأن الدولار كان عملة التبادل الرئيسية في عمليات التجارة الخارجية في معظم الدول. أما اليوم، فإن الوضع يتغيّر، حيث يجبر التضخم في الدول المتقدمة، والحرب الاقتصادية الشاملة التي تشنها الولايات المتحدة وحلفاؤها، الدول على التحول إلى المعاملات والتجارة بالعملات الوطنية.

في هذا الصدد، يؤكد رئيس بنك VTB المملوك للدولة الروسية، أندريه كوستين، على سبيل المثال لا الحصر أن روسيا تتحول بالكامل إلى استخدام الروبل و«العملات اللينة» التي يمكن استخدامها في التسويات مع الدول غير المعادية لروسيا.

وإذا كان استخدام الدولار واليورو في المعاملات الدولية آخذ في الانخفاض، فإن حصة هذه العملات في احتياطيات البنوك المركزية سوف تنخفض باطراد أيضاً. وللتذكير، لم يعد الجنيه الإسترليني العملة الاحتياطية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لأن المملكة المتحدة تراكمت عليها ديون هائلة. اليوم، يتّبع الدولار الأمريكي خطى الجنيه الإسترليني في منتصف القرن العشرين. فإذا استمر دَين مصدر العملة الاحتياطية بالارتفاع مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، وساءت «حالة صافي الأصول الأجنبية» للبلاد مع استمرار نمو ديونها الخارجية، فسوف يفقد نظراؤها الأجانب في نهاية المطاف الاهتمام بعملة تلك الدولة.

ووفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي، انخفضت حصة الدولار الأمريكي في احتياطيات البنك المركزي من 71% في عام 1999 إلى 59% في أواخر عام 2021. ويجري حاليا الانتقال إلى 'العملات الاحتياطية غير التقليدية'، على وجه الخصوص، بمقدار الربع مقابل اليوان الصيني وثلاثة أرباع العملات في عدد من الاقتصادات الأصغر حجما، بما في ذلك الدولار الأسترالي والكندي، فضلا عن الوون الكوري.

ضربة الغاز بالروبل... تمهد للجديد

كان من الملفت التقرير الذي نشره البنك الاستثماري العالمي Credit Suisse مؤخراً، والذي اعتبر فيه أن العالم يشهد ولادة ما يشبه «بريتون وودز» بنسخة ثالثة، وهو نظام نقدي عالمي جديد يعتمد على العملات المدعومة بالسلع الأساسية.

وبدأ موردو السلع الأساسية يملون القواعد التي تحكم الاقتصاد والتمويل العالمي. حيث قال رئيس شركة غازبروم، أليكسي ميلر، في معرض SPIEF 2022: «إن الطلب على المواد الخام يحلّ بشكل متزايد محل احتياطيات النقد الأجنبي. وهذا تحوُّل تكتوني كبير» و«هذا النموذج الآخذ في التحول يفسح المجال للتسوية بالعملات الوطنية».

وكان بنك Credit Suisse من بين أوائل الذين لاحظوا أن الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ترددت في الاعتراف بأن قرار روسيا بتحويل مدفوعات الغاز إلى الروبل كانت خطوة قسرية عليهم، واتضح أنها ذات أهمية استراتيجية وأصبحت نقطة محورية في النظام المالي العالمي.

هذا التنوع لا يدفع العالم نحو التعددية القطبية كما يجري الترويج من بعض مراكز البحث الغربية، ولكن غالباً في اتجاه عالم خال من القطبية

ولا تتعرض المدفوعات بالروبل مقابل إمدادات الطاقة وغيرها من السلع القادمة من روسيا لخطر العقوبات. حيث أن الدول المعادية والصديقة لروسيا، ليس لديها خيارات كثيرة. حيث عليهم إما الموافقة على شراء النفط والغاز من روسيا مقابل الروبل، أو البدء في البحث عن بدائل أثبتت تجربة الشهور الماضية أنها غير موجودة.

وخارج الاتحاد الأوروبي، تتحول روسيا والهند إلى معاملات بالعملات الوطنية، وتتفاوض المملكة العربية السعودية مع الصين لبيع جزء من نفطها مقابل اليوان الصيني، وليس الدولار الأمريكي. وبدعم من الصناعة التحويلية في الصين، فإن اليوان يواصل طريقه كعملة عالمية مرموقة. ويمكن لتكامل الفضاء الأوراسي، من خلال جهود الاتحادات الإقليمية الكبيرة مثل منظمة شانغهاي للتعاون SCO ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN، أن يطلق عملية إنشاء هيكل اقتصادي ومالي واستثماري وطاقي على نطاق القارة بأسرها مع إجراء معاملات بالعملات الوطنية للدول الأعضاء. كما من شأن الشراكة الاستراتيجية الأعمق داخل منظومة بريكس أن توسّع نطاق استخدام التعامل بالعملات الوطنية في ثلاث قارات!

بدائل عديدة لا بديل واحد

أنظمة الدفع البديلة ستدفع نظام سويفت التقليدي جانباً. والآن، بعد أن تم عزل البنوك الروسية عن نظام سويفت، فإن إنشاء أنظمة بديلة سوف يتقدم بسرعة. تستند شبكات الدفع هذه إلى مبادئ مشتركة. حيث يجب أن يعتمد النظام البديل على مجموعة من البنوك المشاركة فيه، وبرامج آمنة خاصة به، ونظام تشفير الرسائل مع تعليمات الدفع. ويمكن للنظام البديل استخدام أية عملة تسوية. لكن الأهم من ذلك، تحتاج البنوك المشاركة إلى حسابات مقابلة مع بنوك البلدان التي سيتم سداد المدفوعات بعملاتها. ويجب أن يشغّل النظام مراكز البيانات الخاصة به، والتخزين المركزي للمعاملات، وشبكة نقل المعلومات الخاصة به، ما يعني المزيد من التشبيك والربط بين هذه الدول.

وإذا تم استيفاء هذه الشروط، فسيكون لدى العديد من الدول بدائلها الخاصة لسويفت لإجراء المدفوعات بالعملات الوطنية، والمهم في هذه الفكرة أنها تؤكد على فكرة أن هذا التنوع لا يدفع العالم نحو التعددية القطبية كما يجري الترويج من بعض مراكز البحث الغربية، ولكن غالباً في اتجاه عالم خال من القطبية.

وأنشأت الصين بالفعل بديلاً، وهو نظام المدفوعات الدولي الصيني «CIPS». كما أنشأت روسيا نظام نقل الرسائل المالية التابع لبنك روسيا «FMTS»، وهو شبكة بين البنوك لنقل المعلومات المالية وإجراء المدفوعات يتم استخدامها بالفعل دولياً. واقترحت روسيا أن تنضم الهند إلى نظام FMTS الروسي لأنه يتكيف مع إرسال رسائل بصيغة SWIFT ولن تواجه البنوك الأجنبية مشكلة في استخدامه. وإذا سارت التجربة الروسية الهندية على ما يرام ، فقد تتوسع جغرافية البديل الروسي لسويفت.

أمريكا وهدف القضاء على المنافس الأوروبي

لطالما كان المحرك الرئيسي للجيوبوليتيك الأمريكي هو السيطرة وإعادة تخصيص سوق الهيدروكربون. لهذا الغرض، يتم تنظيم الحروب والانقلابات والصراعات الأخرى. ولإخفاء هذه التطلعات الواضحة إلى حد ما لغزو سوق الطاقة العالمية، تبنت واشنطن في العقود الأخيرة نوعاً من «الحرب المقدسة على الإرهاب» سعياً وراء مثل هذه السياسات.

■ فلاديمير اودنتسوف
ترجمة: قاسيون

في الوقت نفسه، أدركت الولايات المتحدة أن سوق النفط ستصبح غير مربحة بشكل متزايد بمرور الوقت، وبعد ذروة الإنتاج في عام 2030، سوف تنخفض الأعمال. وأحد الأسباب هو أنه سيكون هناك نفط قابل للاستخراج بشكل أقل وأصعب، وسيصبح «الذهب الأسود» باهظ الثمن وغير قادر على المنافسة. بالإضافة إلى ذلك، تعرضت سوق النفط لضربة حساسة في السنوات الأخيرة من قبل مقاتلي «الاحتباس الحراري» الذين تم استثمار حججهم بشكل كبير من قبل مختلف الأحزاب السياسية والمصالح التجارية في جميع أنحاء العالم. أمّا بالنسبة لتوازن القوى السياسية الداخلية في الولايات المتحدة بشأن هذه القضية، فقد فازت «منح الابتكار الأخضر» من قبل الشركات المرتبطة بالمعسكر الديمقراطي، بينما يواصل خصومهم الجمهوريون السيطرة على قطاع النفط.

ومع ذلك، فإنّ الوضع في سوق الغاز مختلف تماماً: الغاز صديق للبيئة على عكس الفحم والنفط. يحتوي على الصيغة الكيميائية الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة «هناك 4 ذرات هيدروجين لكل كربون دفعة واحدة»، ومن المعروف أن الهيدروجين هو الذي يعطي أكبر قدر من الطاقة. لهذا ومع إنشاء عملية نقل الغاز في أي مكان في العالم عن طريق الأنابيب أو الناقلات، زادت احتمالات نمو حصته في أعمال الطاقة بشكل كبير. ومع ذلك، زاد أيضاً اهتمام الولايات المتحدة بكسب الهيمنة العالمية على سوق الغاز، مما يعد واشنطن بفرصة زيادة هيمنتها كما حدث مع غزو واشنطن لسوق النفط العالمي.

تشتهر روسيا وإيران وقطر بقيادة الدول العشر الأولى التي تمتلك أكبر احتياطيات مؤكدة من الغاز الطبيعي، بينما تحتل الولايات المتحدة المرتبة الخامسة بعد تركمانستان.

حرب على الجميع

أسست روسيا وإيران وقطر «أوبك للغاز» في طهران في عام 2001– منتدى الدول المصدرة للغاز «GECF»، الذي تأسس قانوناً في موسكو في 23 كانون الأول 2008 ومقره في العاصمة القطرية الدوحة. بعد ذلك، جمع المنتدى 12 دولة تمتلك 73% من احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم، وتمثل 42% من الإنتاج العالمي: الجزائر، بوليفيا، فنزويلا، مصر، إيران، قطر، ليبيا، نيجيريا، الإمارات العربية المتحدة، روسيا، ترينيداد وتوباغو، غينيا الاستوائية. توسعت هذه المنظمة الحكومية الدولية مؤخراً لتشمل 19 دولة عضو. ومع ذلك، على عكس أوبك النفطية، لم تصبح أوبك للغاز كاملة لأنها لا تستطيع تحديد حصص إنتاج أو التأثير على الأسعار.

استناداً إلى صراع الولايات المتحدة حول التوسع العالمي، فإن حرب الغاز ضد روسيا وإيران وقطر هي التي اتبعتها واشنطن بنشاط في السنوات الأخيرة.

في حزيران 2017، على سبيل المثال، أعلنت عشر دول في الشرق الأوسط فرض حصار اقتصادي وسياسي على قطر. يشار إلى أن «الحصار غير المتوقع» لقطر بدأ بعد أسبوعين من زيارة الرئيس الأمريكي للسعودية، والتي كانت أول رحلة خارجية لدونالد ترامب منذ تنصيبه. على خلفية اتفاقية الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة والسعودية التي تم التوصل إليها خلال تلك الزيارة، فضلاً عن توقيع اتفاقيات بقيمة 280 مليار دولار، كانت نقطة مهمة جداً في مفاوضات ترامب مع العاهل السعودي هي «محاربة الإرهاب ومكافحته»، ومعاقبة مموليه.

في 14 حزيران 2017، في أعقاب الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على قطر، أيد مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية مطلقة مشروع قانون لتوسيع وتشديد العقوبات المناهضة لروسيا، والتي كانت في نفس الحزمة مثل العقوبات ضد إيران. تبع ذلك حرب الغاز الأمريكية المستمرة ضد روسيا بفرض عقوبات وأدوات أخرى غير قانونية لتقييد تدفق الغاز الروسي إلى أوروبا وتعطيل مشروع السيل الشمالي2. كان الخاسر الواضح في هذه الحرب هو دول الاتحاد الأوروبي ومواطنيها، الذين دفعوا ثمن ضغط الغاز لواشنطن مع ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء المحلية، وإفلاس وإغلاق العديد من الشركات الأوروبية، وتراجع القدرة التنافسية الأوروبية أمام الولايات المتحدة. لكنّ ضرب القدرة التنافسية لأوروبا لم يكن مجرّد حدث عرضي، بل كان جزءاً من الهدف تحديداً، إضافة إلى فرض الاعتماد الكامل للطاقة الأوروبية على الولايات المتحدة على أوروبا.

في الولايات المتحدة نفسها أدى انهيار مصنع تكساس للغاز الطبيعي المسال إلى خفض تكلفة المواد الخام بنسبة 17% بسبب انخفاض الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي

سياسة مستمرّة

كجزء من سياسة العقوبات الغربية المعادية للروس، تشرع الولايات المتحدة بثبات في رفع أسعار الغاز في الأسواق الأوروبية والعالمية، والتي تعاني منها أوروبا أكثر. وهكذا، بعد إعلان شركة بيكر هيوز الأمريكية قرارها بوقف خدمة جميع مشاريع الغاز الطبيعي المسال الروسية، أصبحت أسواق الغاز الأوروبية والعالمية أكثر اضطراباً. بعد كل شيء، تسحب الشركة مهندسي الخدمة من مشاريع غازبروم سخالين–2 ويامال للغاز الطبيعي المسال التابعة لشركة نوفاتيك، بالإضافة إلى مهندسي التصميم من شركة نوفاتيك Arctic LNG–2 قيد الإنشاء. أضف إلى ذلك تواطؤ العقوبات الفاسدة بين الولايات المتحدة وكندا بسبب تعطيل أوتاوا لإصلاح وصيانة وإعادة توربينات الغاز في السيل الشمالي، الأمر الذي أدى بالفعل إلى التخفيض القسري لإمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا. نتيجة لذلك، تسارعت أسعار تبادل الغاز الأوروبي بنسبة 25% تقريباً في الأيام القليلة الأولى وحدها، حيث تجاوز تداول الغاز الطبيعي 1300 دولار لكل ألف متر مكعب للمرة الأولى منذ 27 نيسان.

لكن ليس هذا حدّ معاناة أوروبا الأقصى، لأن محطة التصدير من الولايات المتحدة لن تعمل لمدة ثلاثة أشهر تقريباً بسبب عواقب حريق في مصنع فريبورت للغاز الطبيعي المسال الأمريكي. كانت نسبة 68% من شحنات الغاز الطبيعي المسال من المصنع متجهة إلى أوروبا. لقد جاء إغلاق فريبورت للغاز بمثابة مفاجأة غير سارة للمستهلكين الأوروبيين الذين يحاولون تقليل اعتمادهم على الغاز الروسي، أو الذين رفضوا التحول إلى آلية الدفع الجديدة مع غازبروم. ارتفعت أسعار الغاز الفورية في دول الاتحاد الأوروبي مرة أخرى بعد ذلك الحادث مباشرة.

لكنّ الأمر الهام الذي يجدر ذكره، أنّه في الولايات المتحدة نفسها، أدى انهيار مصنع تكساس للغاز الطبيعي المسال إلى خفض تكلفة المواد الخام بنسبة 17% بسبب انخفاض الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي. كما أشار جينغو لي، الكاتب الأمريكي في صحيفة وول ستريت جورنال في 16 حزيران، فالصناعيون الأمريكيون الذين لمسوا بشكل واقعي الترابط بين انخفاض تكاليف المواد الخام وعدم التصدير إلى أوروبا، سيقومون بالضغط مستقبلاً لقطع هذه الإمدادات.

من هنا لا يمكن استبعاد أنّ الخلاف وشيك بين واشنطن وبروكسل بشأن توريدات الغاز الطبيعي المسال، وعندها لن يكون أمام الأوروبيين حلّ سوى الاستعانة بمنتدى الدول المصدّرة للغاز، وعلى رأسها روسيا وإيران.

وزارة التربية.. تستمر الفعاليات ويستمر التراجع

في ظل التراجع المستمر والملموس في قطاع التعليم في سورية، وانتهاج وزارة التربية نهجاً بعيداً كل البعد عن الحلول الحقيقية، تستمر وزارة التربية بهذا النهج الذي لا يحصد منه الطلاب والمعلمون على السواء سوى التراجع في الأداء، والمزيد من انهيار هذا القطاع المهم، والذي يتوقف عليه إعمار البلاد في المستقبل القريب.

■ عمار سليم

وكما أسلفنا في مواد سابقة، أن جل نشاطات وزارة التربية تركزت في الاعتماد على المنظمات الدولية، كاليونيسكو واليونيسيف وغيرها، وازداد إقحامها مؤخراً في أدق تفاصيل العملية التربوية، ولم تقتصر على التمويل فقط، حيث أقحمت في المناهج والاختبارات والاستراتيجيات.

في هذا السياق، تم مؤخراً نشر خبر على الصفحة الرسمية لـوزارة التربية، وهو مناقشات حول المهارات الحياتية والتعلم الرقمي وغيرها، خلال فعاليات اليوم الثالث من القمة التحضيرية حول تحويل التعليم.

وكأن وزارة التربية في سورية ليست لديها أية خطة أو نهج تعليمي تنتهجه سوى التصوير وعرض هذه الإنجازات العظيمة!

المشاركة في قمة التحول في التعليم

مع اختتام فعاليات القمة التحضيرية لتحويل التعليم المنعقدة في مقر اليونسكو بباريس.. تضمن اليوم الثالث مناقشات حول عدة مواضيع تربوية وتعليمية، منها: العناصر الرئيسة لتحويل التعليم من وجهات نظر متنوعة، وعرض أمثلة التحول في العمل، والمبادرات الاستراتيجية المحتملة للتعاون العالمي.

القمة التي شاركت فيها سورية افتراضياً، ناقشت أيضاً محاور المدارس الشاملة والعادلة والآمنة والصحية، والتعلم والمهارات من أجل الحياة والعمل والتنمية المستدامة، والأطر التعليمية ومهنة التدريس، والتعلم الرقمي والتحول، ومنظور القطاع الخاص حول تحويل التعليم، وتحديثات من جلسات مسار العمل وفق المحاور المذكورة، وتقديم إعلان الشباب بعد عرض فيديو من قبل المبعوث الخاص للأمم المتحدة، أكد فيه: أنه لا يمكن إحداث تحويل التعليم دون إشراك الشباب في هذا التوجه الهام.

فالشباب لديهم القدرة الكافية على التعاون، ومن واجب الحكومات إشراكهم في القرارات التي تؤثر على مستقبلهم، كما أن إصدار إعلان الشباب يؤكد الالتزام بالإشراك الفعلي للشباب، لأن التحويل معهم ولأجلهم ضروري لأنهم قادرون على التحدي لبناء عالم أكثر استدام.

محاذير وتساؤل مشروع

قبل الخوض في الحديث عن مضمون الخبر أعلاه، لا بد من الإشارة إلى أمرٍ في غاية الأهمية، مع طرح تساؤل أولي مشروع، وهو: إذا كانت المناهج والاستراتيجيات والتمويل، والبرامج وتمويلها، توضع من خلال منظمات دولية، فأين هو الدور الحكومي الوطني في التخطيط والإنفاق، وما هو دور الوزارة في الدولة والحكومة في شؤون التربية؟

فمن المعلوم، أن كل هذه المنظمات الدولية تخضع بالنهاية لسياسات دولية تمولها الأمم المتحدة، وتشرف عليها، ولها أهدافها وغاياتها، والتي قد لا تتوافق مع الغايات والأهداف الوطنية المطلوبة محلياً، إن لم تتعارض معها!

للاستعراض ليس إلّا!

من يقرأ الخبر ويغوص في تفاصيله سيجد مدى اهتمام الوزارة بالاستعراض فقط؟

وما يدلل على ذلك، هو ذكر المصطلحات الفضفاضة البعيدة كل البعد عن الواقع التربوي في سورية، ومدى إمكانية تطبيقه.

فنحن قد لا يهمنا مشاركات الوزارة في تلك الفعاليات، ولكن ما يهمنا أن يخرج التعليم من أزمته الحالية الواقعة بين سندان الأزمة الاقتصادية الاجتماعية ومطرقة تهرب الوزارة والحكومة من واجباتها الواضحة والأساسية تجاه التعليم.

فقبل المشاركة بمثل هذه الفعاليات، الافتراضية وغير الافتراضية، لعله كان الأولى أن تضع خططاً إسعافية تُخرج التعليم من هذه الحفرة التي أوقعته بها!

ما يهمنا أن يخرج التعليم من أزمته الحالية الواقعة بين سندان الأزمة الاقتصادية الاجتماعية ومطرقة تهرب الوزارة والحكومة من واجباتها الواضحة والأساسية تجاه التعليم

طروحات تحتاج إلى شرح!

وردت من خلال الخبر أعلاه عدة طروحات، منها: «المهارات الحياتية والتعلم الرقمي»، فأية مهارة حياتية يتم الحديث عنها في ظل انعدام البنية التحتية، إذا لم نقل انعدام وسائل ومقومات الحياة الأولية، كالكهرباء والماء والغذاء الضروري لنمو الأطفال نمواً سليماً يجعلهم يمتلكون أدنى المهارات!

أما التعلم الرقمي فموضوع آخر، فمع أهمية التعلم الرقمي وضرورته لمواكبة التطور التكنولوجي، إلا أن الواقع التعليمي لا يرقى إلى إتقان التعليم التقليدي، القائم على الكتابة والتحرير والإلقاء، بسبب فقدان الشروط المادية والمستلزمات الواجب توفرها في العملية التعليمية.

المدارس الشاملة والآمنة والعادلة والصحية!

عبارة ورت في معرض طرح المحاور، وهو أحد المحاور التي تم نقاشها، ولا ندري ما المقصود بالمدارس الشاملة والعادلة والآمنة، ولكن إن أردنا أن نسقط هذه المفاهيم على الواقع المدرسي فلن نجد فيها لا عدالة ولا صحة، ناهيك عن عدم توفر عوامل الأمان البسيطة المتمثلة بالمياه بالحد الأدنى!

فالتعليم انحرف عموماً، وأصبح من حق الطبقة التي تملك المال والقدرة على دفع المبالغ الطائلة للدروس الخاصة والمعاهد والمدارس الخاصة.

أما بخصوص المدارس الصحية، فقد رأينا الكثير من أمثلتها خلال موجات الوباء، حيث كانت بعيدة كل البعد عن إجراءات الوقاية، عدا عن عدم توفر المياه والتعقيم في الحالات العادية، وعدا عن الصحة النفسية والبيئية في المدارس!

الشباب.. عنصر مفقود من الطلبة والكوادر

شهدت سورية مؤخراً معدلات متزايدة من هجرة الشباب، وعزوفهم عن التقدم لوظائف الدولة، بسبب تدني الأجور، ولعدم كفايتها لتلبية الحاجة لأيام معدودة من الشهر فقط، وقطاع الطلاب والمعلمين كان من القطاعات المستنزفة كما غيره طبعاً.

ومن البدهي، أن استثمار الشباب وطاقاتهم يستحيل أن يتم من خلال الاستمرار بالسياسات التطفيشية والنابذة، والقائمة على تهجير الكفاءات واستنزافها بالنتيجة!

ومن المفروغ منه، أنه لا يمكن أن يُعاد استقطاب هؤلاء، أو الحد من هجرتهم، إلا من خلال سياسات مستقطبة وجاذبة بديلة، كي يبدأ الحديث بعد ذلك عن استثمار طاقاتهم وتوجيهها بما يخدم المصلحة الوطنية.

فكل ما تقوم به وزارة التربية من فعاليات، عبر المشاركة مع المنظمات الدولية أو غيرها، وكل ما تعرضه وتطنب آذاننا به لن يحل مشكلة التعليم والتربية في سورية!

فالحل الحقيقي هو تغيير السياسات المفشلة للتعليم، والتي هي جزء من سياسات الحكومة العامة بجوهرها الليبرالي، والتي لا تهدف إلّا لتكريس الطبقية والفقر والخصخصة، بما في ذلك خصخصة التعليم، والنتيجة الطبيعية بعد كل ذلك هي: خروج التعليم عن مساره الوطني المفترض، وآفاقه المستقبلية.

سوريّة المستقبل والعواقب النفسية- الاجتماعية على جيلٍ بلا أب

يناقش عالِم النفس الأمريكي الروسيّ الأصل، يوري برونفين- برينر Urie Bronfenbrenner، استناداً إلى دراساته ودراسات غيره، أنّه في العائلات التي غاب عنها الأب- لأسباب مختلفة بما فيها تعرّض المجتمعات لحروب أو عمليات تهجير وتفكيك للأسرة واختلال بالتوازن الديمغرافي بين الذكور والإناث- يتعرّض أبناؤها الذكور خاصةً لخطر أنْ يصبحوا أشخاصاً أكثر اتكاليّةً وخضوعاً. وقد خَصّص برونفينبرينر لهذا الموضوع «من بين موضوعات متنوعة أخرى» مساحةً في كتابه «عالَمان للطفولة: الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية» الصادر بالإنكليزية عام 1971. يستعرض المقال التالي ما جاء في الكتاب المذكور عن هذا الموضوع، ثم يختم بأسئلة جدّية ذات صلة عن احتمالات التأثير السلبي النفسي- الاجتماعي- التربوي لـ«قانون غياب الأب»، إذا صحّ أن نسمّيه كذلك، على «جيل الأزمة» السوريّة، مما يستدعي مهمّة ضخمة لإعادة التأهيل و«إعادة الإعمار الروحيّ» والنفسي- الاجتماعي لجيلٍ يعوَّل عليه في بناء سورية الجديدة ما بعد الحلّ السياسي.

■ إعداد: د. اسامة دليقان

يقول برونفينبرينر: أظهرت دراسات في كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج [وسوف يلاحظ أن نتائج مشابهة بدراسات في الاتحاد السوفييتي أيضاً] بأنّ غياب الأب عن عائلته لا يؤثّرُ فقط في سلوك الطفل مباشرةً، بل ويؤثّرُ أيضاً على الأمّ بحيث يدفعها باتجاه المبالغة في حماية أبنائها، ويكون هذا التأثير المزدوج لغياب الأب «على الطفل والأم» حسّاساً بشكل خاص بالنسبة للصَّبْيان. فالأطفال في العائلة التي غاب عنها الأب على الأقل في البداية، يكونون أكثرَ خضوعاً واتكاليةً وخنوثةً، وأكثرَ عرضةً لتأثير المجموعة بحيث يتحدَّدُ سياق تطوُّر الطفل فيما بعد بطابع المجموعة، التي يجد نفسَه فيها. وهكذا في عائلات الزنوج من الطبقات الأدنى حيث يكون غيابُ الأب شائعاً بشكل خاص، يقوم الصبيّ السلبي والاتكالي نموذَجياً بتحويل ارتباطه مباشرةً صوب «الشلّة» أو «العصابة»، حيث ينبغي عليه هناك، وكيما يكسب مكانته ويحافظ عليها، أنْ يُظهِرَ صلابتَهُ وعُدوانيَّتَهُ.

وتُرجِّح تأثيراتٌ مشابهة، ولو بدرجة أقلّ تطرُّفاً، في تلك العائلات التي يكون فيها الأب موجوداً ولكنّه يلعب دوراً ثانوياً واضحاً. في دراسة للعلاقة بين بنية دَور الوالدين وسلوك الطفل، وجد برونفينبرينر بأنّ العائلات الأمومية «التي تحتل فيها الأم سلطة القرار الرئيسية» تميل إلى إنتاج أطفال «لا يأخذون زمام المبادرة» و«يلجؤون إلى الآخرين لتلقّي التوجيه والقرار». وفي الوقت نفسه، فإنّ بنية العائلة غير المتناظرة تحمل تأثيرات متباينة بعض الشيء على كلا الجنسَين. ولاً سيّما ما يلي:

«تتعزّز سمتا المسؤولية والقياديّة لدى الطفل عن طريق اتصاف الوالد الذي من جنس هذا الطفل نفسه بشخصيّة أبرز نسبياً... فيميل الصّبيان إلى أنْ يكونوا أكثر تحمّلاً للمسؤولية عندما يكون الأب- أكثر من الأم- هو مَن يلعب دور المسؤول الرئيس عن الانضباط؛ في حين تتمتّع الفتاة بشخصيّة يمكن الاعتماد عليها أكثر عندما تلعب الأم دور شخصية السلطة الرئيسية».

وعزّز البحثُ الإضافي هذه النتيجةَ من جانب مهمّ؛ فقد كشف أنّ أولئك الأطفال، ومن كلا الجنسَين، الذين أظهروا أعلى درجات القياديّة وإمكانية الاعتماد عليهم، لم يكونوا غالباً المنحدرين من عائلات أموميّة ولا أبويّة، ولا حتى من العائلات التي يتساوى ويتشابه فيها الأب والأم من حيث المساهمة في تربية الطفل، بل كان أولئك الصغار منحدرين بالأحرى من عائلات يتولّى فيها كلٌ من الأب والأم نصيباً فعّالاً من التربية، ولكن على نحوٍ مختلف، بحيث يكون هناك تقسيمٌ بين الدورين الداعم والضابط «التأديبي».

إرث الحروب والدمار وتفرقة العائلة

ما هي صلةُ هذه الاعتبارات بتربية الطفل في الاتحاد السوفييتي؟ أوّلُ ما ينبغي الانتباه إليه وخاصةً خلالَ وبعدَ الحرب العالمية الثانية، هو أنّ ملايين الأطفال الروس تربّوا في عائلات فاقدة للأب. وبعد 15 عاماً من انتهاء الحرب، كان ما يزال عدد النساء أكثر من عدد الرجال بمقدار 20 مليون امرأة. ولكن هذه لم تكن ظاهرةً جديدة في التاريخ الروسي الذي شهد سلسلةً لا تتوقف من الغزوات المدمِّرة والحروب الأهلية والمجاعات، وحالات النفي الجماعي، والانزياحات السكّانية، والتي تركت جميعاً آثارها في تفرقة العائلات وإبعاد أعداد كبيرة من الرجال عن منازلهم. وفيما هو أبعدُ من التأثير المباشر الذي يسبّبه هذا الغياب الأبويّ على الزوجات والأطفال، هناك احتمال حدوث تأثير غير مباشر يتمثّل في فرض أنماط أموميّةً في العائلات التي كان الأبُ حاضراً فيها جسدياً.

وتَظهَرُ مؤشّراتٌ قويّة على مثل هذا التأثير بوصفه جزءاً من إرث العبودية في العائلة الزنجية في يومنا هذا. ومن الممكن أنْ يفعَلَ هذا التأثير فعلَهُ في أيّ مجتمع يعاني من عواقب تاريخ من التفرقة الجماعية القسريّة للعائلة.

وعلى الرغم من تساوي النسبة بين الجنسين في تعداد السكان السوفييت الذين هم فوق سنّ 35 عاماً، والذين يضمّون الجيل الحالي [الكلام في بداية السبعينات] من آباء الأطفال الصغار، فإنّ استمرارَ ترأس الأمّ لتربية الطفل ما زالت ظاهرةً تترك انعكاساتها في كلّ الظروف الموضوعية «مثلاً، الممارسة الشائعة المسماة «كوماندیروفکا»: رحلة العمل التي تتطلب الابتعاد عن العائلة لفترات طويلة نسبياً». وكذلك في الأدبيّات الشعبية عن التربية العائلية، حيث يتم تصوير الأمّ والتعامل معها ليس فقط بوصفها العامل الرئيس في تربية الطفل بل وكذلك بوصفها صانعةَ القرارات الرئيسة المؤثّرة في الطفل...

غلبة الإناث عددياً في محيط الطفل

فضلاً عن ذلك، لعلّ أحدَ الأمور التي قد تكون حتى أهمّ مما سبق، هو أنّ بروز الإناث في بيئة الطفل السوفييتي يتزايد بشكل ملحوظ مع دخوله إلى روضة الأطفال، وتستمّر ما بعد ذلك، وعلى الرغم من وجود بعض المعلّمين الذكور وخاصةً في المدرسة الثانوية، يبقى تفوُّق عدد المعلّمات الإناث أكثر بروزاً مما هو في الولايات المتحدة الأمريكية.

علينا مهمّة ثقيلة تحتاج تعاون اختصاصيّي علم النفس والتربية لترميم الدمار النفسي- الاجتماعي الذي لحق بـ«جيل الأزمة»

وعلاوةً على ذلك فإنّ القادة المنتَخَبين في «مُجمّعات الأقران» يكونون غالباً من الإناث «فمن أصل حوالي 30 أو أكثر من المدارس والمخيّمات و«قصور الروّاد» التي تمّت زيارتها، صودفَ لمرة واحدة فقط أنْ كانَ المسؤول الأعلى في المُجمّع صبياً».

وعلاوةً على ذلك فإنه فيما بعد مستوى الصفوف الابتدائية تكون الفتيات هنّ مَن يتولّين الدور الأكثر فعاليّة في فرض الانضباط في الجماعة، ويكون الصبيان هم الأكثر استهدافاً بأنْ يُضبَط سلوكهم.

استنتاجات تطبيقية من أجل سورية الجديدة

إذا صحّت استنتاجات وملاحظات علم النفس والتربية التي أشار إليها برونفين- برينر أعلاه حول الأطفال الذين يعيشون في بيئة حُرِمَت من الأب، فيمكن أنْ نطرح على الأقّل النقاط والأسئلة التالية تاركين معالجتها لأيدي الاختصاصيّين والمسؤولين مستقبلاً عن المهمّة الخطيرة والشاقة لإعادة إعمار سورية بشقّها التربوي والنفسي- الاجتماعي بعد كلّ عمليّات التدمير والتهجير و«التجريف» السكاني والاجتماعي والنفسي التي ستظلّ مستمرّة ومتفاقمة طالما لم يبدأ الحلّ السياسيّ والإنقاذ من الانهيار المتواصل اقتصادياً واجتماعياً وعائلياً ونفسياً:

1- ما التأثيرات المزمنة للاختلال الديمغرافي- الجنسي داخل سورية على السمات النفسية- الاجتماعية وبناء الشخصية لدى جيل «أطفال الأزمة»؟ وهو أمرٌ في غاية الخطورة، لأنّهم كشباب حالياً ولاحقاً هم الأكثر تعويلاً عليهم لإعادة إعمار سورية المستقبل.

2- العواقب النفسية- الاجتماعية السلبية التي لاحظها العالَم المستَشهَد بعمله أعلاه يمكننا أن نتوقّع أنْ تكون حتى أشدّ تطرّفاً وقسوةً بالحالة السورية للأسباب التالية: «أ» بخلاف النظام السوفييتي الاشتراكي الذي أوجد شبكة حماية اجتماعية ومؤسسات عامة قوية ورعائية أنقذت مواطنيه وأطفاله وعائلاته من أعتى الحروب والحصارات، يتسم الواقع السوري الذي دمّره نظام الرأسمالية الليبرالية الجديدة المتوحّشة والفاسدة، بهشاشة أكبر وتفشّي نشاطات «الاقتصاد الأسود» داخل سورية الأزمة «كالمخدرات والإتجار بالبشر» والمنتظمة في «عصابات» وتستقطب وتؤثر على الأطفال والشباب المعرَّضين للانضمام إليها والخضوع لنمط حياتها المريض نفسياً واجتماعياً. «ب» هشاشة وتدهور «الأسرة الثانية» أيْ المَدرسة وتردّي الواقع التعليمي والتربوي السوري، والذي كان من المحتمَل أن يخفف من التأثير السلبي للتفكك العائلي المتفاقم كأحد نتائج الأزمة. «ج» تراكم غياب الديمقراطية، وقمع الحرّيات في المجتمع بدءاً من الحرّيات السياسية بشكل خاص، على مدى عقود طويلة، سيجعل «جيل الأزمة»، أو نسبةٌ مهمّة منه، أشدّ عرضةً للاتكالية والخضوع والانقيادية بدلاً من قيادة النهوض بسورية الجديدة، مما يزيد ثقل المسؤولية على بقية الشباب والأجيال المتمتعين بتحمّل أكبر للمسؤولية والأكثر طليعيةً ووعياً سياسياً واجتماعياً والذين هم موجودون بلا شكّ، وعليهم مهمّة تخفيف التأثيرات السلبية وترميم ما أمكن تربوياً ونفسياً من الأضرار التي ستبقى إرثاً ثقيلاً من حقبة الأزمة وجراحاً ستأخذ وقتاً وجهداً لتندمل.

قرار الرياض النهائي وتأثيراته على المنطقة

يترافق اقتراب موعد وصول الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى الشرق الأوسط، مع مراجعات واسعة لأسباب هذه الزيارة والنتائج المتوقعة، وتحديداً في «محطة الرياض» التي تشكّل هدفها النهائي، فهل لا تزال الاحتمالات مفتوحة كما يقول البعض؟ أم أن النتائج الجوهرية حُسمت فعلاً؟

■ علاء أبوفرّاج

مع وصول الرئيس الأمريكي إلى الرياض ستثار في الإعلام عاصفة من الأخبار والتحليلات التي تكفل كثافتها خلطاً مدروساً للأوراق، ليصبح من الصعب على المراقب العادي الخروج بانطباع واضح حول نتائج هذه الزيارة، فتصبح «الخيبات»، في نظر البعض، «آفاقاً استراتيجية»، لذلك ينبغي تثبيت أهداف واشنطن من هذه الزيارة على مقياس نجاحها النهائي.

ماذا تريد واشنطن؟ ماذا تريد الرياض؟

قدّم بعض «المجتهدين والمطلعين» الأمريكيين قائمة بالأهداف المرجوة من هذه الزيارة، وعرضت «قاسيون» في عدد من المقالات قراءة في دوافعها الأساسية، والتي يمكن تلخيصها بما يلي: المطلوب من السعودية هو الابتعاد عن روسيا والصين، وأن تنفذ وتيسّر الرياض مطالب واشنطن في ضخ ملايين من براميل النفط الإضافية منها في المعروض العالمي، بهدف تقليل الآثار الكارثية لارتفاعات أسعار الطاقة على الدول الغربية، ويجري حديث كثيفٌ إضافي حول مسعى أمريكي لإيجاد إطار إقليمي ما يضم الكيان الصهيوني إلى جانب السعودية ودول أخرى في مواجهة إيران. وإذا أردنا تكثيف هذه المطالب نقول: إن واشنطن تريد من السعودية أن تلعب دوراً فاعلاً وأساسياً في جبهة إقليمية تستهدف في نهاية المطاف الصعود الروسي والصيني في العالم، وتأمل واشنطن بالحفاظ على الدور السعودي المحوري في تثبيت نظام البترودولار أطول فترة ممكنة، بوصفه التجسيد الفعلي للهيمنة الأمريكية على العالم، والتي ستنهار بشكلٍ متسارع مع انهياره.

أما بالنسبة للسعودية، فيجري الحديث عن موضوعين أساسيين، الأول هو: إعادة الاعتبار لولي العهد السعودي محمد بن سلمان، بعد أن مارست واشنطن حملة موسّعة ضده على خلفية مقتل الصحفي السعودي جمال الخاشقجي، مما فرض صعوبات أمام بن سلمان، وتحديداً في داخل البلاد وبين منافسيه. أما الموضوع الثاني الذي تكرره الرياض فهو: التزام واشنطن بأمن المنطقة، لا عبر التصريحات الفارغة وإيجاد مندوبين عنها، بل تصرّ- حسب ما يجري تداوله- على انخراط أمريكي مباشر، وتحديداً في المجالين العسكري والأمني.

المصلحة الصهيونية

في الوقت الذي تضخ فيه وسائل الإعلام الصهيونية أن «مصلحة اسرائيل» كانت محركاً أساسياً لهذه الزيارة، تنظر واشنطن إلى المسألة بشكل مختلف، فترى أن إنشاء تكتل في المنطقة يأتمر بأمرها سيشكل حائط صد بوجه القوى الصاعدة، فتستغل الولايات المتحدة كل المخاوف الناشئة لدى الدول الخليجية من مستقبل إيران، وخصوصاً إذا ما جرى التوقيع على الاتفاق النووي، وتدفعهم للتطبيع مع الكيان الصهيوني في محاولة بائسة لتثبيت أقدام الكيان في الرمال العالمية المتحركة، وتنجح في هذه الحالة بالإبقاء على حالة من التوتر المتفجرة تكون كفيلة بإبقاء المنطقة تحت خطر مواجهة عسكرية شاملة في أية لحظة. فالحديث الذي يدور عن تفاهم حول نظام إخطار متبادل، غير ملزم، اتجاه الهجمات الجوية المحتملة من إيران «أو أية أشكال أخرى من التنسيق أو التحالف العسكري» ستشكل خطوة تصعيدية ملموسة في المنطقة، إلى تلك الدرجة التي ترى إيران نفسها ملزمة بالرد عليها. وهو ما أكده رئيس المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية في إيران، كمال خراز في تصريحاته الأخيرة، التي اعتبر فيها إنشاء هذا النوع من التحالفات بمثابة خطأ استراتيجي، وحمّل ما أسماها «دول التطبيع» العواقب الوخيمة لخطوة كهذه.

لم تكن الرياض رقماً صعباً في وجه الكيان الصهيوني، فالروابط التي جمعتها مع واشنطن فرضت على السعودية دوراً محدداً في الصراع العربي «الإسرائيلي» إلى تلك الدرجة التي لم تتوقع شعوب المنطقة أن تلعب أي دورٍ إيجابي في هذه المعركة، مما يجعل احتمال ذهاب السعودية نحو تطبيع مع الكيان أو نحو بناء أيّ من أنواع التعاون العسكري والدفاعي معه وارد الحدوث، لكن السعودية التي تدل كل المؤشرات حتى اللحظة أنها لم تحسم هذه المسألة بعد، تجري مقاربة مختلفة لهذه المسألة، وهي ما تردنا إلى أهداف واشنطن من هذه الزيارة. فالمطلوب من السعودية تثبيت أقدامها وبشكل واضح في أحد الخندقين المتواجهين، ويدركُ أصحاب القرار في المملكة السعودية أن الدعوات لا تزال مفتوحة، فإما الذهاب وراء واشنطن، وإما تثبيت موقع للرياض في معسكر دول الشرق حيث تنتمي، ففي نفس الوقت الذي تقدّم الولايات المتحدة بعض الامتيازات، تقدم أيضاً ما يفوقها من المشكلات، ونرى في أجندة زيارة بايدن هذه مثالين واضحين على ذلك.

سيثير وصول الرئيس الأمريكي إلى الرياض عاصفة من الأخبار والتحليلات التي تكفل كثافتها خلطاً مدروساً للأوراق ليصبح من الصعب الخروج بانطباع واضح حول نتائج هذه الزيارة

المثال الأول: يُرى في التحالف الذي تأمل واشنطن تثبيته بين الكيان الدخيل ودول الخليج، والذي سيحول هذه الأخيرة إلى هدف إيراني، حتى وإن وافقت واشنطن على الانخراط فيه عسكرياً، فتهديد إيران عبر تحالفات من هذا النوع سيشكل خطراً وجودياً ينبغي التعامل معه من قبلها، في المقابل، تقدمت كلّ من روسيا والصين بمبادرات تهدف لنزع فتيل التوتر في الخليج، وعلى الرغم من أنها مبادرات منفصلة، لكنها تشترك في جوهر واحد، وهو البحث عن نقطة التوازن بين دول الخليج العربية من جهة، وإيران من جهة أخرى، ليصبح هذا التوازن ضامناً للاستقرار والاحترام المتبادل، وخصوصاً بعد أن يشترك الطرفان المتخاصمان بآليات مراقبة مشتركة، وتنسيق أمني من شأنه رفع حالة الألفة بينهم بهدف تبديد العداوة التي حرصت واشنطن والكيان الصهيوني الإبقاء عليها.

أما المثال الثاني: فهو موضوع تسعير وإنتاج النفط، فالتجربة سمحت للسعودية أن تشهد لحظات فضّلت فيها الولايات المتحدة التلاعب بأسعار النفط، حتى لو جرى ذلك على حساب اقتصاد دول الخليج، في المقابل، نجحت روسيا ضمن إطار أوبك+ في إيجاد تفاهمات مجدية مع السعودية، تمكّن الأخيرة من الحفاظ على مصالحها من جهة، وتسمح لها بتصريف إنتاجها في أهم الأسواق المستهلكة في آسيا من جهة أخرى.

قد لا تنتقل السعودية قريباً وبشكل حاسم إلى خندق دول الشرق، لكنها وفي الوقت ذاته لن تكون قادرة في هذه اللحظة بالذات أن تقبل الالتماسات الأمريكية كاملة، فالسعودية تبحث بالفعل ومنذ زمن عن تفاهمات مع إيران ويعمل البلدان بشكل جدّي، وتحقيق خطوات أولية في هذه المسألة سيدفع السعودية لتأخير تورطها في تحالفات مشبوهة مع الكيان، أو تأخير الإعلان عن أي نوع من أنواع التعاون العسكري والأمني معه، وخصوصاً أن الكيان والولايات المتحدة يعيشان حالة خطيرة من عدم الاستقرار السياسي، الذي تفرض حالته الضبابية على أي شريك محتمل التريث قليلاً حتى تتضح الرؤية أكثر. وربما أكثر ما يمكن أن يقلق السعودية في هذه اللحظة بالذات هو أن واشنطن لا تملك استراتيجية ثابتة وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط، وشكلت الاستدارة الأمريكية اتجاه السعودية مجدداً موضوعاً خلافياً في داخل مراكز القرار الأمريكي، مما قد يشكّل تهديداً جدياً أمام أية اتفاقات أو تعهدات يقطعها الرئيس الحالي. فلا يستبعد حكام السعودية أن تلقى أية اتفاقيات موقعة مع بلادهم ما لاقاه الاتفاق النووي الإيراني، لتجد نفسها في مأزق إقليمي لا يمكن الخروج منه دون خسائر ملموسة.

سوف يترتب الكثير على استجابة السعودية لعرض واشنطن، فإذا انخرطت السعودية بالشكل المطلوب أمريكياً سنشهد موجة جديدة من التصعيد، وتعقيدات اقليمية قابلة للتحول إلى مواجهات عسكرية خطيرة، أما إذا لم تستجب الرياض، فستكون الفرصة مفتوحة مجدداً لإنشاء «نظام فعّال للأمن الجماعي» كما تسميه موسكو، هذا إلى جانب حرمان واشنطن من الخدمات الخاصة والاستثنائية التي قدمتها الرياض تاريخياً.

لقاء مجموعة العشرين كان ساحة روسية– صينية بامتياز

يَسخَر الغربيون جميع أدواتهم واستخدامها بطاقتها القصوى لشيطنة روسيا وتشويهها في الرأي العام لدى شعوبهم وعالمياً، وكانت إحدى آخر المسرحيات بذلك، هي اجتماع مجموعة العشرين في مدينة بالي الإندونيسية، والذي انتهى بلا بيان ختامي، أو أي اتفاق يذكر.

■ ملاذ سعد

تضم مجموعة العشرين مجموعة السبع الغربية، وروسيا والصين، و11 دولة أخرى من حول العالم ممن لم يتخذوا موقفاً معادياً رسمياً تجاه روسيا جراء عمليتها العسكرية في أوكرانيا، فضلاً عن استمرار العلاقات الثنائية بينها وبين كل واحدة منها عند المستوى الطبيعي، ومن الجَدير بالذكر، أن هذا الاجتماع تضمن أول لقاء يجمع ما بين روسيا والدول الغربية منذ انطلاق العملية العسكرية في أوكرانيا، وعليه فقد كان هناك تشنج وتوتر مسبق بين جميع الأطراف بطبيعة الحال.

لكن إن قام أحدهم بتتبع تصريحات الغربيين الرسمية، والإعلام الغربي عموماً، يستنبط المرء استنتاجاً خاطئاً، وكاذباً، حول طبيعة الاجتماع الأخير وما جرى فيه، يتلخص باتخاذ 19 دولة موقفاً سلبياً تجاه روسيا، وأن الأخيرة قد بانت عزلتها في هذا الحدث، فضلاً عن كيفية تفسير انسحاب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف من الاجتماع.

ضجيج وبلطجة

عمدت الدول الغربية على دفع الدول الـ11 الأخرى على مقاطعة روسيا ضمن الاجتماع برسائل مباشرة وغير مباشرة طوال الفترة السابقة وضمن الاجتماع نفسه، سواء عبر وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن أو غيره ممن عقدوا اجتماعات ولقاءات مع الوفود الرسمية من تلك الدول، إلا أن السعي باتجاه تحقيق مقاطعة من الأغلبية لم تنجح، بل حتى أنها لم تتجاوز الدول الـ 7 نفسها، وعليه تحوّل السلوك الغربي إلى نوع من الضجيج والبلطجة الدبلوماسية والإعلامية للتأثير على مجرى الحدث، فمنذ أن جاء وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف سُمعت أصوات، ذكرها بتصريحه نفسه تصف روسيا بـ «المعادين» و«المحتلين» وغيرها، كما وصف الوزير السلوك الغربي بأنه قد كان «سلوكاً مسعوراً» لا يحتوي على أي مجال أو فرصة للقاء أو الحوار.

روسيا «المعزولة» تجتمع مع أغلبية الدول ثنائياً

على الرغم من ذلك، كان اجتماع مجموعة العشرين ساحةً روسية بامتياز، حيث عقد وزير خارجية الدولة «المعزولة» اجتماعات ثنائية على هامش اجتماع المجموعة مع كل من وزراء خارجية الصين والهند وتركيا وإندونيسيا والبرازيل وغيرهم، للتحدث بموضوعات عديدة ومتنوعة تتعلق بأوكرانيا، وأزمة الغذاء، وأزمة الحبوب والأوضاع الاقتصادية عالمياً، وبعض الملفات الدولية فضلاً عن القضايا الثنائية، أي وبصرف النظر عن مضامين هذه الاجتماعات نفسها، فإن الكفّة عموماً لم تكن بصالح الغربيين، 7 مقابل 13، وعليه لم يخلص الاجتماع الذي سعت الولايات الأمريكية وحلفاؤها لجعل موضوعه الرئيسي أوكرانيا، ولا إلى أية اتفاقات تذكر ودون صدور بيان ختامي.

من جهة أخرى، فإن الاجتماع المذكور حاد بعيداً عن أهداف مجموعة العشرين الأساسية نفسها، والتي تتعلق بالقضايا الاقتصادية دولياً بالدرجة الأولى، فضلاً عن السلوك الغربي السيّئ والمُعطّل، وعليه قرر الجانب الروسي الانسحاب منه يوم الجمعة، حيث قال لافروف خلال كلمته قبيل انسحابه: إن مناقشات الغربيين «انحرفت فوراً بمجرد بدء حديثهم نحو الانتقادات المسعورة للاتحاد الروسي فيما يتعلق بالأوضاع في أوكرانيا... خلال المناقشة تجنب الشركاء الغربيون اتباع توصيات مجموعة العشرين بالتعامل مع قضايا الاقتصاد العالمي».

السعي الأمريكي باتجاه تحقيق مقاطعة من الأغلبية لم تنجح بل حتى أنها لم تتجاوز الدول الـ 7 نفسها

بعض من أهم الاجتماعات الثنائية ورسائلها

الصين– الهند: عقد وزيري خارجية الصين والهند، وانغ يي وسوبرامنيام جياشانكار اجتماعاً ثنائياً على هامش مجموعة العشرين، ووفقاً لبيانٍ صادر عن الخارجية الصينية دار الاجتماع بشكل رئيسي حول الملف الأوكراني، وذكر البيان ما جاء في الاجتماع «أولاً: تعارض الصين استغلال الوضع من أجل التحريض على عقلية الحرب الباردة، وإثارة المواجهة بين الكتل، وصنع «حرب باردة جديدة» [...] ما يحتاجه العالم هو الحوار وليس المواجهة. ثانياً: تعارض الصين تقويض سيادة الصين ووحدة أراضيها عبر تطبيق معايير مزدوجة حيث تؤكد بعض الدول على مبدأ السيادة فيما يتعلق بقضية أوكرانيا، لكنها تستمر بتحدي سيادة الصين، ومبدأ الصين الواحدة حول تايوان [...] ثالثاً: تعارض الصين تقويض الحقوق المشروعة للدول الأخرى في التنمية. فقد استخدمت بعض الدول الأزمة الأوكرانية كذريعة لإساءة استخدام العقوبات أحادية الجانب على الصين وغيرها من الدول، وهو أمر غير مبرر وغير قانوني...».

روسيا– الصين: من جهة أخرى قال وزير الخارجية الصيني يي خلال اجتماعه مع نظيره الروسي لافروف يوم الجمعة: إن الصين وروسيا قد «قضيا على عمليات التدخل» و «حافظا على العلاقات الطبيعية» على الرغم من الأوضاع الدولية المتوترة، وفي المقابل، قال لافروف: إن «العلاقات الروسية الصينية لا تخضع للتدخلات الخارجية » ومشيراً إلى أن روسيا تدعم مبادرة الصين بالتنمية العالمية والأمن الدولي، وأشار الجانبان على أن «معارضة الهيمنة والبلطجة ومقاومة الأحادية تعد تطلعات مشتركة للغالبية العظمى من البلدان النامية» وقال وانغ يي: «سترى المزيد والمزيد من الدول هذا الأمر بشكل أكثر وضوحاً بمرور الوقت وتتخذ الخيار الصحيح».

الولايات المتحدة– الصين: كما عقد وزراء خارجية الصين والولايات المتحدة اجتماعاً ثنائياً أيضاً، كان موضوعه الرئيسي من الجانب الأمريكي الملف الأوكراني والموقف الصيني منه، حيث صرح أنتوني بلينكن بعد اللقاء «شاركت عضو مجلس الدولة قلقنا حيال اصطفاف جمهورية الصين الشعبية مع روسيا» وفي المقابل، لم يدلِ الجانب الصيني أية تصريحات تتعلق بالملف الأوكراني خلال اجتماعه مع بلينكن، وإنما تحدث وانغ يي عن كون العلاقات الأمريكية الصينية معرضة لمخاطر أكبر جراء المشكلات بكيفية تعامل الولايات المتحدة مع الصين، وقال «يعتقد الكثير من الأشخاص أن الولايات المتحدة باتت تعاني وبشكل متزايد نوبة خطيرة من رهاب الصين «صينوفوبيا»».

وباختصار، فإن ما جرى حقيقةً ضمن اجتماع وزراء خارجية مجموعة العشرين، بعيداً عن التلفيق الغربي وسرديته، قد كان تكثيفاً لطبيعة المجريات الدولية اليوم، حيث يقف الغربيون كتلةً واحدة معزولة تضجّ ليل نهار بالعبارات والمواقف المكررة والتقليدية دون أثر يذكر، بينما كلّ من روسيا والصين تعمقان علاقاتهما الثنائية مع كافة دول العالم الأخرى التي بدورها ترحب وتتعامل إيجاباً.

هل يتحول اغتيال شنزو آبي إلى حدث مفصلي في تاريخ اليابان؟

تزداد في عالم اليوم- الذي يشهد تقلبات عاصفة- تلك الأحداث ذات الطبيعة «الاستثنائية» والتي تعبّر عن حجم التغيرات الجارية واشتداد حدة التناقضات، ومن هذه الزاوية تحديداً تبدو حادثة اغتيال رئيس الوزراء السابق والسياسي الياباني البارز شنزو آبي بوصفها حدثاً استثنائياً جديداً له تأثيرات إقليمية.

■ عتاب منصور

في صباح يوم الجمعة في 8 تموز الجاري، وفي أثناء مشاركة آبي بإحدى فعاليات الحملة الانتخابية للحزب الديمقراطي الليبرالي لتجديد نصف مقاعد مجلس الشيوخ، أطلق عسكري سابق في البحرية اليابانية المعروفة باسم «قوّة الدفاع الذاتي» رصاصات قاتلة على رئيس الوزراء السابق، ليجري اعتقاله فوراً وتحويله للتحقيق، وبدأت الأخبار بالفعل بنشر بعض اعترافات القاتل.

بعيداً عن التفاصيل الثانوية

لا تزال التحليلات المتداولة حول المسألة قليلة إلى درجة ملفتة، بل وتظهر نزعة لتحميل القاتل المسؤولية الجنائية والسياسية، كما لو أنه هو من أوحى لنفسه وخطط ونفذ عملية الاغتيال هذه، التي استخدم فيها سلاحاً مصنع يدوياً. ويبدو أن هذه الرواية تلقى قبولاً مؤقتاً، لكن النظر إلى الدور الذي لعبة شنزو آبي والذي يعتبر رئيس الوزراء صاحب أطول فترة حكم في تاريخ اليابان الحديث، يفرض علينا مقاربة أخرى لما يجري. فآبي كان ثاني رئيس وزراء تقدمه عائلته العريقة بعد جده نوبوسوكي كيشي، وعرف عن الاثنين أنهما عملا بشكل حثيث لتغيير المعادلة التي فُرضت على اليابان بعد الحرب العالمية الثانية. فقد عمل رئيس الوزراء السابق على توسيع نشاط اليابان على الساحة السياسية العالمية، ودعم في الوقت نفسه المسعى الهادف إلى إعادة بناء الجيش، ورفع القيود المفروضة عليه، في حالة مشابهة لوضع ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية.

شكّل التيار السياسي الذي عبّر عنه آبي سمة أساسية لليابان في السنوات السابقة، والتي اتسمت بنزعة استقلالية أكثر دون شك، ولكنها وفي الوقت نفسه شكّلت ركيزة أمريكية في منطقة آسيا، فمحاولات آبي المتكررة لتحرير الجيش من القيود المفروضة عليه جرى تفسيرها بأنها تخدم المصالح الأمريكية التي باتت ترى ضرورة وجود قوة عسكرية نوعية في اليابان، قادرة على ممارسة ضغط أكبر على الصين وروسيا، وخصوصاً بسبب العلاقات المعقدة بين هذه الأطراف.

آبي، لم يكن بعيداً عن الساحة السياسية حتى بعد تقديم استقالته من رئاسة الوزراء، بل يعد واحداً من أكثر الشخصيات نفوذاً في اليابان، وداخل الحزب القومي اليميني الذي ينتمي له، أو الأوساط الحكومية الأخرى، وبالتالي، سيترتب على هذا الاغتيال السياسي إعادة ترتيب واسعة للقوى السياسية على الساحة اليابانية، والتي ستجري ضمن درجة مرتفعة من التجاذب الدولي، مما سيحول لحظة الاغتيال هذه إلى حدث مفصلي في مستقبل العملية الانتخابية- التي بدأت بالفعل- ومستقبل البلاد السياسي ككل، لا بل سيكون لها تأثير على عدد من الملفات الخارجية الساخنة، تحديداً الوجود الأمريكي في آسيا، وعلاقات اليابان مع الصين وروسيا.

سريلانكا كغيرها ضحية اللبرلة والفساد

برزت أولى ملامح موجة الاحتجاجات الشعبية في سريلانكا منذ أواخر شهر آذار من العام الجاري، حينما خرج آلاف السائقين بتظاهرات متفرقة إثر أزمة الوقود، قامت على إثرها السلطات بنشر الجنود لحماية محطات الوقود، وانتقلت الاحتجاجات منذ نحو شهر إلى وتيرة يومية تطالب باستقالة الحكومة الحالية، وصولاً إلى اقتحام مقر الرئيس السريلانكي غوتابايا راجاباكسا، وتأكيده على التنحي بالتوازي مع تنحي رئيس الوزراء رانيل ويكرمسينغ أيضاً.

■ حمزة الطحّان

جاءت هذه التظاهرات إثر التدهور المتسارع والحاد جداً للأوضاع الاقتصادية والمعيشية في البلاد منذ بداية العام الجاري، وصولاً إلى الإعلان الرسمي من ويكرمسينغ في 22 حزيران عن انهيار اقتصاد البلاد بشكل كامل، والذي سبقه وصول البلاد إلى مستويات تضخم قياسية بلغت 33,8 في 23 أيار، وتبعه فترتا إغلاق للمدارس، وبعض مؤسسات العمل، بسبب نفاذ الوقود من البلاد بشكل كامل، والذي يؤثر أيضاً على التيار الكهربائي، فضلاً عن فقدان الكثير والكثير من المواد الغذائية والصحية والأدوية.

وبينما تعزا الأسباب المباشرة والأولية- بوصول البلاد إلى ما هي عليه اليوم- إلى انهيار قطاع السياحة في البلاد، والذي يعد مصدر الواردات الرئيسي لها، خلال إغلاقات جائحة كورونا عالمياً في العامين الماضيين، مما شلّ قدرة الحكومة عن شراء المزيد من الوقود، فضلاً عن ديونها الكبيرة والمتراكمة التي تخلّفت عن سدادها، تكمن الأسباب الفعلية في طبيعة النظام الليبرالي والفاسد- كغيره- بإدارة اقتصاد البلاد، اعتماداً على المصادر «المالية» السريعة فضلاً عن نهبها، دون وجود أي إنتاج حقيقيّ يذكر، وبسياسات تحابي رؤوس الأموال والفاسدين أنفسهم، على حساب باقي شرائح المجتمع، التي مضت نحو المزيد من الفقر خلال السنين السابقة، لدرجة أن الحكومة لم تجد لنفسها سبلاً للتخفيف من الأزمة عن جيوب ناهبيها إلا باقتراحها خصخصة شركة الطيران الوطنية في 16 أيار! وقال حينها رئيس الوزراء ويكرمسينغ «حتى إذا خصخصنا الخطوط الجوية السريلانكية، فهذه خسارة يجب أن نتحملها. يجب أن تدركوا أن هذه خسارة يجب أن يتحملها حتى فقراء هذا البلد الذين لم يركبوا طائرة أبدا»!

ومن غير الواضح بعد موقف القوى السياسية الأخرى في المعارضة، أو الموجودة ضمن جهاز الدولة، فهل تملك هذه القوى برنامجاً بديلاً، أو أن سيرلانكا على موعد مع تقاسم للثروة المنهوبة لا أكثر؟

الصورة عالمياً

• أعلن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون استقالته من رئاسة حزب المحافظين، مؤكداً أنه سيواصل أداء مهامه في رئاسة الحكومة «حتى يتم اختيار قائد جديد».

• قالت وزارة الخارجية الأرجنتينية: إن وزير الخارجية سانتياغو كافيرو تلقى دعم الصين لمسألة انضمام بلاده إلى مجموعة دول «بريكس»، خلال اجتماع مع نظيره الصيني وانغ يي.

• تستعد روسيا والصين وإيران لسلسلة من المناورات العسكرية واسعة النطاق في أمريكا اللاتينية، التي تشكل بالنسبة لوسائل الإعلام دليل سعي خصوم الولايات المتحدة في المنطقة بتطوير العلاقات مع روسيا والصين وإيران.

• قال رئيس وكالة الشبكة الفيدرالية الألمانية كلاوس مولر: إن منشآت تخزين الغاز في البلاد لن تلبي الطلب إلا لمدة شهرين في فصل الشتاء دون الغاز الروسي.

• وافقت كندا على إعادة تصدير توربين الغاز الطبيعي إلى ألمانيا لاستخدامه في خط أنابيب نورد ستريم، وأصدرت تصريحاً «بتوقيت محدود وقابل للإلغاء» لإعفائه من العقوبات المفروضة على صناعة النفط والغاز الروسية.

• انتقد الاتحاد التونسي للشغل مسودة الدستور المعدلة التي نشرتها رئاسة الجمهورية رسمياً، ووصف الاتحاد المسودة بأنها لا تتضمن فصلاً بين السلطات، كما وتجعل رئيس الجمهورية فوق آليات المحاسبة.

إعصار مالي بدأ يعصف بجميع

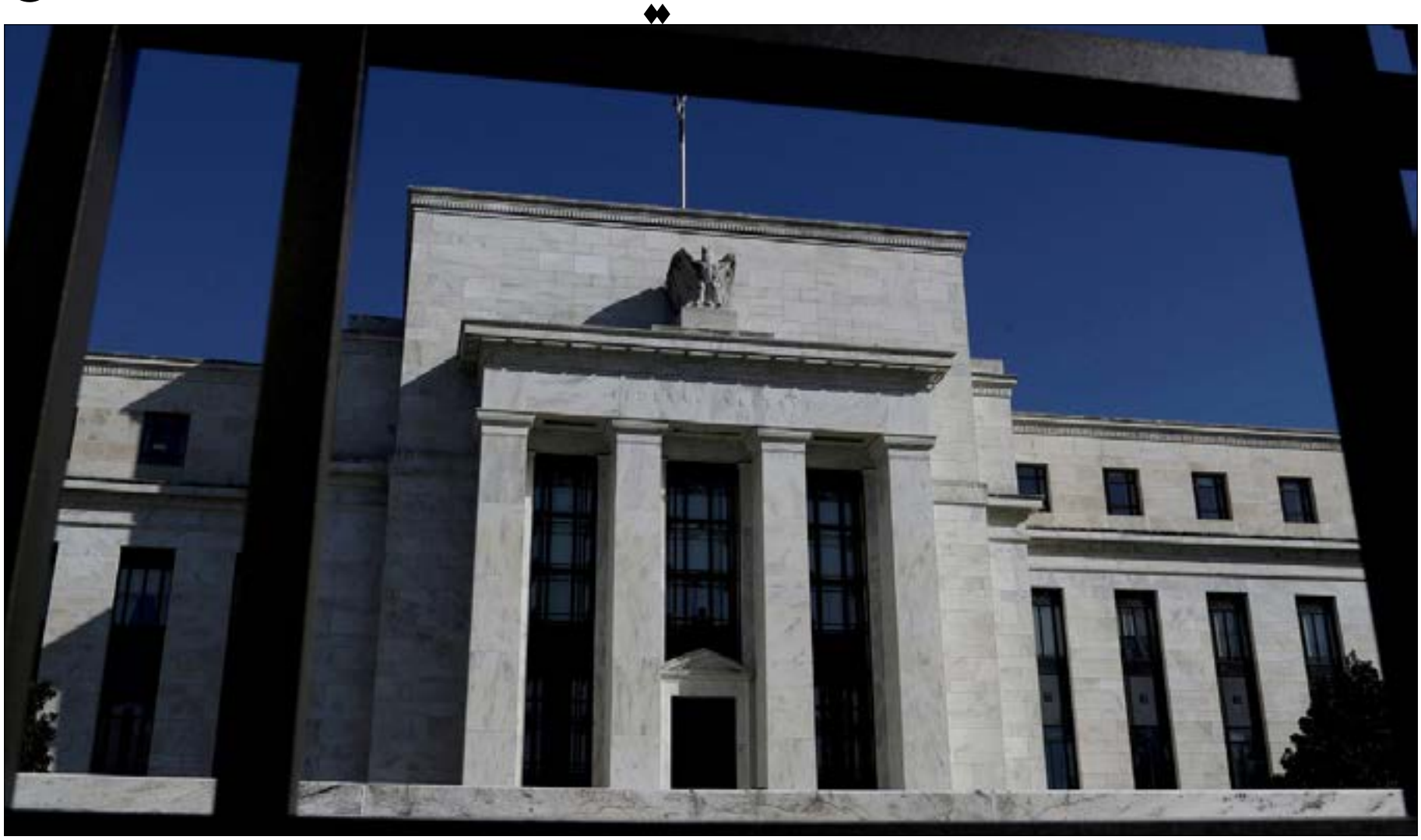

منذ إنشاء مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قبل أكثر من قرن من الزمان، كان البنك المركزي قد تسبب عمداً في كل انهيار كبير في الأسواق المالية لدوافع سياسية. لا يختلف الوضع اليوم، حيث من الواضح أن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يتصرف بسلاح سعر الفائدة الخاص به لتحطيم أكبر فقاعة مالية مضاربة في تاريخ البشرية، وهي الفقاعة التي أنشأها. تبدأ أحداث الانهيار العالمي دائماً على الأطراف، كما حدث في عام 1931 مع Creditanstalt النمساوية أو فشل ليمان براذرز في أيلول 2008. إن قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي في 15 حزيران بفرض أكبر زيادة على سعر الفائدة منذ ما يقرب من 30 عاماً سيؤدي إلى الكساد وإلى كثير من التبعات على الغرب برمته.

■ وليام إنغدال
ترجمة: قاسيون

مقدمة

إن مدى فقاعة «الائتمان الرخيص» التي صممها الاحتياطي الفيدرالي، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك اليابان، من خلال شراء السندات والحفاظ على أسعار فائدة غير مسبوقة قريبة من الصفر، أو حتى سلبية لمدة 14 عاماً، الآن، أمر لا يمكن تصوره. يتمّ تجهيز الاقتصاد العالمي ليس فقط لما يسمى «الركود التضخمي» أو الركود. ما سيأتي الآن في الأشهر المقبلة على الغرب هو أسوأ كساد اقتصادي في التاريخ حتى الآن.

العولمة

ضمنت الضغوط السياسية التي أدّت إلى العولمة الغربية، وإنشاء منظمة التجارة العالمية، أنّ التصنيع الصناعي المتقدم في الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن يفر إلى الخارج «الاستعانة بمصادر خارجية» للإنتاج في البلدان ذات الأجور المنخفضة للغاية. لم تقدم أية دولة أرباحاً في أواخر التسعينيات أكثر من الصين. انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية في 2001، ومنذ ذلك الحين أصبحت تدفقات رأس المال إلى التصنيع الصيني من الغرب مذهلة. وكذلك الأمر بالنسبة لتراكم ديون الصين بالدولار. الآن بدأ الهيكل المالي العالمي المعولم– القائم على الديون القياسية– في التفكك.

عندما سمحت واشنطن عن عمد بالانهيار المالي لبنك ليمان براذرز في أيلول 2008، ردت القيادة الصينية بشكل مذعور، ومنحت ائتماناً غير مسبوق للحكومات المحلية لإنشاء البنية التحتية. كان بعضها مفيداً جزئياً، مثل: شبكة السكك الحديدية عالية السرعة. كان من الواضح أن بعضها كان إهداراً، مثل: بناء «مدن أشباح» فارغة. بالنسبة لبقية العالم، كان طلب الصين غير المسبوق على فولاذ البناء والفحم والنفط والنحاس، وما إلى ذلك موضع ترحيب، حيث تراجعت المخاوف من الكساد العالمي. لكن الإجراءات التي اتخذها بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي بعد عام 2008، وحكومات كل منهما، لم تفعل شيئاً لمعالجة الانتهاك المالي المنهجي للبنوك الخاصة الكبرى في العالم في وول ستريت وأوروبا، وكذلك هونغ كونغ.

قرار نيكسون الصادر في أغسطس 1971 بفصل الدولار عن الذهب، فتح الباب على مصراعيه لتدفقات الأموال العالمية. تم فرض المزيد من القوانين المتساهلة التي تفضل المضاربة المالية غير الخاضعة للرقابة في الولايات المتحدة وخارجها في كل منعطف، بدءاً من إلغاء كلينتون لـ Glass–Steagall بناءً على طلب من وول ستريت في تشرين الثاني 1999. وقد سمح ذلك بإنشاء بنوك ضخمة لدرجة أن الحكومة أعلنتها «أكبر من أن تفشل». كانت هذه خدعة، لكن الشعب صدق ذلك، وأنقذوهم بمئات المليارات من أموال دافعي الضرائب.

ضمنت الضغوط السياسية التي أدّت إلى العولمة الغربية وإنشاء منظمة التجارة العالمية أنّ التصنيع الصناعي المتقدم في الغرب يمكن أن يفر إلى الخارج للإنتاج في البلدان ذات الأجور المنخفضة للغاية

منذ أزمة عام 2008، أنشأ بنك الاحتياطي الفيدرالي وغيره من البنوك المركزية العالمية الرئيسية ائتماناً غير مسبوق، يسمى «أموال الهليكوبتر»، لإنقاذ المؤسسات المالية الكبرى. لم تكن صحة الاقتصاد الحقيقي هدفاً. في حالة الاحتياطي الفيدرالي وبنك اليابان والبنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا، تم ضخ إجمالي 25 تريليون دولار في النظام المصرفي من خلال شراء «التيسير الكمي» للسندات، فضلاً عن الأصول المراوغة، مثل: الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري على مدار الأربعة عشر عاماً الماضية.

الجنون الكمي

هنا حيث بدأ الأمر يسوء حقاً. أقرضت أكبر بنوك وول ستريت المليارات لعملائها من الشركات الكبرى. استخدم المقترضون بدورهم السيولة، ليس للاستثمار في تقنيات التصنيع أو التعدين الجديدة، ولكن بدلاً من ذلك لتضخيم قيمة أسهم شركاتهم، ما يسمى بإعادة شراء الأسهم، والذي يُطلق عليه «تعظيم قيمة المساهمين».

أحبت شركات تمويل– مثل: بلاك روك– المال المجاني. منذ بداية التيسير الفيدرالي في 2008 إلى تموز 2020، تم استثمار حوالي 5 تريليونات دولار في عمليات إعادة شراء هذه الأسهم، مما أدى إلى أكبر انتعاش في سوق الأسهم في التاريخ. كل شيء أصبح مالياً في هذه العملية. دفعت الشركات 3,8 تريليون دولار من أرباح الأسهم في الفترة من 2010 إلى 2019. وأصبحت شركات، مثل: تسلا– التي لم تحقق ربحاً أبداً– أكثر قيمة من فورد وGM مجتمعين. وصلت العملات المشفرة، مثل: بيتكوين إلى القيمة السوقية التي تزيد عن 1 تريليون دولار بحلول أواخر عام 2021. مع تدفق الأموال الفيدرالية بحرية، استثمرت البنوك وصناديق الاستثمار في مجالات عالية المخاطر، وعالية الربح، مثل: السندات غير المرغوب فيها، أو ديون الأسواق الناشئة في أماكن، مثل تركيا وإندونيسيا وحتّى الصين.

أدت حقبة ما بعد 2008 إلى توسّع عبثي في ديون الحكومة الأمريكية. منذ كانون الثاني 2020، ضخت البنوك المركزية الغربية ما مجموعه 9 تريليونات دولار في ائتمان يقترب من الصفر في النظام المصرفي العالمي. منذ تغيير سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي في سبتمبر 2019، بات بإمكان واشنطن زيادة الدَّين العام بمقدار مذهل 10 تريليون دولار في أقل من 3 سنوات. ثم قام بنك الاحتياطي الفيدرالي مرة أخرى بإنقاذ وول ستريت سراً عن طريق شراء 120 مليار دولار شهرياً من سندات الخزانة الأمريكية، والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري، مما أدى إلى فقاعة سندات ضخمة.

بدأت إدارة بايدن بتخصيص تريليونات الدولارات فيما يسمى بأموال التحفيز لمكافحة الإغلاق غير الضروري للاقتصاد. ارتفع الدَّين الفيدرالي للولايات المتحدة من 35% يمكن التحكم فيه من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1980 إلى أكثر من 129% من الناتج المحلي الإجمالي اليوم. التسهيل الكمي وشراء تريليونات الحكومة الأمريكية وديون الرهن العقاري وأسعار الفائدة القريبة من الصفر جعلت ذلك ممكناً. الآن بدأ بنك

اقتصادات العالم الغربي

الاحتياطي الفيدرالي في الانقلاب وسحب السيولة من الاقتصاد، بالإضافة إلى رفع أسعار الفائدة. هذا متعمد ولا يتعلق الأمر بتعثر بنك الاحتياطي الفيدرالي في الحكم على التضخم بشكل خاطئ.

الطاقة تدفع الانهيار

يكذب الاحتياطي الفيدرالي ومحافظو البنوك المركزية الآخرون. إن رفع أسعار الفائدة ليس علاجاً للتضخم. إنه لفرض إعادة ضبط عالمية للسيطرة على أصول العالم، سواء كانت عقارات أو أراض زراعية أو سلع أو صناعة أو حتى ماء. يُعرف بنك الاحتياطي الفيدرالي جيداً أنّها فقط بداية تمزيق التضخم للاقتصاد العالمي. ما هو فريد من نوعه هو أن وعود الطاقة الخضراء في جميع أنحاء العالم الصناعي تقود أزمة التضخم هذه للمرة الأولى.

إن النقص العالمي في الأسمدة، وارتفاع أسعار الغاز الطبيعي، وخسائر إمدادات الحبوب تضمن أنه، في وقت الحصاد في أيلول وتشرين الأول، سنشهد انفجار أسعار الغذاء والطاقة. علاوة على ذلك، فإن التضخم الأسوأ أمر مؤكد بسبب الإصرار المرضي للاقتصادات الغربية على مكافحة الهيدروكربونات. تتجسد هذه الأجندة في الهراء المذهل الذي قاله وزير الطاقة الأمريكي، «اشتروا السيارات الإلكترونية بدلاً من ذلك» كردّ على انفجار أسعار البنزين. وبالمثل، قرر الاتحاد الأوروبي التخلص التدريجي من النفط والغاز الروسي بدون بديل قابل للتطبيق، حيث يتحرك اقتصاده الرائد: ألمانيا، لإغلاق آخر مفاعل نووي وإغلاق المزيد من محطات الفحم. ونتيجة لذلك، ستشهد ألمانيا واقتصادات الاتحاد الأوروبي الأخرى انقطاع التيار الكهربائي هذا الشتاء، وستستمر أسعار الغاز الطبيعي في الارتفاع. في الأسبوع الثاني من شهر حزيران، ارتفعت أسعار الغاز في ألمانيا بنسبة 60%. تستمر كل من الحكومة الألمانية الخاضعة للسيطرة الخضراء والأجندة الخضراء في دفع طاقة الرياح والطاقة الشمسية غير الموثوقة والمكلفة على حساب الهيدروكربونات الأرخص بكثير والموثوقة، مما يضمن تضخماً غير مسبوق تقوده الطاقة.

سحب القابس

مع ارتفاع سعر الفائدة الفيدرالية بنسبة 0,75%، وهو الأكبر منذ ما يقرب من 30 عاماً، والوعد بالمزيد في المستقبل، فقد ضمن البنك المركزي الأمريكي الآن انهياراً ليس فقط لفقاعة ديون الولايات المتحدة، ولكن أيضاً الكثير من الديون العالمية بعد عام 2008 البالغة 303 تريليون دولار. يعني ارتفاع أسعار الفائدة انهيار قيم السندات. السندات، وليس الأسهم، هي قلب النظام المالي العالمي. تضاعفت معدلات الرهن العقاري في الولايات المتحدة الآن في غضون 5 أشهر فقط لتصل إلى أكثر من 6%، وكانت مبيعات المنازل تنخفض بالفعل قبل رفع أسعار الفائدة الأخير. حصلت الشركات الأمريكية على ديون قياسية بسبب سنوات من معدلات منخفضة للغاية. تم تصنيف حوالي 70% من هذا الدَّين أعلى بقليل من حالة «غير المرغوب فيه». بلغ إجمالي الدَّين غير المالي للشركات 9 تريليون دولار في 2006، وهو يتجاوز اليوم 18 تريليون دولار. الآن لن يتمكن عدد كبير من تلك الشركات الهامشية من تجديد الديون القديمة، وسوف تتبعها حالات إفلاس في الأشهر المقبلة. أعلنت شركة مستحضرات التجميل العملاقة ريفلون إفلاسها الشهر الماضي.

إن قلب النظام المالي العالمي خلافاً للاعتقاد السائد ليست أسواق الأسهم إنها أسواق السندات- سندات الحكومة والشركات والوكالات

ينهار سوق العملات المشفرة غير الخاضع للمضاربة بشكل كبير، بقيادة بيتكوين، حيث يدرك المستثمرون أنه لا توجد خطة إنقاذ هناك. في تشرين الثاني الماضي، بلغت قيمة العملات المشفرة 3 تريليون دولار. اليوم هي أقل من النصف، وتشهد المزيد من الانهيار. حتى قبل رفع سعر الفائدة الفيدرالي الأخير، خسرت قيمة أسهم البنوك الأمريكية العملاقة حوالي 300 مليار دولار. الآن مع ضمان المزيد من بيوع الذعر في سوق الأسهم مع تزايد الانهيار الاقتصادي العالمي، فإن هذه البنوك مبرمجة مسبقاً لأزمة مصرفية حادة جديدة خلال الأشهر المقبلة.

كما أشار الاقتصادي الأمريكي دوغ نولاند مؤخراً: «يوجد اليوم [اقتصاد طرفي] متضخم مليء بسندات الرهن العقاري غير المرغوب فيها، وقروض الرفع المالي، والشراء- الآن- والدفع- لاحقاً، والسيارات، وبطاقات الائتمان، والإسكان، والتأمين الشمسي، وقروض الامتياز، والائتمان الخاص، وائتمان تشفير وتمويل غير ممركز.. إلخ. لقد تطورت بنية تحتية ضخمة خلال هذه الدورة الطويلة لتحفيز الاستهلاك لعشرات الملايين، مع تمويل آلاف المؤسسات غير الاقتصادية. لقد أصبح «الاقتصاد الطرفي» حقيقة كما لم يحدث من قبل. وبدأت الأمور تتحطم».

ستجد الحكومة الفيدرالية الآن أن تكلفة الفائدة لتحمّل 30 تريليون دولار من الديون الفيدرالية كبيرة جداً. على عكس الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي عندما كان الدين الفيدرالي قريباً من الصفر، أصبح لدى الولايات المتحدة اقتصاد عالم ثالث. إن توقّف بنك الاحتياطي الفيدرالي عن شراء تريليونات من ديون الولايات المتحدة فمن سيفعل؟ الصين؟ اليابان؟ غير محتمل.

التخلص من الفقاعة

مع قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الآن بفرض تشديد كمي، وسحب عشرات المليارات من السندات والأصول الأخرى شهرياً، بالإضافة إلى رفع أسعار الفائدة الرئيسية، بدأت الأسواق المالية في تقليص المديونية. بحلول أواخر العام الماضي، اقترض المستثمرون ما يقرب من تريليون دولار من الديون الهامشية لشراء الأسهم. الآن يضطر المقترضون بالهامش إلى تقديم المزيد من الضمانات أو بيع أسهمهم لتجنب التخلف عن السداد. مع انهيار كل من الأسهم والسندات في الأشهر المقبلة، ووصولها إلى مدخرات التقاعد الخاصة لعشرات الملايين من الأمريكيين. تضخمت قروض السيارات لبطاقات الائتمان والديون الاستهلاكية الأخرى في الولايات المتحدة في العقد الماضي، لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 4,3 تريليون دولار في نهاية عام 2021. والآن ستقفز أسعار الفائدة على هذا الدَّين، وخاصة بطاقة الائتمان، من 16% مرتفعة بالفعل. وسوف ترتفع معدلات التخلف عن سداد قروض الائتمان بشكل كبير.

ما سنراه الآن في بقيّة العالم الغربي، هو التزايد في حالات التخلف عن السداد، والإفلاس، وسط ارتفاع التضخم الذي أحدثته أسعار الفائدة للبنوك المركزية. حوالي 27% من ديون الشركات غير المالية العالمية مملوكة لشركات صينية، وتقدر بنحو 23 تريليون دولار. تملك شركات أمريكية وأوروبية أيضاً ديوناً بقيمة 32 تريليون دولار.

يبلغ الدَّين الوطني لإيطاليا 3,2 تريليون دولار، ويبلغ الدَّين إلى الناتج المحلي الإجمالي 150%. فقط أسعار الفائدة السلبية للبنك المركزي الأوروبي هي التي منعت انفجار أزمة مصرفية جديدة. اليابان، مع مستوى دَين يبلغ 260%، هي الأسوأ بين جميع الدول الصناعية، وهي في فخ معدلات الصفر مع أكثر من 7,5 تريليون دولار من الدَّين العام. تنخفض قيمة الين الآن بشكل خطير، ويزعزع استقرار كامل آسيا.

إن قلب النظام المالي العالمي، خلافاً للاعتقاد السائد، ليست أسواق الأسهم. إنها أسواق السندات- سندات الحكومة والشركات والوكالات. كانت سوق السندات هذه تفقد قيمتها مع ارتفاع التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة منذ عام 2021 في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. على الصعيد العالمي، يشمل هذا حوالي 250 تريليون دولار من قيمة الأصول، وهو مبلغ يفقد المزيد من القيمة مع كل زيادة في الفائدة الفيدرالية.

مع انخفاض أسعار السندات، تنخفض قيمة رأس مال البنك. الأكثر تعرضاً لمثل هذه الخسارة في القيمة هي البنوك الفرنسية الكبرى إلى جانب دويتشه بنك في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب أكبر البنوك اليابانية. على عكس ما حدث في عام 2008، لا يمكن للبنوك المركزية اليوم إعادة فرض عقد آخر من معدلات الفائدة الصفرية والتيسير الكمي. لقد بدأ للتو إعصار مالي في العالم الغربي، والذي سيحطم الكثير من الاقتصادات، ولكنّه قد يخدم هدف دافوس في «إعادة التعيين الكبرى The Great Reset».

■ بتصرّف عن:
Global Planned Financial Tsunami has Just Begun

وزن الشرق في التاريخ

عرف الشرق تغييرات نوعية عميقة منذ أقدم الأزمنة التي كشفتها العلوم الأثرية والاجتماعية. وتراكمت هذه التغييرات عبر مختلف التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية في التاريخ.

■ آلان كرد

مقدمة من علم الآثار

اكتشفت فؤوس حجرية في الساحل السوري هي أقدم فؤوس اكتشفت خارج إفريقيا حتى اليوم «مليون سنة». وعثر في مواقع اللطامنة والكوم والقرماشي على أرضيات سكن وأكواخ تعود إلى ما قبل 700–500 ألف سنة. «د. سلطان محيسن، عصور ما قبل التاريخ 2009، ص 273–274».

الثورة الحجرية الحديثة

بين الألف الثانية عشرة قبل الميلاد حتى أواخر الألف الرابع قبل الميلاد. جرت تغييرات نوعية عميقة في الشرق، عمليات أدت نشوء أسس الاقتصاد المنتج القائم على الزراعة والرعي. وتشكل هذه العمليات في تاريخ المنطقة عصر انعطاف نوعي يطابق وفق تصنيف إنجلز، الانتقال من الوحشية إلى البربرية، من مجرد تلقي منتجات الطبيعة إلى إنتاج الطعام. ويسمى إنجلز فترة الانعطاف هذه «أول تقسيم اجتماعي كبير للعمل»، وهو يقصد بهذا انفراز قبائل المزارعين– الرعاة من سواد الصيادين وجامعي النباتات.

ويستخدم علماء الآثار على خطا غوردون تشايلد، مصطلح الثورة النيوليتية «ثورة العصر الحجري الحديث» للإشارة إلى هذا الحدث. وقد نوه تشايلد بأنه استخدام كلمة «الثورة» للإشارة إلى نقطة أوج التغيرات السابقة الطويلة في بنية المجتمع الاقتصادية وتنظيمه الاجتماعي. وأطلق جاك كوفان اسم «الثورة الزراعية» على هذه التغييرات. إن المقدمات والمراحل الأولى من ثورة العصر الحجري الحديث لا تلاحظ فيما بين النهرين إلا في شمال المنطقة، في جبال ومرتفعات زاغروس وسنجار. فقد عثر هناك، على بواكير اقتصاد النمط الجديد. وهذا ما يؤكد تنبؤ الأكاديمي السوفييتي فافيلوت باقتران كل مراكز الزراعة بمناطق الجبال والتلال ذات المناخ شبه الاستوائي والاستوائي الجاف والدافئ. وظهرت المستوطنات الحضرية الأولى في أغنى المناطق بهذه المصادر. ومن بينها عينان وملاحة في فلسطين، وميوريبيت شمال سورية، وزادى جمى شانيدر وكنج دارخ في زاغروس والقرى الزراعية الأولى في الأناضول وإيران. وهي جميعها تعود إلى الألف التاسعة حتى الألف السابعة ق.م. «غولايف، المدن الأولى، دار التقدم موسكو 1989، ص 27–44. د. سلطان محيسن، عصور ما قبل التاريخ، ص 171–208».

ثورة المدن

كان تطور المدن السريع من أهم السمات المميزة للفترة الأركية والكتابية الأولى. لقد أطلق غوردون تشايلد في حينه على هذه الخطوة الحاسمة في التاريخ القديم لما بين النهرين اسم «ثورة المدن»، التي استمرت خلال خمسة قرون. وكانت المستوطنات في أزمنة العبيد متناثرة بلا انتظام بمحاذاة فروع الفرات الطبيعية التي استخدمت مياهها، لري الحقول جزئياً. ولعل المدينة قد ظهرت على أساس الاتحاد «الاندماج»، الطوعي أو القسري، لعدة طوائف ريفية. وحظيت هذه العملية بأوسع انتشار في كل الشرق القديم، بما في ذلك مناطق حضارات المدن الأولى في أورارتو الأرمنية، حيث نشأت المدينة على أساس المشاعيات الزراعية التي تحولت في ظل ظروف اقتصادية وسياسية مواتية إلى مشاعيات مدن.

فما هي مقدمات «ثورة المدن» فيما بين النهرين وقواها المحركة؟ وما الذي ساعد على تحول قرى العبيد الزراعية الصغيرة إلى مدن كثيرة السكان ومحاطة بالأسوار في مستهل الألف الثالث ق. م؟

ينظر المؤرخون الماركسيون إلى تطور المدن كنتيجة لتطور القوى المنتجة وتعمق التقسيم الاجتماعي للعمل وتغير علاقات الإنتاج. هذه العمليات المعقدة كلها تتجلى بوضوح لدى انتقال البشرية من النظام المشاعي البدائي إلى النظام الطبقي المبكر، على عتبة ولادة الدولة والحضارة.

وكتب أنجلز: «إن المدينة، المحاطة بأسوارها الحجرية... تغدو مركز القبيلة أو اتحاد القبائل... وحدث التقسيم الكبير الثاني للعمل: فقد انفصلت الحرفة عن الزراعة. ومع انقسام الإنتاج إلى فرعين رئيسيين كبيرين، هما الزراعة والحرفة، يظهر الإنتاج، ومعه تظهر التجارة، ولكن كل هذا بشكل لا يزال بدائياً بعد». وجاء في «الإيديولوجيا الألمانية»، إلى جانب ذلك، أن التعارض بين المدينة والقرية يبدأ مع الانتقال من البربرية إلى الحضارة، من النظام القبلي إلى الدولة. ولا جدال في أن مقدمة «ثورة المدن» الهامة الأخرى هي النجاحات في ميدان اقتصاد المجتمع القديم: الزراعة الرفيعة التطور بما في ذلك الزراعة المروية وتربية الماشية اللتان تعطيان منتوجاً إضافياً ثابتاً ومنتظماً، وتطور معالجة المعادن وأصناف الحرف والتجارة إلى مسافات بعيدة. وهكذا ولدت مجموعة كاملة من المدن_الدول في سومر جنوب العراق: سيبار، كيش، أكشاك، لاراك، أور، أما، لكش، باد، تيبيرا، أرك، لارسا، أريدو. «غولايف، المدن الأولى، ص 59–109».

الثورة العلمية التقنية هي الطفرة النوعية التي طرأت في أواسط القرن العشرين على دينامية تطور القوى المنتجة وتغيير أسس الإنتاج المادي التقني تغييراً جذرياً

الثورة الاشتراكية

منذ نهاية التشكيلة الإقطاعية، إنزاح مركز التغييرات النوعية نحو الغرب، ولذلك حدثت الثورة البرجوازية والثورة الصناعية في أوروبا. ولكن في عصر الإمبريالية، أعلى مراحل الرأسمالية، انتقل مركز الحركة الثورية إلى الشرق، إلى روسيا، وحدث أعمق انقلاب اجتماعي في تاريخ المجتمع الطبقي: ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى 1917 التي فتحت أفقاً جديداً في تاريخ البشرية. وتمثل هذا الأفق في الثورات العمالية في العالم الرأسمالي وثورات التحرر الوطني في المستعمرات، حتى الانتصار على الفاشية ونشوء المنظومة الاشتراكية.

وكانت الثورة الصينية واحدة من أهم الثورات التي حدثت بتأثير ثورة أكتوبر. وتدين كل من روسيا والصين بوجودهما اليوم إلى تلك الثورات.

الثورة العلمية التقنية

الثورة العلمية التقنية هي الطفرة النوعية التي طرأت في أواسط القرن العشرين على دينامية تطور القوى المنتجة وتغيير أسس الإنتاج المادي التقني تغييراً جذرياً. وهي ظاهرة اجتماعية معقدة وعملية تاريخية مديدة تتسم بالطابع العالمي الشامل لأنها تمارس في جميع ميادين الحياة الاجتماعية. «معجم الشيوعية العلمية ص 177».

وما زالت الثورة العلمية التقنية مستمرة في القرن الواحد والعشرين، بل وتتسارع في ظل انزياح واضح لمركزها نحو الشرق مع ما سيحمل ذلك من تقسيمات جديدة للعمل في ظل التطور التقني الهائل في مختلف المجالات مثل الذكاء الاصطناعي وأنظمة الطاقة الجديدة والإنتاج التقني الكبير واتصالات الجيل الخامس والسادس والاكتشافات والإنجازات التعليمية والطبية والفضائية الجديدة. وستساعد الأزمة الرأسمالية على حدوث المزيد من الانزياح نحو الشرق، ويرتبط خط التطور النوعي للثورة العلمية التقنية بانتصار الثورة الاشتراكية الجديدة في المستقبل.

الثورة الاشتراكية القادمة

تواجه البشرية مهمة تحقيق الثورة الاشتراكية الجديدة في المستقبل، اشتراكية تستند إلى تجارب القرن الماضي، وتنطلق نحو تجربة أكثر تطوراً. وعشية طريق البشرية نحو هذه المهمة، يبرز دور الشرق في مختلف المجالات، لذلك فهو مرشح أن يكون صاحب وزن كبير في الثورة الاشتراكية القادمة.

مطالعات في الماركسية

نادرون هم أولئك الذين كان بوسعهم قبل مئة عام استشفاف مستقبل النظرية التي صاغها كارل ماركس وفريدريك إنجلز بالاستناد إلى دور الطبقة الجديدة التي ولدت بظهور الرأسمالية.

■ محمد عادل الملا

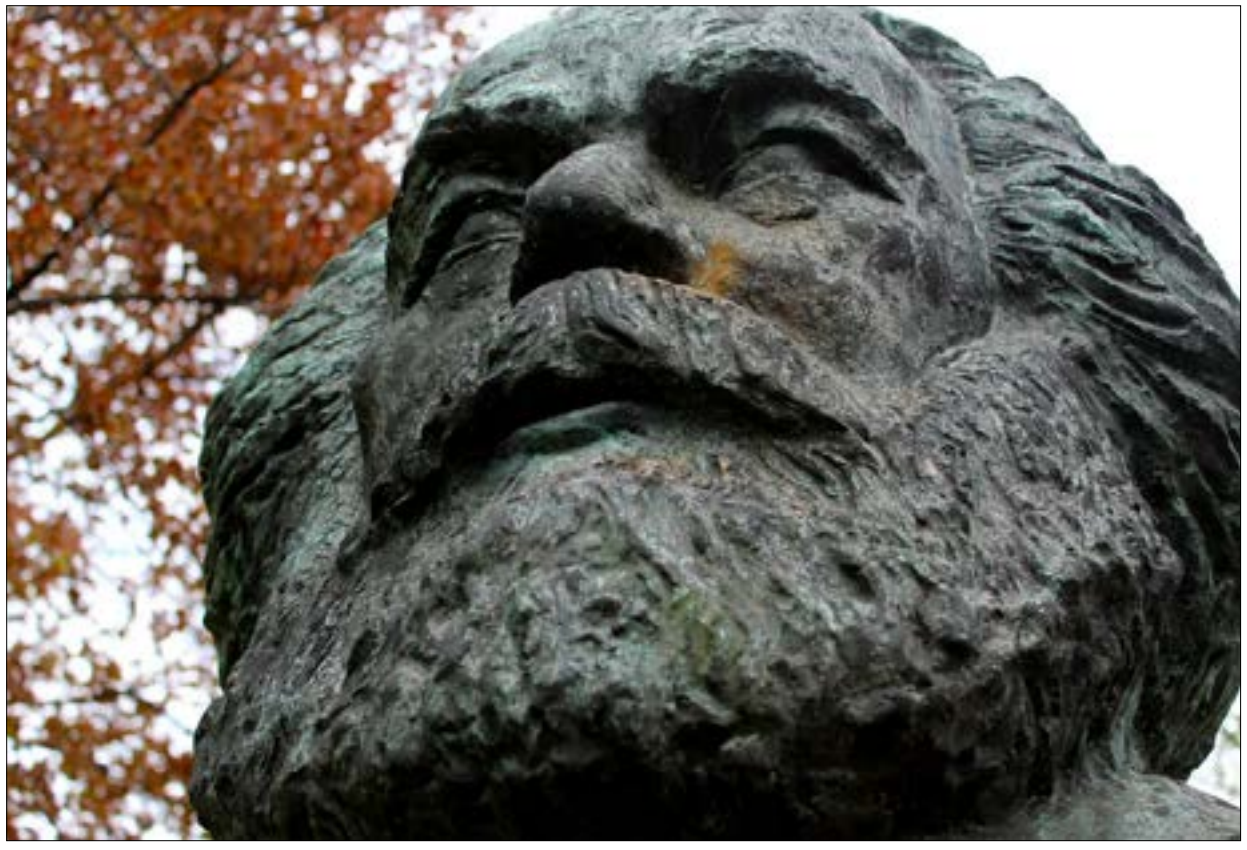

وقد قالا «إنه في ظروف وجود البروليتاريا تتكثف كل ظروف وجود المجتمع الراهن بشكلها الأكثر صفة لا إنسانية، فالإنسان قد أضاع نفسه، لكنه في الوقت ذاته لم يكتسب الوعي النظري لهذا الضياع فحسب، بل اضطر مباشرة بفعل الشقاء الذي أصبح محتماً والذي تستحيل مداواته والذي لا يقاوم بصورة مطلقة- بالتعبير العملي بالضرورة- إلى التمرد ضد هذه اللا إنسانية. ومن أجل ذلك كله، إنما لا تستطيع أن تتحرر دون إزالة الثوابت الاقتصادية للمجتمع الرأسمالي ألا وهي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمزاحمة والاستثمار وفوضى الإنتاج. إن التحرر الاجتماعي للطبقة العاملة يصبح أيضاً تحرر كل الشغيلة وكل المستثمرين». على هذا النحو حدد ماركس وإنجلز قبل مئة عام الرسالة التاريخية والعالمية للبروليتاريا «كتبت هذه السطور في سبعينات القرن العشرين- المحرر».

والاشتراكية العلمية التي لم تكن في ذلك الوقت إلا مجرد اتجاه إلى جانب نظريات اشتراكية طوباوية تسود الحركة العمالية، قد كسبت اليوم إلى جانبها حركة تحرر الطبقة العاملة والجماهير الكادحة غير البروليتارية.

إن نظرية ماركس وإنجلز التي أغناها لينين بتجربته الجديدة أصبحت راية الثورة الاشتراكية الأولى في التاريخ، ثورة أكتوبر 1917.

والماركسية اللينينية هي علم بناء المجتمع. ويتوجب على أعدائها أن يضعوا في حسابهم قوة جذبها.

إن ما يعطي الماركسية قوتها هو: الصلابة العلمية لنظريتها. الروابط التي تجمعها بالواقع وأماني الجماهير الكادحة وتقدم القوى المنتجة والثقافة الفكرية والمسائل الملحة لعصرنا.

ومن أجل إعطاء فكرة عن هذه العلاقات المتبادلة سترسم فيما يلي:

1ـ الولادة التاريخية والمقدمات المادية والفكرية للنظرية الماركسية.

2ـ عملية نشوئها وأجزاؤها التي لا تتجزأ «الفلسفة والاقتصاد السياسي والشيوعية العلمية».

3ـ تطورها وتطبيقها في السياق التاريخي الراهن.

الضرورة التاريخية

لماذا ولدت الماركسية حوالي منتصف القرن الماضي «القرن التاسع عشر» وليس قبل مئة عام من ذلك التاريخ؟ لقد نشأ وضع تاريخي اجتماعي موضوعي أي مستقل عن إدراك عبقرية ماركس وإنجلز لكنه وجد لهذا الواقع الموضوعي انعكاساً له عندهما. ولو لم يقوما بهذا الاكتشاف العظيم لقام مفكرون عظام آخرون. ولكن ذلك لا يقلل قط من فضلهما العظيم.

المقدمات الاقتصادية الاجتماعية

إن النظرية الماركسية قد ظهرت بعد تطور طويل للمجتمع الرأسمالي الذي تعود ولادته، كما هو معلوم إلى القرنين الخامس عشر والسادس عشر، فقد ولدت الرأسمالية في قلب المجتمع الاقطاعي وتطورت في داخله وتفجرت بشكل ثورات برجوازية كانت آخرها وأعظمها الثورة الفرنسية عام 1789.

وإن الإلغاء الثوري للإقطاع في إنكلترا وفرنسا كان له في الحقل الاقتصادي نتائج لا تحصى وهي الثورة الصناعية التي حدثت في القرن الثامن عشر في إنكلترا وفي بداية القرن التاسع عشر في فرنسا وأدت إلى زيادة هائلة في إنتاج الخيرات المادية ومردود العمل. إلا أن هذا النهوض للإنتاج وهذه الزيادة الخارقة لمردود العمل والثروة الاجتماعية لم يحسنا مع ذلك وضع الجماهير الكادحة، بل على العكس، فإن هذا الواقع الجديد، واقع الرأسمالية كان يبرز لوحة مخفية: تكديس للثروات في قطب من المجتمع، وبؤس القطب الآخر، وفوضى في الإنتاج وتحول صغار المنتجين إلى بروليتاريين واستثمار للعمال بما في ذلك الأولاد وهو استثمار بالغ الوقاحة، فقد كان العامل يعمل أحياناً ثماني عشرة ساعة في اليوم. وانتشر الفقر والبؤس والتسول.

إن البرجوازية بعد أن تولت القيادة السياسية ووطدت حكمها، اتجهت ضد الطبقة العاملة الراغبة في تحسين مصيرها بنشاطات أكثر عدداً وأكثر اتساعاً وأصبح الصراع بين البرجوازية والبروليتاريا حاسماً بعد أن شرع العمال يدركون أن مصالحهم تتعارض مع مصالح الرأسمالية وحيث بدأت الإضرابات العمالية تنتشر وتتزايد باستمرار.

إن ولادة الماركسية تقع في حقبة أنجزت فيها التحولات الديمقراطية البرجوازية في أوروبا الغربية وبدأت تتهيأ الثورات البرجوازية لعام 1848، وفي أكثرية بلدان هذه المنطقة، لم تعد البرجوازية طبقة ثورية لأنه لم يكن لها مصلحة في السير حتى النهاية بهذه التحولات خشية من استفادة الطبقة العاملة من الحريات الديمقراطية كي تتحرر. وفي مثل هذه الظروف كان النضال في سبيل الديمقراطية يعني النضال ضد البرجوازية المحافظة المصممة على التفاهم مع أعداء الديمقراطية. وكان ذلك أيضاً عاملاً سياسياً في ولادة الماركسية.

ولقد كانت ألمانيا موطن ماركس وإنجلز أكثر تخلفاً من فرنسا وإنكلترا. وقد ارتعبت الملكية من حركة الطبقة العاملة، ولذلك وقفت ضدها منذ البداية فكان من السهل على الطبقة العاملة أن ترفع راية النضال ضد الملكية المطلقة وضد الرأسمالية ولذلك كانت الطبقة العاملة الألمانية أكثر ثورية من أخواتها في فرنسا وإنكلترا ولذلك كانت ألمانيا حبلى بثورة برجوازية ديمقراطية. وأبصرت الماركسية فيها النور لأن مركز الحركة الثورية كان قد انتقل إليها. وعلى هذا الأساس وضع ماركس وإنجلز نظريتهما التي عبرت عن الحاجات الملحة للحركة العمالية. ومنذ ذلك الوقت أصبحت البروليتاريا تملك نظرية عن الاشتراكية العلمية تظهر فيها قوانين تطور المجتمع، القوانين التي تسود موضوعياً وبالضرورة الانتقال الثوري من الرأسمالية إلى الاشتراكية وقد أشارت هذه النظرية إلى وسائل العمل الواجب استخدامها وإلى طريق التحرر.

إن النظرية الماركسية تشكل امتداداً حياً ومباشراً لعمل أسطع ممثلي الفلسفة الكلاسيكية الألمانية والاقتصاد السياسي الإنكليزي والاشتراكية الطوباوية الفرنسية

تراث القرن التاسع عشر

قال أحد أعداء الماركسية: إن الإيديولوجيا الشيوعية هي إنكار متعمد للتراث الفلسفي الذي لا يقدر بثمن والذي كرس خلال ألفي سنة من الحضارة، لكن الواقع يكذب هذا القول لأن الماركسية لم تولد على هامش التقدم الإنساني. وإن عظمة ماركس وإنجلز تتلخص بالدرجة الأولى بأنها أعطت الجواب على الأسئلة التي سبق أن طرحها المفكرون التقدميون وإن النظرية الماركسية تشكل امتداداً حياً ومباشراً لعمل أسطع ممثلي الفلسفة الكلاسيكية الألمانية والاقتصاد السياسي الإنكليزي والاشتراكية الطوباوية الفرنسية.

■ من مخطوطة محمد عادل الملا «آراء ومطالعات في الأدب والتاريخ والفلسفة والاجتماع» المخطوطة الثانية.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حلب	جمال عبدو	0933796639
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/07/10» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

التهريج شكلُ الأزمة العاجز

يقول ماركس إن السخرية الذاتية هي من أرقى أشكال نفي الذات، ويشدد لينين أيضاً على ضرورة صفة النقد الساخر التي يجب أن يتمتع بها البلشفي. ويضيف شارلي شابلن في هذا السياق أن السخرية تساعد القبض على الألم والمعاناة وتطويعها. ونقيض هذ النوع من السخرية التي تكشف الجوهر وتعترف بالأزمة، هو التهريج الذي يحاول الهروب من الجوهر لينكر المشكلة.

■ د. محمد المعوش

جونسون ليس وحيداً

ليس جديداً الكلام عن اتجاه المهزلة الذي يطبع الرأسمالية في مرحلة أزمتها العميقة. المهزلة هي التناقض الفاقع بين سلوك النخب الذي يوحي بأنه القادر، والظهور بمظهر المسيطر والممسك بزمام الأمور بينما الواقع في مكان آخر كلياً. هذا التناقض هو قاعدة حالة التهريج العامة التي لا تنحصر بجونسون الذي تكثفت حوله توصيفات التهريج، بل تمتد لتطال الفضاء السياسي القديم كله، ولكن والأخطر، هي حالة عقلية- نفسية- سلوكية لدى غالبية القوى الاجتماعية في سلوكها اليومي. إنها حالة المجتمع الممارسية في مجمل تفاصيل الحياة. ومراجعة سريعة لخطاب الدبلوماسية الروسية في سياق المعركة السياسية الإعلامية حول الأزمة الأوكرانية، فإن توصيف «التهريج» صار مركزياً عند الكلام عن حالة النخب الغربية. فالغرب في عناده للتاريخ، وإصراره على نكران الحقيقة الساطعة، يتحول إلى مهرج، فكل وعد وكل موقف يظهر عاجزاً، لا بل يظهر عكسه بشكل آني.

عامل تسارع الأزمة

وهنا يظهر مظهر آخر يشكّل حالة التهريج بشكلها الواضح. إنه تسارع الحدث نفسه الذي يبقي على الكلام الغربي حياً في الذاكرة إلى حين ظهور نقيضه في الواقع. وهنا عودة إلى شارلي شابلن في قوله إن التراجيديا هي اللقطة المقربة للحياة بينما الكوميديا هي اللقطة البعيدة لها. وإذا اسقطنا المقولة بمعناها الزمني على قضية الصراع الفكري والسياسي اليوم، فمع المرحلة ونتيجة حدة التناقض وعمقه، فإن الزمن ينضغط، لدرجة اتضاح الحلقات بعيدة المدى مع الحلقات القريبة والوسطى، وانصهار التفاصيل مع الكل، والملموس مع المجرد، والكلي مع الفردي، أي بكلمة، انصهار الثنائيات الفلسفية نفسها.

المأساة- المهزلة

انضغاط الزمن وظهور الخط الزمني للحياة بشكله المجرد يدمج الكوميديا بالتراجيديا، يدمج المهزلة بالمأساة. فالتاريخ يعيد نفسه كمأساة ومن ثم كمهزلة، ولكن يبدو أن نفي الإعادة الأولى والثانية هو المأساة- المهزلة، وهذا هو ما نعيشه اليوم. بعض المجتمعات فيها جانب الهزلي أكثر طغيانا، بينما البعض الآخر جانب المأساة أكثر. ولكن ضمن اللوحة الكلية للعالم، فإن المأساة- المهزلة هي الطابع العام المميز. وإذا ما اعتبرنا أن هذه الحالة هي ظاهرة من ظواهر المجتمع في مرحلة تطوره الراهنة، فأن يعكسها الإنسان سلبياً هو أن يفقد جوهرها الثوري- التقدمي، أي بكل بساطة حين يعكس في شخصه وعقله وممارسته هذا التذبذب بين المأساة المهزلة، فسيقع حينها في تناقضها «ثنائي القطب».

دزينات العالم القديم

هل ستبدأ قريباً مرحلة سقوط تيجان العالم القديم بالدزينات لدرجة أنه لن تجد من يلمها:

وكان هذا الأسبوع حافلاً بالأحداث المتسارعة: استقالات الحكومة البريطانية، استقالة رئيسة وزراء أستونيا، احتجاجات في سريلانكا واستقالة رئيس البلاد ورئيس الحكومة، احتجاجات في الأرجنتين واستقالة وزير الاقتصاد، شلل تام في الهواتف والاتصالات والصرافات الآلية الكندية. مزارعون يحضرون دبابة إلى اعتصامهم في هولندا احتجاجاً على سياسات الحكومة. الإضراب العام يدخل أسبوعه الثاني في الأكوادور، عودة الإضرابات العمالية الكبيرة إلى كوريا الجنوبية «75 الفاً من عمال النقل وسائقي الشاحنات والسكك الحديدية وعمال هيونداي موتور»، بدء موجة من الإضرابات العمالية في الولايات المتحدة من أجل 15 دولاراً للساعة. إضرابات في فرنسا والنرويج وألمانيا وبريطانيا وأستراليا ونيوزيلاندا.. إلخ. كتب فريدريك أنجلز عن السقوط الجماعي لتيجان العالم القديم بالدزينات في العام 1887، أي قبل حدوث ذلك بثلاثين عاماً:

فإن ثمانية أو عشرة ملايين جندي سيخنق بعضهم بعضاً، ويلتهمون أوروبا بأسرها بصورة تامة كما لم تلتهم يوماً من قبل سحب الجراد. إن الخراب الذي تسببت به حرب السنوات الثلاثين مضغوط على امتداد ثلاث أو أربع سنوات، ومنشور في القارة جمعاء، والمجاعة والأوبئة، وتوحش العساكر والجماهير الشعبية على السواء، الناجم عن العوز المدقع، والتشويش الميؤوس منه في آليتنا الاصطناعية في التجارة والصناعة والتسليف. كل هذا سينهي الإفلاس العام، وانهيار الدول القديمة وحكمتها الدولية الروتينية انهياراً فظيعاً إلى حد أن التيجان ستتساقط على الأرض بالدزينات ولا تجد أحداً يلمها. وأضاف: إلّا أن هناك نتيجة واحدة لا ريب فيها إطلاقاً، هي الضنى العام، وتوفر الشروط لأجل انتصار الطبقة العاملة النهائي. ولكن إذا أطلقتم العنان للقوى التي لن تتمكنوا فيما بعد من كبح جماحها، فإنكم كيفما سارت الأمور، ستكونون في نهاية المأساة

أنقاضاً، وسيكون انتصار البروليتاريا إما مكتسباً، وإما على كل حال محتماً. وفي العام 2001 كتب أوليغ شينين: إن التطور الحاصل سيدفع إلى أمام الساحة السياسة بقوى سياسية جذرية ومن الصعب التنبؤ من سيجلس على المراحيض الذهبية قريباً!! ومن الطبيعي أن يشكل عدم الوضوح هذا مشكلة للسياسة الأمريكية بسبب عدم وضوح آفاق المستقبل.

وهكذا فالرأسمالية حفارة قبرها كما حدد البيان الشيوعي، إذ تأكل الأخيرة نفسها يوماً بعد يوم، وتصبح الاشتراكية خياراً وحيداً أمام الناس.